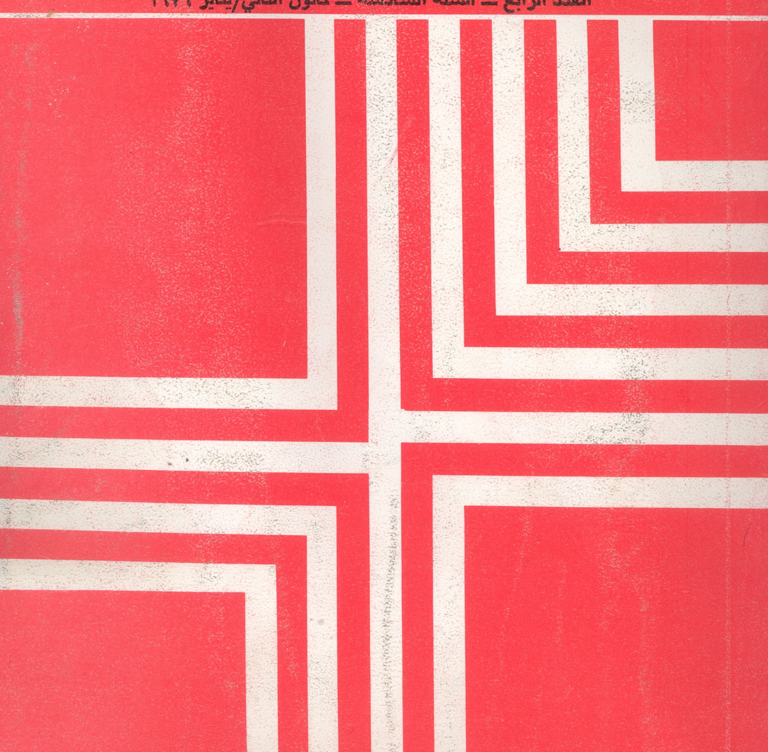
مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع ـ السنة السادسة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع ــ السنة السادسة ــ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

• **الاشتراكات :**

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

المحتويـــات

كلمة العدد

مع اطلالة العام ١٩٧٩ ، ترتفع هامة ((مجلة العلوم الاجتماعية)) ـــ مرة أخرى ـــ بالشرف الذي اولاها اياه مجلس الجامعة عندما وافق رسميا على جعلها مجلة جامعة الكويت بعد أن كانت ـــ طوال السنوات الماضيات ـــ مجلة لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية فيها .

ونحن في رئاسة التحرير ننظر الى هذا الشرف الجديد الذي اسبغه مجلس الجامعة على المجلة على انه مسؤولية اضافية تقتضي منا دابا اكثر وجهودا اكبر لجعلها مجلة جديرة بالثقة التي جرى منحها اياها . وفي هذا المجال ، لا بد من الاشارة الى أن رئاسة التحرير وهي تـــرى هذا الوسام الجديد معلقا على صدر المجلة فانها تعد الجميع بأن تترجم عبارة ((المسؤولية الاضافية)) ترجمة فعلية ستنعكس بالتاكيد على المجلة مضمونا وادارة وشكلا .

وفي الوقت الذي نتوجه فيه بالشكر لكل الاطراف التي اعطت هذه المجلة الكثير أو القليل من افكارها وعرقها في السنوات الفائتة ، فاننا متاكدون من أن هيئة التحرير الجديدة ـــ بعد الترحيب الحار بهـــا رئاسة واعضاءا ـــ ستكون عند حسن ظن الجميع فيها وبخاصة وانها هيئة تضم باقة من رجال الفكر والمسؤولية على حد سواء .

ومجددا نقول : ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر

د. كمــال المنــوفي *

مقدمــة :

لعل الاهتمام بالتربية السياسية للافراد قد زامل رحلة الفكر السياسي منذ مطلعها . ففي القرن السادس قبل الميلاد ، نرى كونفوشيوس ، فيلسوف الصين العظيم ، ينحى باللائمة على فساد نظام الحكم رادا اياه الى غياب المواطنة الصالحة نظرا لاختلال الاسرة وعجزها عن تلقين معاني الفضيلة والحب المتبادل والخير العام . لهذا ، طالب جهاز الدولة بتعليم النشء منذ الصغر ابتغاء خلق بناء اجتماعي قويم يتسنى معه قيام حكم صالح . ولم يكد ينصرم قرنان من الزمان حتى خرج افلاطون على الجماعة الاغريقيــة بكتاب « الجمهورية » الذي حوى ضمن ما حوى ، تصوره بشأن النظام التربوي الكفيل باعداد الفلاسفة الذين تقع على عاتقهم مهمة حكم المدينة الفاضلة . وسيرا على ذات المنوال ، وان لم يكن بالدرجة نفسها من الوضوح والتفصيل، راح رائد الفلسفة الاسلامية ابو نصر الفارابي الذي عاش فيما بين عامــي ٨٧٠ــ٩٥٠ م ينوه في مؤلفه « آراء اهل المدينة الفاضلة » الى ضرورة تسلح الامام أو الرئيس بالمعرفة النظرية والعملية التي تهيىء له قيادة وتوجيه اهل المدينة نحو بلوغ السعادتين الدنيوية والاخروية . وفي كتابات كثير مــن المفكرين المحدثين امثال جان جاك روسو واليكس دى توكفيل وجون ستيوارت ميل ، يتجلى التوكيد على دور التعليم السياسي في خلق المواطن الديمقراطي .

بيد أن هذا التناول الفلسفي للعلاقة بــين التنشئــة السياسية والسلوك السياسي سيطرت عليه بوجه عام نزعة تأملية انطباعية . وكرد فعل لهذه النزعة وللمعالجة القانونية للظاهرة السياسية من ناحية ، وكرد فعل للتاثير للتأثير السلوكي على الدراسات السياسية وللتطور في أساليب البحــث الاجتماعي من ناحية أخرى ، صارت دراسات التنشئة السياسية ــ نظريــا وتجريبيا ــ تشكل احدى بؤر اهتمام المشتغلين بعلم السياسة . فمنذ أن صدر كتاب هربرت هايمان عن « التنشئة السياسية » عام ١٩٥٩ ، أخذ

* استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة .

الفقه السياسي يزخر بالعديد من البحوث والدراسات التي تعالج موضوع التنشئة معالجة نظرية وتجريبية . هذا الاهتمام المتزايد يمكن تفسيره في ضوء عدد من الحقائق :

فمن جهة ؛ تعاني اغلب المجتمعات المعاصرة بدرجات متفاوتة من أزمة تكامل قومي . اذ لا يخفى أن الاكثرية الكاثرة من بلدان العالم الثالث تحتضن جماعات عديدة متباينة عرقيا ولغويا ودينيا ، الامر الذي جعل من عملية بناء الامة مطلبا ملحا وعاجلا . وتواجه اكثر من دولة متقدمة ، وان يكن بدرجة اقل حدة ، ذات المشكلة حيث تضم اقليات لم تستوعب بعد في النسيج الاجتماعي تماما . فهناك الزنوج في الولايات المتحدة ، والكوبيكيون ذوي الاصل الفرنسي في كندا ، واليهود في الاتحاد السوفيتي . ومن هنا ، تصبح التنشئة السياسية لازمة لخلق شعور عام قوي بالهوية القومية .

ومن جهة ثانية ؛ شرعت جمهرة دول العالم الثالث غداة استقلالها في القيام بعمليات تحديثية اقتصادية واجتماعية وسياسية . ولعله مما لا شك فيه أن التنمية في بعدها السياسي تتضمن ، بجانب تطوير الابنية السياسية وتحقيق نوع من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي ، احلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية البالية . وتعد التنشئة المخططة والمستمرة سبيلا لا غنى عنه لاحداث التطوير الثقافي المنشود .

ومن جهة ثالثة ، يتميز عالم اليوم بحدة الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الراسمالي والاشتراكي . فكلا منهما يتبنى ايديولوجية معينة ويحاول ما وسعه الجهد ان يحقق لها السيادة والتفوق على الايديولوجية المضادة . ويقتضي ذلك ، بطبيعة الحال ، جهودا تثقيفية وتربوية متواصلة من جانب دول كل معسكر بهدف تلقين مواطنيها ما تحويل ايديولوجيتها من مثل ومعتقدات .

وفضلا عما تقدم ، بلغ التقدم التكنولوجي ابان القرن الراهن شأوا عظيما . واذا كان هذا التقدم قد ضاعف من مقدرة السلطة الحكومية على مواجهة حركات العصيان والرفض الداخلية ، فانه ادى في الوقت نفسه الى اذكاء ثورة التطلعات المتزايدة بما يعنيه من كثرة وتنوع مطالب الافراد . وحيث ان اي نظام سياسي لا يستطيع ان يلبي مطالب اعضائه كافة في آن واحد ازاء الندرة النسبية في الموارد ، فمن المتصور دائما وجود احتمالات منذرة بالنسبة للاستقرار السياسي . وللحيلولة دون تحقق هذه الاحتمالات ، أو لتقليل فرص تحققها الى ادنى حد ممكن ، يمكن للنظام السياسي ان يتوسل بالتنشئة السياسية الى ترسيب مشاعر التعلق به والولاء له في نفوس اعضائه

بحيث لا يكون تأييدهم له مرهونا دائما بما يتحصلون عليه من موارد اقتصادية او اجتماعية أو سياسية .

غير ان ما يسترعى النظر هو ان موضوع التنشئة السياسية ، رغم كثرة ما كتب ويكتب عنه في الادب السياسي الغربي ، لا تكاد توجد بخصوصه دراسات نظرية أو تطبيقية باللغة العربية . من ثم تجيء أهمية دراستنا هذه التي رأينا أن تكون دراسة نظرية بالدرجة الاولى تلقى الضوء على أهم محاور الموضوع آملين ان تتلوها بحوث اخرى تتصدى لاستكمال نواحي النقص وتحاول اختبار صدق الفرضيات المطروحة في هذا الشأن من خلال الدراسة التجريبية الجادة التي تتخذ من المجتمعات العربية مجالا لها .

وتقع دراستنا في ثلاثة مباحث ينعقد أولها لتأصيل مفهوم التنشئة السياسية ، ويعالج المبحث الثاني مراحل عملية التنشئة . أما المبحث الثالث والاخير فيعرض لادوات التنشئة .

المبحث الاول ــ تأصيل مفهوم التنشئة السياسية :

اولا : نحو التعريف بالمفهوم :

ليس لمفهوم التنشئة السياسية ، كغيره من المفاهيم السياسية ، تعريف محدد ، بل تكاد تتعدد تعريفاته بقدر تعدد من تناولوه بالدراسة . على أنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين بهذا الصدد : أما الاتجاه الاول ، وهو الاكثر شيوعا ، فينظر الى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن (١) . وهكذا يعرف هربرت هايمان التنشئة السياسية بأنها « تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا معه (٢) . وقريبا من هذا التعريف ، وان يكن اكثر منه وضوحا في التعبير عن الاتجاه المذكور ، قول كينيث لانجتون « تشير التنشئة السياسية في أوسع معانيها الى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل الى جيل (٣) . وبصورة اكثر تفصيلا مع دوران في ذات السياق تقريبا ، يقترح فريد جرينستين ، تعريفا للتنشئة مؤداه انها « التلقين الرسمي وغير الرسمي ، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع » (٤) .

وفحوى الاتجاه الثاني ان التنشئة عملية من خلالها يكتسب المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة

التي تحدلو له . ومن الجلي ان التركيز هنا لا ينصب على الاستمرارية والتوافق ولكن على التغير والاختلاف (٥) . ويرتبط بهذا الاتجاه النظر الى التنشئة كميكانزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع او لخلق ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف الى التقدم .

هذان هما التياران الرئيسيان في التحديد لمفهوم التنشئة السياسية . ورغم ما بينهما من اختلاف ، الا انهما يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم مما لا يسوغ معه أن ننحاز الى أيهما خاصة وان معالجتنا للموضوع من طبيعة نظرية في المقام الاول . على أنه يمكن ، استرشادا بما تضمنه كلاهما ، ان نخلص الى تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية فيما يلي :

أ ــ التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية .

ب ــ التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الانسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة .

جـ ــ تلعب التنشئة السياسية ادوارا رئيسية ثلاثة : نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال ، خلق الثقافة السياسية ، ثم تغيير الثقافة السياسية .

ثانيا : وظيفة التنشئة السياسية في علاقتها بظواهر اخرى :

(١) التنشئة والمشاركة السياسية :

يقصد بالمشاركة السياسية تلك الانشطة الارادية التي يزاولها اعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر (٦) .وتتوقف مشاركة المرء على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها . فكلما كثرت وتنوعت هذه المنبهات ــ والتي تنبثق من مصادر متعددة كالاجتماعات السياسية والحملات الانتخابية وادوات الاعلام .. الخ ــ كلما ازداد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية وازداد عمق هذه المشاركة . والعكس صحيح (٧) .

غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد الى المشاركة السياسية ، وانما يلزم ايضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي ، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة . فالشخص

الذي ينشأ داخل المجموعات الاولية ، كالاسرة والمدرسة باسلوب ديمقراطي قوامه التحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات ، يكون اكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية (٨) .

وهكذا فان القيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى المرء من خلال عملية التنشئة المبكرة تؤثر على استجابته لمختلف المنبهات السياسية وبالتالي على مدى مشاركته في الحياة السياسية . فهي اما أن تشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي واما ان تكون ضد ذلك . كذلك فان السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي . وكلما كان المرء مشاركا على الصعيد الاجتماعي كلما كان احتمال مشاركته في الانشطة السياسية اكبر والعكس بالعكس (٩) .

(٢) التنشئة والتجنيد السياسي :

يعنى بالتجنيد السياسي تقلد الافراد للمناصب السياسية سواء سعوا اليها بدافع ذاتي أو وجههم اخرون اليها (١٠) .

وينحدر شاغلوا المراكز السياسية من ثقافات فرعية مختلفة . ولهذا ، تصبح التنشئة السياسية الفعالة عملية حيوية لتزويدهم بالمعارف والمهارات السياسية . ومما يذكر أن القيم والاتجاهات التي اكتسبها الفرد من معايشته للجماعات الاولية تظل تزاول تأثيرها عليه بعد تجنيده في أي منصب سياسي . واذا اتجهت تلك الجماعات الى تلقين الافراد قيما تقليدية ، كما هو الحال في جمهرة البلدان التقليدية والانتقالية ، فلا بد وان يكون لخبرات التنشئة المبكرة تأثير سالب على أداء اعضاء الابنية السياسية والادارية وبالتالي على أداء النظام السياسي ككل . وهنا تظهر اهمية عمليات التجنيد الانتقائي والبرامج التدريبية والتثقيفية التي يمكن أن تقلل من آثار التنشئة الاولية غير المواتية على سلوك القادة (١١) .

ويمكن ان تساهم الاسرة في اعداد الفرد لمركز سياسي معين كأن ينجح الوالدان في اقناع الابناء بالانضمام للحزب نفسه الذي يؤيدانه ، أو بممارسة مهنة سياسية أو ادارية ما . وتعمل الاحزاب والنقابات كادوات لتأهيل البعض لتولي مناصب قيادية معينة (١٢) .

(٣) التنشئة والاستقرار السياسي :

في ضوء التحليل النظمي والنظرة الوظيفية الى النظام السياسي ، يشير الاستقرار الى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمن ، اي ان يظل في

حالة تكامل (١٣) ، وهو ما لا يتأتى له الا اذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية .

وللتنشئة السياسية بعـــدان باعتبارها وظيفة ضروريـــة لاستـــمرار النظام (١٤) . أولهما البعد الافقي : ومضمونه أن الجيل القائم ينقل ثقافته الى الجيل اللاحق . وثانيهما البعد الراسي ومؤداه أن يوجد اتساق بين قيـــم واتجاهات وسلوكيات افراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدرا يعتد به من التلاحم والترابط .

وبقدر ما تؤدي التنشئة الى الاستقرار السياسي بقدر ما يؤدي الانقطاع فيها الى حالة من عدم الاستقرار . ويمكن أن يحدث ذلك في أي من الحالات الاتيـــة :

(أ) التعارض بين انماط التنشئة السائدة وبين الابنيـــة السياسية الجديدة (١٥) :

يؤدي هذا التعارض الى فتح الباب أمام الصراع وعدم الاستقرار . فعلى سبيل المثال ، جاءت المؤسسات والقيم الديمقراطية التي طرحها نظام فيمار في المانيا بعد الحرب العالمية الاولى متناقضة مع القيم السلطوية التي تشربها الالمان سواء داخل المجموعات الاولية أو داخل الكون السياسي . ففي الاسرة ، أكدت التنشئة باستمرار على الطاعة المطلقة لاوامر الاب . وفي المدرسة ، نشىء الطالب دوما على الخضوع الكامل لسلطة المعلم المعنوية والفكرية . وعلى الصعيد السياسي لم تتعود الجماهير المشاركة الايجابية في عملية صنع القرار وانما اقتصر دورها على مجرد تأييد النخبة الحاكمة والامتثال لقراراتها .

ولهذا ، كان طبيعيا أن يعزف الشعب الالماني عن الابنية السياسية الديمقراطية الجديدة ، وعن المشاركة فيها . وأمام الضغوط ومشاعر الاستياء الجديدة التي ولدتها الاحداث الاقتصادية والدولية ، اضحى من غير الممكـــن سد الفجوة بين القيم السلطوية التي تلقنها الالمان وبين قيم المشاركة التي انتصرت لها جمهورية فيمار . وانتهى الامر بالنظام السياسي الديمقراطي الى الانهيار الكامل مخليا مكانه لنظام سياسي اوتقراطي .

(ب) اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة (١٦) :

تتميز جمهرة البلاد المختلفة بوجود نمطين منفصلين للتنشئة : أحدهما خاص بالجماهير والاخر يتعلق بالصفوة . ولهذا عادة ما توجد فجوة بين قيم الجماهير وقيم الصفوة . وقد تؤدي هذه الفجوة الى تهديد استقرار النظام

السياسي . اذ يمكن ان تلجأ النخبة الثورية الحاكمة الى استخدام العنف لاكراه الجماهير على قبول نظام قيمها وطرح القيم التقليدية جانبا . كما قد تعمد الجماهير الى الاحتجاج العنيف على المحاولات التي تبذلها النخبة الحاكمة من اجل التحديث الثقافي .

(جـ) تباين انماط التنشئة بين الاجيال :

تعرف كافة المجتمعات المعاصرة ، بدرجات متفاوتة ، ظاهرة الاختلاف الثقافي بين الاجيال ، وهي ما تجد تفسيرها في اختلاف ظروف واساليب التنشئة . ففي المجتمع الامريكي ، تضيق الفجوة الثقافية بين الكبار والصغار الى حد كبير بفعل طبيعة أسلوب التنشئة داخل الاسرة . اذ يحرص الوالدان على ان يغرسا في نفوس الابناء ما يؤمنان به من قيم ، فضلا عن الشعور بالاستقلال والذاتية . وهما لهذا يضيقان من نطاق الرقابة عليهم ، بل ويجنح الاب الى معاملتهم كأخوة وكأصدقاء (١٧) .

وفي المجتمع السوفيتي ، يوجد تباين واضح بين قيم الكبار وقيم الشباب . فهناك ، يلقن النشيء ثقافة مغايرة لثقافة الكبار تدور عناصرها اجمالا حول مفهوم التقدم وطبيعة ووجهة التطور التاريخي وكيفية بناء المجتمع الشيوعي ودور الاتحاد السوفيتي في الشئون الدولية ودور الحزب الشيوعي في الداخل والخارج (١٨) .

وتعاني الدول حديثة الاستقلال من انقطاع ثقافي حاد بين الاجيال . فمنذ الاستقلال ، شهدت هذه الدول تحولا اجتماعيا استتبع قدرا من التغير في نمط التنشئة الاجتماعية . وفي الوقت عينه ، عمدت قياداتها الى التوسل بالتنشئة السياسية الى احلال ثقافة سياسية حديثة محل الثقافة التقليدية . وغالبا ما يتخذ المسنون موقف الرفض من القيم الجديدة التي تتعارض مع القيم التقليدية المستقرة في نفوسهم . أما العناصر الشابة فعادة ما تستجيب للقيم الجديدة التي يرون فيها حلا لازمة هويتهم اي سبيلا للتخلص من التوتر النفسي الناجم عن الفجوة بين قيم الثقافة التقليدية وقيم الثقافة الحديثة . وهكذا تتضمن ثقافة الكبار خصوصا في الريف عناصر الولاء المحلي والشك في القادة واحترام المعايير التقليدية للسلطة والمكانة كالثروة والسن والاصل . وترتبط هذه الخصائص الثقافية بالتنشئة التقليدية التي تعرضوا لها . وبالعكس تؤكد ثقافة الشباب ، وربما كاثر للتنشئة السياسية التي تضطلع بها المدرسة والحزب وأدوات الاعلام ، على قيم الولاء القومي ، والثقة في القيادة وجدوى النشاط الحكومي واحترام الكفاءة والاداء كمحكات للسلطة (١٩) . ومع هذا الصراع الثقافي الحاد بين الاجيال ، يكون الشباب أكثر من الكبار

ميلا الى اعتناق الايديولوجيات الثورية والانضمام للتنظيمات والحركات المناهضة للوضع القائم والهادفة الى تغييره .

المبحث الثاني ـ مراحل التنشئة السياسية :

يكاد يتفق جمهور الباحثين على ان عملية التنشئة السياسية تبدأ في سن الثالثة وتستمر طول الحياة . ويتحدد السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج ، بدرجة ما ، بخبرات التنشئة التي يكتسبها في مرحلتي الطفولة والمراهقة . وتمضي الدراسة في تناول ديناميكية ومضمون عملية التنشئة في هذه المراحل الثلاث : الطفولة ، المراهقة ، النضج والاعتدال .

(١) مرحلة الطفولة :

حتى يتسنى للنظام السياسي أن يبقى عبر الزمن ، وإن يؤقلم ذاته للظروف المتغيرة ، فلا معدى عن الاهتمام بالتربية السياسية للنشىء ، اذ يؤلف الاطفال جزوا من المجتمع السياسي . ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والمعتقدات السياسية السائدة في هذا المجتمع ، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسي في مرحلة النضج . وهي المرحلة التي تدعو المواطنين الى القيام بأدوار معينة في العملية السياسية (٢٠)

ولقد اثبتت الدراسات التي اجراها العالمان الامريكيان « دافيد ايتون » و « روبرت هيس » (٢١) أن التعليم السياسي للطفل الامريكي يبدأ في سن الثالثة اي قبل أن يلتحق بالمدرسة . اذ يرتبط عاطفيا برموز بلده وهيكل وصور نظامها السياسي قبل ادراكه للعالم السياسي بوقت طويل . وهو في مستهل حياته يعبر عن اعجابه بالاشياء المحلية التي يراها بنفسه كالحدائق والمدارس . ويعقب ذلك معرفته برموز مرئية للسلطة العامة مثل رجال البوليس والعلم القومي . وببلوغه سن الثانية عشرة ، تزداد معرفته بمفاهيم اكثر تجريدا كالتصويت والديمقراطية والحكومة .

وفي بداية مرحلة الطفولة ، غالبا ما تكون صورة الطفل عن رئيس الجمهورية مشابهة لصورته عن والده . ونظرا لانه يرى في السلطة الابوية تعبيرا عن حقيقة مثالية بحكم حاجته الى الامن والحماية ، فانه يجنح بالمثل الي نعت الرئيس بكافة الخصال الحميدة كالرافة ، والشرف ، والكرامة ، وحب الاخرين . ومع تقدم السن ، يزداد ادراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومي أشد تعقيدا ، بحيث لا تغدو الصورة المثالية متعلقة بشخص الرئيس ، وانما بالرئاسة ذاتها كمؤسسة سياسية .

ويرى احد الدارسين أن النظرة المثالية للطفل الامريكي الى الرئيس ليست امتدادا لصورته عن والده بقدر ما هي نتاج عوامل اخرى اكثر اهمية ، اذ تؤكد التنشئة المدرسية على الثقة في الرؤساء ، والتفاخر بهم وهو ما يتجلى في خلو الكتب الدراسية من كل ما يشين الرؤساء ، وامتلائها بعبارات المديح والثناء عليهم . كما تنزع الثقافة السياسية الامريكية بصفة عامة الى الرضى عن الحكام والثقة فيهم . كذلك لا تتاح للطفل فرصة اختبار الصورة المثالية للرئيس . فبينما قد يكتشف الطفل ، عن طريق ملاحظته الشخصية ، أن رجل البوليس اقل وفاء وعونا مما تصوره الكتب المدرسية ، لا تتأتى له فرصة مقارنة سلوك الرئيس بصورته المثالية التي تطرحها كتب التاريخ والتربية القومية ، ومن ثم تظل هذه الصورة المثالية عالقة في ذهن الطفل (٢٢) .

(٢) مرحلة المراهقة :

اولى الباحثون هذه المرحلة قدرا كبيرا من الاهتمام لاكثر من سبب . فمن ناحية ، يبدأ معظم الافراد خلالها تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الاشتراك في التصويت واداء الخدمة العسكرية . ومن ناحية اخرى ، يتعلم الفرد أثناءها قيما وافكارا سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الاسرة . وفضلا عن هذا وذاك ، قد تشهد هذه المرحلة اتجاه المرء الى رفض نماذج السلوك التي نشأ على احترامها في مرحلة الطفولة ، اذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه (٢٣) .

وقد خلص أكثر من دارس الى أن التنشئة السياسية للمرء خلال مرحلة المراهقة تتميز بما يلي (٢٤) :

- نمو في القدرات الادراكية : مثل القدرة على ادراك اسباب ونتائج المشكلات والقدرة على تبرير الاختيارات السياسية ، والقدرة على ادراك آثار حل المشكلات الاجتماعية .

- نشوء الاحساس بالجماعية : اذ ينتقل الفرد من دائرة الانا الضيقة الى الدائرة الاجتماعية الاوسع . ويعني ذلك استيعابه لهيكل وعمل النظام الاجتماعي الكلي واقتناعه بان التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات السياسية . والجدير بالذكر أن توافر هذه النزعة الاجتماعية لدى المواطنين شرط لازم لتخطيط السياسة ، فبدونها لا يكون ثمة استعداد من جانب هؤلاء المواطنين لاضفاء صفة الشرعية على الحل الجماعي للمشكلات التي تواجه المجتمع .

ـ ميلاد الاطر الفكرية : اذ تتحول المشاعر الى افكار . الا أن هـذه الافكار تظل متقطعة وغير ثابتة ، ولا تتبلور في صورة مبادىء عامة . كما تتناقض مع بعضها البعض ، هذا فضلا عن سهولة رفضها .

(٣) مرحلة النضج والاعتدال (٢٥) :

لم تنل هذه المرحلة اهتماما ملحوظا من جانب دارسي التنشئة السياسية على اعتبار أن سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدد بما تعلمه من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة . الا أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة جوهرية مفادها أن الاسرة لا يمكنها اعداد الفرد لمواجهة كل ما تتطلبه حياته في مرحلة النضج ، خاصة وانها لا تستطيع أن تتوقع الادوار التي قد يتعين عليه اداؤها خلال المرحلة المذكورة .

ويتحدد السلوك السياسي للمواطن بما يكون قد تراكم لديه من معارف وقيم على امتداد مرحلتي الطفولة والمراهقة ، ثم بالقيم والمعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضج . فعلى سبيل المثال ، يخضع عضو البرلمان لعملية تنشئة بعد انتخابه ، ويتحدد سلوكه التشريعي بمعارفه واتجاهاته السابقة على انتخابه . ثم بالخبرات التي يستقيها من عمله داخل الجهاز التشريعي .

وفي بعض الاحيان قد تكون التنشئة خلال مرحلة النضج استمرارا للتنشئة في مرحلة الطفولة والمراهقة . ويؤدي ذلك ، بطبيعة الحال ، الى تعزيز القيم والاتجاهات المبكرة . ومن ثم يصطبغ السلوك السياسي بصبغة محافظة . وفي احيان اخرى ، قد يعايش المواطن ابنية جديدة ـ كالاحزاب أو أدوات الاعلام ـ تلقنه مفاهيم واتجاهات تتعارض مع أنماط التنشئة الاولية بشكل يترتب عليه احداث تغييرات جوهرية في السلوك السياسي .

المبحث الثالث ـ ادوات التنشئة السياسية

يعايش الانسان من مهده الى لحده مؤسسات عديدة بعضها مفروض عليه كالاسرة وبعضها ارادي ينضم اليه طواعية كالحزب السياسي . وفي غمار هذه المعايشة يكتسب قيما ومعايير واتجاهات تؤثر في سلوكه السياسي على نحو مباشر أو غير مباشر ويهدف هذا المبحث الى تحليل دور المؤسسات المختلفة في عملية التنشئة السياسية .

(١) الاسرة : تعتبر الاسرة واحدة من ابرز مؤسسات التنشئة السياسية . ففي داخلها يبدأ الفرد اكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع . وقد اظهرت الدراسات التي اجريت في المجتمع الامريكي عن

العلاقة بين الاسرة وبين الانتماء الحزبي ان ٧٥٪ من الابناء البالغين يشاطرون آباءهم نفس التفضيلات الحزبية برغم اختلاف البيئة الاجتماعية والاقتصادية لكل من الجيلين . ذلك أن الاسرة الامريكية تتجه الى تنشئة ابنائها على الولاء للحزب الذي تؤيده ، وبالتالي يكتسب الاطفال الهوية الحزبية في وقت مبكر جدا . وتظل هذه الهوية دون تغيير بالنسبة لغالبية ابناء الشعب الامريكي (٢٦) .

والواقع أن الاسرة تمارس هذا التاثير التربوي من زوايا ثلاث (٢٧) :

ا ـ المركز الخاص للاسرة : تظل الاسرة لعدة سنوات بمثابة المصدر الوحيد الذي يشبع للطفل حاجاته المادية (المأكل والملبس) والمعنوية (الحب والحنان) هذا الاعتماد يدفع الطفل الى تقمص قيم واتجاهات والديه .

ب ـ فلسفة وقيم الاسرة : تعكس الاسرة نظاما للقيم يستوعبه الطفل ويختزنه في ذاكرته . بيد أن هذا لا يعني دائما حتمية التطابق بين قيم الاباء وقيم الابناء . اذ يمكن أن يؤدي التغير الاجتماعي أو الاقتصادي او السياسي الى اختلاف القيم والاتجاهات السياسية بين الاباء والابناء .

جـ ـ طرق تربية الطفل : ان المعتقدات والاتجاهات التي يكتسبها الطفل داخل الاسرة لا ترجع فحسب الى التلقين العلني والمستتر للمعارف السياسية أو الاجتماعية وانما ايضا الى الاسلوب الذي تنتهجه في تربيته . اذ أن الاسرة أول نمط للسلطة يعايشه الطفل . وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته . فاذا كان الاب شخصا سلطويا في علاقاته بأفراد الاسرة ، بات من المحتمل أن تتأكد لدى الابناء قيم الاكراه والسلبية والفردية ، وبالمقابل اذا تميز الاب بالديمقراطية فان قيم الحرية والاهتمام والجماعية يمكن أن تجد طريقها الى نفوس الابناء .

وايا كان الامر ، تختلف النظم السياسية في تقديرها لاهمية الاسرة في مجال التنشئة السياسية . اذ بينما ترى فيها النظم المستقرة اداة محورية لنقل القيم والمعتقدات السياسية من جيل الى جيل ، تعتبرها النظم الثورية عقبة كأداء في سبيل التغيير الثقافي المنشود وبالتالي تعمد الى حصر دورها التربوي في أضيق الحدود (٢٨) .

(٢) المدرسة :

تلعب المدرسة دورا هاما في عملية التنشئة السياسية عن طريقين :

التثقيف السياسي من جانب ، وطبيعة النظام المدرسي من جانب آخر (٢٩) .
ويتم التثقيف السياسي من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ .
وتهدف التربية الوطنية الى تعريف التلميذ بحكومة بلده وتحديد السلوك المتوقع منه ، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه . ويرمي تدريس التاريخ القومي بما يتضمنه من انتصارات وهزائم ، الى تعميق احساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين .

وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي ، يلاحظ أن المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد ، بدرجة كبيرة ، في تشكيل احساس التلميذ بالفاعلية الشخصية ، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم . وفي هذا الصدد ، يشار الى تأثير كل من نوعية المدرس ، وطبيعة علاقته بالتلميذ ومدى تواجد التنظيمات المدرسية .

— نوعية المدرس : كلما كان المدرس ضالعا في مادته العلمية ، وقريبا الى قلوب طلابه ، وكلما كان مؤمنا بقيم النظام السياسي ، وملتزما بها في تصرفاته ، كلما كان اكثر قدرة على غرسها في نفوس الطلاب والعكس صحيح .

— علاقة المدرس بالتلميذ : قد تكون هذه العلاقة من طبيعة سلطوية ، بحيث لا يجوز للتلميذ أن يناقش المدرس داخل وخارج قاعة الدرس ، وهنا لا ينتظر من التلميذ أن يقبل على المشاركة السياسية حينما يصل الى مرحلة النضج . ويمكن أن يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بين المعلم والتلميذ .

— التنظيمات المدرسية : لكل مدرسة تنظيماتها ومجموعاتها الاحتدائية ، ويتوقف نمو احساس الطلاب بالاقتدار الذاتي والانتماء الجماعي على امكانية انضمامهم الى هذه الهياكل ، ومدى اسهامها فعلا في ادارة المدرسة .

وجدير بالملاحظة أن المدرسة تبلغ اقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية اذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله وما تفعله . ولكن حينما يوجد تناقض بين مضمون مواد الدراسة وبين تصرفات هيئة التدريس ، فلا مفر من تواضع تأثير المدرسة في مضمار التربية السياسية . ومثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والتاريخ قيما معينة مثل الكرامة الانسانية والمساواة بين البشر ، بينما تنطوي معاملة المدرسين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة .

والواقع أن النظم السياسية على اختلافها ، تعترف باهمية الدور التربوي للمدرسة . ففي الولايات المتحدة تعتبر المواد القومية اجبارية في كافة المدارس الحكومية . وتركز هذه المواد على التاريخ الامريكي (وخاصة اعلان الاستقلال والثورة الامريكية .) والدستور ، والابنية السياسية . واخيرا القيم الديمقراطية (٣٠) . وفي الاتحاد السوفيتي ، تتضمن البرامج المدرسية مواد كثيرة ذات طابع سياسي مثل « اسس المعرفة السياسية » و « الاقتصاد السياسي » . وتحظى مادتا الفلسفة والتاريخ بأهمية خاصة ، اذ تقدمان مفاهيم وحقائق توضح الخط الذي يتبناه الحزب الشيوعي السوفيتي . كما تتولى المدرسة تلقين الطفل اغاني وشعارات الحزب (٣١) . وفي غالبية الدول الجديدة تضطلع أبنية عديدة بتعديل قيم واتجاهات الافراد كي تصبح ملائمة للتغير السياسي والاجتماعي المنشود . وتعتبر المدارس من ابرز هذه الابنية . ولذلك تتوسع الدولة في انشائها ، وتخضعها لتوجيه واشراف الحكومة (٣٢) .

(٣) جماعات الرفاق :

لا تعدو جماعة الرفاق أن تكون بناء اجتماعيا غير رسمي ، يضم عددا من الافراد ويجمعهم تقارب السن او قرب محل الاقامة او تماثل الوضع الطبقي او وحدة المكان الذي يرتادونه كالمدرسة او النادي او محل العمل . وغالبا ما تقوم العلاقات بين هؤلاء الافراد على اساس التكافؤ والاحترام المتبادل ، كما ينشأ بينهم تفاعل شخصي مباشر (٣٣) .

ومن هنا ، يتأتى لجماعات الرفاق أن تمارس تأثيرا له مغزاه على قيم واتجاهات اعضائها . وفي هذا الصدد ، يمكنها أن تضطلع بوظيفتين (٣٤) :

— نقل وتعزيز الثقافة السياسية : اذ يمكن عن طريق جماعات الرفاق نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية او مهنية او عرقية او دينية .. فالطفل الذي ينشأ في احضان اسرة تنتمي الى الطبقة العمالية يتعلم اسلوب حياة هذه الطبقة . واذا انضم في المدرسة الى جماعة رفاق تضم طلابا من نفس طبقته الاجتماعية ، فان ذلك قد يؤدي الى تأكيد وتعميق الاتجاهات الطبقية التي اكتسبها في الاسرة .

— غرس قيم ومفاهيم جديدة : قد يتعلم المرء عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة . اذ أن جماعة الرفاق تتيح لاعضائها اول فرصة لمعايشة مجموعة احالة غير اسرية تلقنهم كيفية اداء ادوارهم وتنشئهم على انماط جديدة في التفكير والادراك والسلوك .

ويرى احد الباحثين ان دور جماعة الرفاق في عملية التنشئة السياسية يختلف عن دور الاسرة والمدرسة من ناحيتين (٣٥) :

أ ـ تظل علاقات السلطة داخل الاسرة والمدرسة حتى برغم ديمقراطية عملية صنع القرار ، محكومة بمبدأ السيطرة والخضوع . وبخلاف ذلك ، ترتكز انماط السلطة داخل جماعة الرفاق على قيم الندية والديمقراطية .

ب ـ تهيىء جماعة الرفاق لاعضائها ، وبعكس الاسرة والمدرسة ، مجالا أرحب للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية . ويظهر ذلك بصفة خاصة في المجتمعات الحديثة المعقدة حيث يتضاءل دور الاسرة في عملية التنشئة بحكم عجزها عن تلقين ابنائها خبرات التأقلم مع الوسط الاجتماعي الجديد . ومن ثم تزداد اهمية جماعات الرفاق ، اذ يتعلم الافراد من خلالها اساليب التكيف والتجاوب مع الظروف المتغيرة .

(٤) الحزب السياسي (٣٦)

يعتبر الحزب احد الابنية السياسية التي تتيح لاعداد كبيرة من المواطنين فرصة المشاركة في العملية السياسية بصورة أكثر ديمومة وانضباطا . وتؤدي هذه المشاركة الحزبية اما الى تعزيز القيم والمعتقدات السياسية السائدة واما الى خلق اتجاهات ومعتقدات سياسية جديدة . وهكذا ، يضطلع الحزب بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية :

أ ـ دعم الثقافة السياسية القائمة :

يترتب على التعزيز الثقافي اما عرقلة اداء النظام السياسي لوظائفه واما تسهيل ادائه لهذه الوظائف :

ـ ففي فرنسا تسيطر الاحزاب على الصحف ، وتعتمد بدرجة لا بأس بها على الاتجاهات العائلية . وهي لهذا تدعم الثقافات السياسية الفرعية المتعارضة بشكل يضمن استمرار تجزئة الثقافة السياسية ، وبالتالي تهديد الاستقرار السياسي .

ـ وفي الدول الجديدة التعددية ، ربما يؤدي الاخذ بنظام التعدد الحزبي الى تعزيز الثقافات الفرعية ، ومن ثم الابقاء على الثقافة السياسية المجزاة مع ما يعنيه ذلك من اضعاف اداء النظام السياسي . ولهذا عمدت قيادات غالبية هذه الدول الى تبني نظام الحزب الواحد بدعوى ان هذا النظام اداة فعالة لزرع قيم سياسية عامة ، وبالتالي لتحقيق التكامل القومي .

ـ ونجد خلاف ما سبق في الولايات المتحدة حيث يقطع كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري الخطوط الطبقية والاقليمية ويعتمدان على رموز سياسة مقبولة وراسخة كالدستور والعملية الانتخابية والرئاسة . . . .

الخ . ومعنى هذا أن النشاط الحزبي يعمل على دعم الثقافة السياسية بشكل يرفع من قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه .

ب ـ خلق ثقافة سياسية جديدة :

في اوقات الازمات ، تتعرض انماط التفكير والقيم السائدة للاهتزاز . ولهذا تزداد شعبية الاحزاب التي تطرح قيما وحلولا سياسية جديدة .

وهكذا قدمت الاحزاب الشيوعية والشمولية لملايين الاوروبيين ، خلال فترة الازمة الاقتصادية ، اطارا ثقافيا يخالف انماط الثقافة السياسية التي ترجع الى القرن التاسع عشر .

وفي الدول الجديدة ، حيث توجد ثقافات فرعية تقليدية ، وحيث تتطلب ثورة التحديث ، تغيير هذه الثقافات ، يتمتع الحزب بأهمية خاصة في اداء وظيفة التنشئة السياسية . اذ يتعاون مع اجهزة اخرى في غرس مفاهيم واتجاهات سياسية جديدة تدور حول الولاء القومي والمواطنة والجماعية .

وتجدر الاشارة الى أن دور الحزب بهذا الخصوص يرتكز على اكثر من دعامة اهمها : الايديولوجية (٣٧) والزعامة الكارزمية (٣٨) ، والبنيان التنظيمي . أما الايديولوجية فلا شك في ضرورتها اذا كان للحزب أن يحقق التحديث الثقافي المنشود ونسارع الى التنبيه بأن اي أيديولوجية لا تصلح في هذا الشأن وانما ينبغي أن تكون أيديولوجية غير محافظة (٣٩) .

ولعله مما لا ريب فيه أن ارتباط الحزب بقيادة كارزمية يخلع عليه قدرا من الشرعية ، الامر الذي يزيد من فاعليته في مجال التنشئة السياسية . ويتحقق هذا الارتباط اذا دأب الزعيم الكارزمي على استخدام الحزب والتحدث باسمه . على أن الشرعية التي يستمدها الحزب من الكارزما مؤقتة بطبيعتها حيث يمكن أن تتقوض بعد خروج الزعيم من السلطة لاي سبب كان أو بعد مماته . ولهذا فلكي يظل الحزب حائزا لقبول الافراد وقادرا ، بالتالي ، على مواصلة عملية التغيير الثقافي ، لا مفر من أن يكون اداؤه بوجه عام على درجة عالية من الفاعلية .

ومع هاتين الدعامتين ، ترتبط قدرة الحزب التربوية والتثقيفية بطبيعة بنيانه التنظيمي . فكلما امتدت تشكيلاته الى مختلف انحاء البلاد ، وكلما كانت كوادره ملتزمة ايديولوجيا وحريصة على الاحتكاك المستمر بالجماهير ، كلما كان اكثر قدرة على اداء وظيفة التنشئة . والعكس صحيح .

أدوات الاتصال الجماهيري (٤٠) :

تلعب هذه الادوات ـ الصحف والراديو والتليفزيون والسينما ـ دورا

هاما في عملية التنشئة السياسية . اذ تزود المرء بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية . وفي المجتمعات المتقدمة تنتشر الادوات الاعلامية على نطاق واسع . وتتولى هذه الادوات نقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة الى الجماهير ونقل المعلومات عن مطالب وردود فعل الجماهير الى النخبة . هذا التدفق المستمر للمعلومات من اعلا الى اسفل وبالعكس من شأنه العمل على توكيد قيم الثقافة السياسية السائدة .

وفي الدول النامية ، عمدت القيادات السياسية الى تطوير شبكة الاتصال الجماهيري لتسهم في تشكيل الثقافة السياسية الجديدة . غير أن الراديو هو أكثر الادوات الاعلامية انتشارا وتأثيرا . أما الادوات الاخرى فمحدودة الانتشار والتأثير خاصة في المناطق الريفية نظرا لتفشي الامية وتدهور مستويات المعيشة وغياب التيار الكهربائي والعزلة الطبيعية للقرية احيانا .

حقا ، لقد ساهمت هذه الادوات الاعلامية وما زالت تسهم في ربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي وتوعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية ونقل القيم الجديدة الى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها . غير أن معرفة المرء بالقيم والمعايير والافكار السياسية الجديدة لا تستتبع بالضرورة تحوله الى الاخذ بها والتخلي عن نقيضها . اذ ترتبط هذه العملية بعدة متغيرات من بينها مدى استقرار الثقافة التقليدية في نفسه ، وخصائص الشخصية والاطار الاجتماعي السائد .

وعلى اية حال ، لا يتأتى لادوات الاعلام — مهما بلغت درجة فاعليتها أن تحدث بمفردها التعديل الثقافي المطلوب ولكن لا بد أن تتضافر معها الاحزاب وقادة الراي .

(٥) الجيش (٤١) : يعتبر الجيش اكبر مؤسسات الدول النامية عصرية وتقدما . وتتيح فترة الخدمة العسكرية للمجند أن يكتسب خبرات فنية جديدة وان يتعرف على منجزات العلم العسكري العالمي وحالة جيوش البلدان الاخرى الاكثر تقدما . وخليق بكل هذا ان ينمي عنده الرغبة في التغيير ، اي التحول من الحياة التقليدية الى الحياة العصرية .

ومن ناحية اخرى ، يلعب الجيش دورا لا ينكر في غرس الشعور بالانتماء القومي لدى المجندين الذين ينحدرون من مجموعات تختلف في أوضاعها الاقتصادية والعرقية واللغوية والدينية والقبلية . ويؤدي الجيش هذا الدور اما بطريق مباشر اي من خلال تلقين المجند قيم حب الوطن والفخر

به او بطريق غير مباشر اي من خلال ما تتيحه الحياة العسكرية للمجندين من اختلاط وتفاعل وتعارف يؤدي ، ولا ريب ، الى التخفيف من غلواء انتماءاتهم المحلية وتأهيلهم للتفكير من منظور قومي واسع .

(٦) البرلمان : (٤٢)

من بين وظائف البرلمان تلك المتعلقةبالتنشئة والتربيةالسياسية للاعضاء والجماهير . وبرغم انه قد لا يكون واحدا من اكثر ادوات التنشئة السياسية اهمية ، الا انه يقتعد مكانه ضمن مؤسسات التنشئة في مرحلة النضج . ولا غرو في ذلك . فالبرلمان يخلق فكرة تمثيل الجماهير ، وليس هناك ما يخلع الشرعية على نظام سياسي ما اكثر من الاحساس بان من بيدهم مقاليد الامور يمثلون مختلف المصالح او الجماعات او الثقافات في المجتمع . ومن خلال هذا التمثيل ، يعمل البرلمان دائما كرمز لثقافة واحدة بازاء الثقافات الفرعية المتعارضة . كذلك فان التفاعل بين اعضاء البرلمان الممثلين لمختلف المناطق الجغرافية والقوى الاجتماعية يعمل على خلق نوع من الاتفاق على المشاكل العامة وتحقيق درجة اكبر من الفهم لوجهات النظر المتعارضة . كذلك يؤدي البرلمان ما يسمى بالتنشئة على الدور حيث يتيح للاعضاء فرصة استيعاب قواعد ومعايير اللعبة التشريعية . ومع ما سبق ، يمكن ان يعمل البرلمان كاداة تثقيفية هامة للمواطنين فاذا دابت الصحف وغيرها من ادوات الاعلام على نشر واذاعة ما يجري داخل البرلمان من مداولات ، صارت الجماهير واعية سواء بالقضايا التي تواجه صانعي القانون أو بمختلف جوانب العملية التشريعية .

تلك هي اظهر ادوات التنشئة السياسية . ويبدو انها تتضافر جميعا في اداء وظيفة التنشئة داخل البلدان المتقدمة . وحيث ان جوهر هذه الوظيفة في الدول النامية ينصرف الى استبدال الثقافة الجديدة بالثقافة القديمة ، وحيث ان الاسرة ميكانزم تربوي تقليدي ، كان طبيعيا أن يعتمد في تحقيق التطوير الثقافي على الادوات الاخرى خصوصا المدرسة والحزب وأدوات الاعلام والجيش . على ان التحديث الثقافي في هذه البلدان لم يكن مخططا ومكثفا مما يفسر تواضع ما اصاب الانساق الفكرية والقيمية هنالك من تغير .

آفاق الدراسة :

بقدر ما سلطت الدراسة الضوء على ابرز المفاهيم والمسائل المقترنة بموضوع التنشئة السياسية بقدر ما تحملنا على اثارة عدد من القضايا لعل اولها الندرة المؤسفة في البحوث النظرية والتطبيقية حول انماط التنشئة

والثقافة السياسية في البلدان العربية . ويضاعف ذلك ، بلا شك ، من مسئولية المشتغلين بعلم السياسة في وطننا العربي . فعليهم واجب القيام بدراسات علمية جادة في هذا السبيل اذا كان لهم ان يقفوا على ماهية المعوقات الثقافية للتنمية وكيفية القضاء عليها من ناحية ، ثم دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك السياسي للانسان العربي والسلوك الخارجي للدول العربية حيال بعضها البعض وحيال القوى الاجنبية من ناحية اخرى .

اما القضية الثانية فتتصل بمدى سيادة مفهوم العروبة في الثقافات السياسية للمجتمعات العربية . هذه القضية جديرة بالطرح لا سيما وان المفكرين والكتاب العرب ما برحوا منقسمين بازائها . فمنهم من يقر بتوفر الشعور بالانتماء العربي لدى العرب . ومنهم من يثير الغبار والشكوك حول وجوده أصلا . ورغم تعاطفنا مع الفريق الاول ، الا ان رايه وراي الفريق الثاني سوف يحتملان الصواب والخطأ دائما ما لم تساندهما نتائج بحوث تجريبية تهدف الى الكشف عن حقيقة عنصر العروبة في الثقافة السياسية السائدة داخل الاقطار العربية وارتباط ذلك بعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية هناك .

وتتعلق القضية الثالثة بالاتساق أو التعارض بين نمط التنشئة وبين امكانية الممارسة الديمقراطية . اذ لا يخفى ان الديمقراطية ليست مجرد اجراءات ومؤسسات كالاقتراع العام والاحزاب وجماعات المصالح ، وانما هي أيضا قيم ومشاعر واتجاهات مواتية للنشاط الديمقراطي كالايمان بالمشاركة والاحساس بالاقتدار السياسي والتسامح الفكري المتبادل والشعور بالاستقلال وتوفر روح المبادرة . وغنى عن القول أن الديمقراطية تعاني أزمة حادة في أغلب أن لم يكن كل الدول العربية . واعتقادنا ان الالمام بأطراف هذه الازمة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أعراضها الثقافية . ولا يمكن تشخيص هذه الاعراض وتحديد كيفية القضاء عليها الا من خلال الدراسة التجريبية لانماط التنشئة ومضامين الثقافات السياسية السائدة في المجتمعات العربية .

الهوامش

(١) David Sears, Political Socialization, in : Fred Greenstein & Nelson Polsby, eds., Handbook of Political Science, Vol. 2, Massachusetts, Addison Wesley Publishing company, 1975, p. 95.

(٢) Herbert Hyman, Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behavior, New York, Free Press of Glencos, 1959, p. 25.

(٣) Kenneth Langton, Political Socialization Boston, Little Brown, 1969. p. 4.

(٤) Fred Greenstein, Political Socialization, International Encycloperia of the Social Sciences, 1968, Vol. 14, p. 551.

(٦) David Sears, *op. cit.*, p. 95.

(٥) Herbert Maclosky, Political Participation, International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 12., p. 257.

(٧) Lester Milbrath, Political Participation, How People get Involved in Politics, Csicago, Rand MeN.ally & Comp., 1965, pp. 39-41.

(٨) Sidney Verba, Small groups. and Political Behavior, A Study of Leadership, N.J. Princeton U.P., 1961, pp. 35-36.

(٩) انظر معالجة ضافية لهذه الفكرة في :

William Erbe, Social Involvement and Political Activity, "American Sociological Review", Vol, 29, 1964, pp. 198-215.

(١٠) D. Marvick, Political Recruitment and Careers, International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 12, p. 277. Ibid, p. 278.

(١١) Ibid, p. 278.

(١٢) راجع في هذا الشأن :

Peter Merkls, Modern Comparative Politics, New York, Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1970, pp. 132, 135.

G. Almond & J. Coleman, eds., Politics of the Developing Areas, N.J. Princeton U.P., 1961, pp. 31-32.

(١٣) David Easton & Robert Hess, Youth and the Political System, in : Seymour lipset, & Les Lowenthal, eds., Culture & Social Character, New York, Free Press of Ylencas, 1962, p. 228.

(١٤) راجع بصفة خاصة : David Easton, The theoretical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of Political Science", June 1968, pp. 131-138.

(١٥) G. Almond & B. Powell, Comparative Politics, A Development Approach Boston, Little Brown & Comp., 1966, p. 70.

(١٦) انظر بوجه عام :

Lucian Pye, Political Culture and Political Development, in : Lucian Pye & Sidney Verba, eds., Political Culture and Political Development, N.J., Princeton U.P., 1965, pp. 15-17.

(١٧) Robert Lané, Political Life, Why People get Involved in Politics, New York, Free press of Glencoe, Inc., 1961, pp. 204-207.

(١٨) Hollander Gayle, Soviet Political Indoctrination : Developments in the Mass Media & Propaganda since Stalin, New York, Praeger publishers, 1972, p. 4.

(١٩) انظر بهذا الصدد :

Richard Dawson & Kenneth Prewitt. Political Socialization, Boston, little Brown & Comp., 1969, pp. 82-84.

Dennis Kavanagh, Political Culture, London, The Macmillan Press, Ltd., 1972, p. 21.

(٢٠) Peter Merkle, op. cit., p. 187.

(٢١) انظـر بالـذات : D. Easton & R. Hess; The Child's Political World, in : Adler & Harrington, eds, The Learning of Political Behaviour, U.S.A., Scott, Foresman and Comp., 1970, pp. 37-48.

وانظـر كذلـك :

D. Easton & J. Dennis, The Child's Image of government, in Roberta Sigel, ed., A Reader in Political Socialization, New York, Random House, 1970, pp. 31-48.

(٢٢) Roberta Sigel, An Exploration into Some Aspects of Political Socialization : School Children's Reactions to the Death of a President, in : Roberta Sigel, ed., op. cit., pp. 153-154.

(٢٣) Roberta Sigel, ed., op. cit., p. 11.

(٢٤) Richard Merelman, The Development of Policy Thinking in Adolescence, "American Political Science Review", Vol. 2, December 1971, pp. 1033-1036.

— Joseph Adelson and Roberta O'Neil, Growth of Political Ideas in Adolescence, in : Adler and Harrington, eds., op. cit., pp. 62-63.

(٢٥) Michael Rush & Philip Atthoff, An Introduction to Political Sociology, London, Nelson & Sons Ltd., 1971, pp. 46-47.
Roberta Sigel, ed., op. cit., pp. 430-432.

(٢٦) James Davies, The Family's Role in Political Socialization, in : Adler and Harrington, eds., op. cit., p. 117.
Herbert Hyman, op. cit., pp. 56-57.

(٢٧) M. Jennings and R. Niemi, Theh Transmission of Political Values from Parent to Child, "American Political Review", Vol., 62, 1968, pp. 169-184.
— Roberta Sigel, op. cit., pp. 103-197.

(٢٨) Dean Jaros, Socialization to Politics, U.S.A., Praeger Publishers, Inc., 1973, pp. 78-79.

(٢٩) انظر على وجه الخصوص :
R. Hess and J. Torney, The Family and School as Agents of Socialization, in: Adler and Harrington, eds., op. cit., pp. 124-137.
— Roberta Sigel, ed., op. cit., pp. 311-315.

ـ د. شمران حماری ، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس ، بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٣٨

(٣٠) Peter Merkel, op. cit., p. 115.

(٣١) Gayle Hollander, op. cit., pp. 12-13.

(٣٢) James Coleman, ed., Education and Political Development, N.J., Princeton U.P., 1965, p. 22.
— Robert Levins, Political Socialization and Cultural Change, in : Clifford Geertz, ed., Old Societies and New States, London, Free Press of Glencas, 1963, p. 301.

(٣٣) د. شمران حمادي ، مرجع سابق ، ص ٤٠

(٣٤) K. Langton, Peer Group and School and the Political Socialization Process, "American Political Science Review", Vol. 61, 1967, pp. 751-758.
— Dean Jaros, op. cit., pp. 126-131.
— Roberta Sigel, op. cit., pp. 411-413.

(٣٥) راجـع :
William Chandler, Peer Groups Socialization among German Students, "Canadian Journal of Political Science", Vol. VII, No. 4, December 1974, p. 691.

وراجـع ايضا

(٣٦) انظر على سبيل المثال : Dawson and Prewitt, op. cit., pp. 127-128.

G. Almond and B. Powell, op. cit., pp. 120-126.

— Joseph La Palombara and Myron Weiner, eds., Political Parties and Political Development, N. J., Princeton U.P., 1966, pp. 424-427.

— James Jupp, Political Parties, London, Routhedge and Kegan Paul, 1968, p. 31.

— Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, N. J., Princeton U. P., 1963, p. 285.

(٣٧) الايديولوجية : هي بناء فكري متكامل يتضمن مثلا معينة وتحديدا للاهداف المستقبلية ووسائل بلوغ تلك الاهداف . انظر :

Charles Andrian, Political Life and Social Change : An Introduction to Political Science, California, Wadswarth Publishing Comp., Inc., 1974, pp. 81-82.

(٣٨) الزعيم الكارزمي هو الذي يبدو — في نظر اتباعه — شخصا حائزا لصفات شخصية غير عادية تميزه عن غيره من الناس كالبطولة والشجاعة والقدرة . وهو بذلك يستطيع أن يضمن الولاء له والاخلاص لرسالته (أي المبادىء والمثل التي يعبر عنها) من جانب هؤلاء التابعين الذين يقعون أسرى شخصيته الاسطورية .

حول معنى الكارزما ، انظر بالذات :

Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, Translated by M. Henderson & T. Parsons, London, Oxford U.P., 1947, pp. 358-363.

(٣٩) نقصد بالايديولوجية غير المحافظة تلك التي تنشد تغييرا جذريا في المجتمع ومثالها الايديولوجية الاشتراكيـة

(٤٠) Herbert Hyman, Mass Communication and Socialization, "Public Opinion Quarterly", Vol. XXXVII, No. 4., Winter 1973, pp. 524-538.

— G. Almond & B. Powell, op. cit., pp. 173-176.

— G. Dennis Kavanagh, op. cit., p. 43.

(٤١) Lucian Pye, Aspects of Political Development, Boston, Little Brown & Comp., Inc., 1966, pp. 178-179, 182.

(٤٢) Joseph La Palombara, Politics within Nations, New Jersey, Prentice-Hall, Inc., 1974, pp. 157-161.

حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة

د. احمد عبد القادر عبد الباسط *

سوسيولوجيا التنمية او علم اجتماع التنمية فرع حديث من فروع علم الاجتماع نما وازدهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل اهم اسباب هذا التوقيت بروز متغيرات اجتماعية ودولية جديدة تتلخص في ضعف التقسيم الثنائي التقليدي لشعوب العالم الى غنية وفقيرة ، حديثة وتقليدية ، تبعة ومتبوعة . ان تحقيق الاستقلال على نطاق واسع لكثير من الشعوب واكتشاف واستغلال الثروات الطبيعية الهائلة اضافة الى انتشار الوعي السياسي والقومي خلق فئة جديدة من شعوب العالم هي ما يعرف اليوم بالشعوب السائرة في طريق التقدم ، الشعوب النامية او العالم الثالث . هذه الفئة لا تنطبق عليها مواصفات المجتمعات التقليدية او البدائية كما انها لم تصل بعد الى مرحلة المجتمع الصناعي على الرغم مما تتميز به من نمط فريد في التغير الاجتماعي والتكنولوجي ذي سرعة ومعدلات عالية . من هنا فان علم الانتروبولوجيا الاجتماعية الذي تطور من خلال دراسة المجتمعات البدائية من ناحية وعلم الاجتماع الصناعي الذي يرتكز على دراسة المجتمعات الصناعية من ناحية اخرى لم يعودا مناسبين لهذه النوعية الجديدة من المجتمعات من هنا ايضا برز الفرع الجديد الذي اختط له منهجا يتلاءم مع دراسة هذه المجتمعات النامية او سريعة التغير . لذا جاز القول بان علم اجتماع التنمية هو علم اجتماع « العالم الثالث » .

ان المنهج الذي اختطه علم اجتماع التنمية لدراساته يركز على تحليل الكيفية والمراحل التي يتم من خلالها التبدل من المرحلة التقليدية خلال ما يعرف بالمرحلة الانتقالية وصولا الى مرحلة المجتمع الحديث .

هذا على الرغم من وجود نظم وعلاقات تقليدية تعمل (وان كانت مقاومتها للتغير تضعف وفقا لظروف الزمان والمكان) ، اي بكلمات اخرى ، كيف يصنع الحاضر المستقبل .

---

* استاذ الاجتماع بكلية الاداب في جامعة الكويت .

ان عملية التبدل هذه عملية معقدة متشعبة الجوانب لانها نتاج لعديد من القوى الفاعلة المتعددة الجوانب ، اقتصادية ، سياسية ، تربوية ، ثقافية ، اجتماعية ... هذه القوى الفاعلة قد تبدو متناسقة وقد لا تبدو كذلك ، الا انها في النهاية تؤدي الى عملية التبدل المشار اليها . والعلاقة بين التربية والتنشئة السياسية التي هي موضوع هذه المقالة نموذج حي لما يمكن أن يكون عليه التساند والتعارض بين عمليتين تسهمان بشكل فعال في التنمية الاجتماعية او ما يمكن التعبير عنه بـ « بناء الانسان » القادر على مواجهة تحديات العصر . من هنا فان معالجتنا لموضوعي التربية والتنشئة السياسية في هذه المقالة تنطلق أولا من اعتبارهما مجالين تنمويين رئيسيين ينعكس تفاعلهما بمختلف ابعاده على عملية بناء الانسان سلبا وايجابا .

التربية والتنشئة السياسية ترتبطان بعلاقة فريدة تدفع الباحث المهتم الى المحاولة الجادة لتتبعها واكتشاف ابعادها . ان هذين المفهومين يظهران قدرا كبيرا من التشابه عند اخضاعهما التعريف النظري بحيث يبدوان وكأنهما وجهان لعملية واحدة . الا عنـد تحليلهما وفق ما يسفر عند تفاعلهما من نتائج يقصر التعريف النظري وحده عن ادراكها مسبقا ، فان قدرا كبيرا من الاختلاف بل التناقض يبرز للعيان ، هذه النقطة الاخيرة هي ما يعبر عنه في ادبيات علم الاجتماع التربوي بـ (Mutual negation) أو النفي المتبادل ، هذا النفي المتبادل يجيء كنتيجة مباشرة لتفاعل الخصائص الكامنة في كل من العمليتين من ناحية ولدور ما قد يكون هناك من توجهات مختلفة للانظمة التربوية والسياسية ومؤسساتهما في المجتمع المعين اضافة الى ما يسفر عنه الحوار التفاعلي بين الفرد والجماعة من نتائج ...

في هذه المقالة تحليل نظـري لكلا المفهومين ومناقشة لبعض النماذج المعاصرة لكل منهما للوصول الى بعض اهم ابعاد تلك العلاقة الفريدة بينهما التي ــ كما سبق ان ذكرت ــ تنعكس على المغزى التنموي لكل منهما ان سلبا او ايجابا . وكثير من الامثلة التي تحتويها المقالة مستهدة من مجتمعات نامية تتقارب ظروفها السياسية والتربوية مع تلك السائدة في المجتمعات العربية مما يجعلها ذات مغزى لهذه الاخيرة في سعيها لبناء الانسان الحديث القادر على التصدي لتحديات العصر المتزايدة .

اولا : التنشئة السياسية : Political Socialization

منـذ الخمسينات أخذ الاهتمـام بدراسة التنشئة عموما والتنشئة السياسية خصوصا يأخذ مكانه البارز في ادبيات علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسي واوضح دليـل على ذلـك العديد من المؤلفات وكذلك

المؤلفين الذين أولوا الموضوع جل اهتمامهم . ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر اعمال جرينشتاين (Greenstein) ودوسون (Dawson) وباتريك (Patrick) وسيجل (Siegel) وبيرويت (Perwitt) وايستون (Easton) وهيس (Hess) والموند (Almond) وفرومان (Froman) وغيرهم (١) .

ان اي تعريف للتنشئة السياسية لا بد ان ينبثق عن مفهوم التنشئة عموما (Socialization) متبعا تفسيره التاريخي الذي يمكن ارجاعه الى فكرة دوركهايم عن الحتمية الثقافية (Cultural Determinism) .

بناء على تلك الفكرة فان التنشئة عملية يتم بمقتضاها صهر الفرد او اذابته في الجماعة بحيث يؤهل للتفاعل الايجابي والانسجام معها . فنحن اذن بصدد عملية تحويل مادة انسانية أولية الى كائنات اجتماعية لقنت اصول السلوك والتفكير المرغوبين والمتوقعين من قبل الجماعة في مختلف علاقات ومواقف الحياة (٢) من ناحية اخرى يعكس جوهر العملية سعيا حثيثا من قبل الجماعة لتأمين حد اقصى من الاجماع الاخلاقي والسلوكي بين افرادها تراه ضروريا لبقائها ، ومن أجل ذلك تجند الكثير من انشطة الجماعات الاولية والثانوية .

ثمة تفسير آخر للتنشئة ينطلق من فكرة « تلقين الادوار الاجتماعية » بالفرد تتم تنشئته من خلال استيطانه للمواصفات الملائمة والمستويات المرتبطة بالدور الاجتماعي الذي يسند اليه . من هنا فان التركيز يكون على درجة الانسجام او التوافق بين ذلك الدور وبين توقعات اولئك الاخرين الذين ترتبط بهم حياة ذلك الفرد .

ما يهمنا هنا هو ان كلا التفسيرين ينطوي على فكرة « اذابة » أو « ادماج » الفرد في الجماعة وفق تصور دور لهايم المشار اليه . بيد أن كليهما ــ في تركيزه على مبدأ الانسجام او التوافق ــ يتجاهل بعدا هاما في عملية التنشئة بمعناها المعاصر وربما أحد أهم ابعادها ان لم يكن اهمها ــ الا وهو موضوع الفروق الفردية وما يترتب عليه من نتائج . هذا العامل يضفي على التنشئة صفة التفاعل الجدلي بين الفرد وجماعته أو ان شئنا « الحوار التفاعلي » (Interactive Dialogue) مثل ذلك الحوار ليس ضربا من الجناح أو حتى « الرفض » بقدر ما هو في راينا مؤشر يدل على الطبيعة الحركية الايجابية للنسق الاجتماعي في اطار الثقافة السائدة ونسق الرموز الاجتماعية .

بيد اننا نود هنا اضافة تفسير آخر ذى منطلق نفسي اجتماعي ، فمن هذه الزاوية يكتسب مفهوم التنشئة عمقا وشمولا يجعل من التنشئة اداة تنتقل من خلالها انماط التفكير والاحساس والسلوك الى الاجيال الصاعدة خلال فترة زمنية عن طريـــق الافراد الناضجين . هنـــا نلاحظ أن الطبيعة المنظمة للعملية تنعكس بوضوح في التفريق بين مفهومي « الطفل » و « الفرد الناضج » ــ ودور الاخير يحتوي على حق ومسئولية في عملية تشكيل وتعديل سلـــوك الاول .

يرى برونفنبرنر (Bronfenbrenner) ان التنشئة من وجهة نظر الطفل انما هي في جوهرها عملية مواجهة مستمرة بمواقف اجتماعية داخل العائلة والمدرسة وجماعة اللعـــب ترسخ في ذهنـــه افكار الثواب والعقاب والحب والمخاطر . . . وذلك مـــن خـــلال الاشخاص ومـــن خلال الموضوعات التي تحويها . ومن هنا فان تأثره بالثقافة السائدة لا يتم بصفة مجردة ولكن من خلال التعايش والتفاعل المستمر معها اللذان يشكلان في نظره القاعدة الرئيسية لعملية التنشئة (٣) . ان عملية النمو عند الطفل تحتل مكانا بارزا في العديد من الادبيات التي تعالج موضوع التنشئة الذي يعتبر الدعامة الرئيسية التي يستند عليها بقاء النسق الاجتماعي . ولعل ذلك ايضا ما عناه بارسونز بمفهوم « ميكانزم التنشئة » . فهو يرى أن اي عملية تنشئة ايا كان توجهها هي في الواقع ذات اهميـــة وظيفية في سير النســـق الاجتماعي وبخاصة في مجال توقعات الادوار الاجتماعية وبهذا فهي كالتربية تماما ــ عملية مستمرة مدى الحياة ولكن نمو الطفل يستمد اهميته الخاصة من استمراريته لفترة طويلة اذ أن الطريق أمامه طويل اذا قورن بالشخص الناضج (٤) .

من خلال ما سبق ذكره ننتقل الان الـــى محاولة للوصول الى تعريف لمفهوم التنشئة السياسية . هنا يمكن القول بأن التنشئة السياسية هي ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريق تأهيل الفرد ليصبح مواطنا ــ كائنا سياسيـــا ــ (Home Politicus) يمتلـــك القدرة على التفاعـــل الايجابي ضمن نسق سياسي معين ومن خلال الدور الذي ينقلده في اطـــار ذلك النسق . هنا ربما تناسبت درجة اتقان الدور بشكل طردي مع درجة استيطان الفرد لطبيعة التوجه السياسي للسلطة السائدة او صورة العالم (Weltanschauung) التي تحاول تلك السلطة نقلها الى المجتمع هذا ولا يغيب عن الذهـــن هنا أن كل ذلك يتـــم في اطـــار نظام التدرج الاجتماعي السائد ــ طبيعته ، معاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه .

اذا انتقلنا الان الـــى تصنيف انماط التنشئة السياسية نجد أن هناك نمطين رئيسيين ، النمط الاول فوري ومباشر وأما النمط الثاني فهو علـــى

المدى الطويل وضمني : في النمط الاول تتحقق التنشئة من خلال طبع المعلومات والقيم والممارسات السياسية بصورة مباشرة ومتعمدة في اذهان الافراد وتلعب وسائل الاتصال هنا الدور الرئيسي . اما في النمط الثاني فان التنشئة تتم من خلال كل وسائل التلقين السياسي الرسمي وغير الرسمي ، المباشر وغير المباشر خلال كل مراحل الحياة . هذا يتضمن بالطبع ايصال كل ما هو ذى دلالة سياسية وتأثير على السلوك السياسي الى اذهان الافراد الذين تجري تنشئتهم بهدف اكسابهم الخصائص الشخصية المطلوبة (٥) .

ان كافة الانساق السياسية تسعى بشكل او بآخر وعلى درجات متفاوتة من اجل تحقيق درجة قصوى من الانسجام السياسي بين مواطنيها كما سبق لنا القول . من جهة أخرى قد يبحث الافراد عند السلطة السياسية عن التوجيه السياسي السليم ، وفي كلا الحالتين تبرز التنشئة السياسية كموضوع رئيسي يمتد مما يسمى بالتربية الوطنية (Civic Education) في العالم الغربي الى مفهوم « تدريب الشخصية » (Character training) في النظام السوفيتي والى مفهوم التوجيه او الارشاد الروحي (Spiritual guidance) في الانساق السياسية الكاريزمية . في كل هذه الحالات تتحكم في العملية عدة متغيرات لعل اهمها المواقف والاهداف والطموحات والتوقعات والولاءات تجاه السلطة السياسية ومن جانبها كذلك . هذا الى أن مجهودات وامكانات جمة بما فيها النسق التربوي غالبا ما توظف لتحقيق كل ذلك كما سنرى فيما بعد . ولعل ذلك يلقي مزيدا من الضوء على قول جرينشتلين بأن قدرا كبيرا من الثبات والحركة والركود والتغير والالتزام واللامبالاة التي قد تبديها الجماهير تجاه القضايا المجتمعية يمكن ارجاعها الى تذبذبات في نوعية التنشئة السياسية السائدة . لقد ظهرت ادبيات عديدة تصف ما يسمى بالمجتمع الجماهيري (Mass Society) وما تتميز به الجماهير فيه من حساسية وربما ضعف تجاه اساليب الدعاية والتأثير السياسية . فنجد مثلا كارل مانهايم (C. Manheim) يفسر التحول الى الفاشية بأنه نتيجة لتلك الاساليب التي تقع جماهير العمال ضحية سهلة لها نظرا للعزلة النفسية التي يفرضها عليها نظام الانتاج الكبير . في ظل تلك الظروف تبرز قيادات ديماغوغية تسعى الى تركيز سلطة اتخاذ القرارات داخل المنظمات العمالية في أيديها . من هنا فانها تستخدم مختلف أساليب التأثير الفاشية التي يقع ضحيتها العامل المعزول اجتماعيا ونفسيا (٦) من ناحية اخرى يدعم أميل ليدرر تلك الفكرة منطلقا من ايمانه بالدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه التنشئة السياسية في المجتمعات والجماعات .

يقول ليدرر بأن المجتمع مكـــون من جماعات ترتبـــط وظيفيا بمصالح بعضها عقلاني في اهدافه وبعضها الاخر عاطفي . وطالما بقي نظام التدرج الاجتماعي ثابتا فان تلك الجماعات تمارس قدرا من الضبط الاجتماعي يبقي العواطف والاحاسيس الجماعية منضبطة ضمن اطار محدد . ولكن عنـــد انهيار أو تحلل نظام التدرج تنهار ايضا تلك الحواجز التي تفصل الجماعات الاجتماعية عن بعضها . هنا تغدو الجماهير سريعة وسهلة الاستثارة ومتحفزة انتظارا لان يدفع بها الى هدف ما لا تشترك هي في تحديده (٧) . وتضيف حنا آرندت (Hannah Arendt) بأن عصر المجتمعات الجماهيرية انما جاء نتيجة لتحلل الروابط الاجتماعية وتطور تكنولوجيا الاتصالات التي مكنت الدعايـــة السياسية مـــن الوصول الى كل مكـــان مفسحـــة الطريق لاثارة وتحريض الجماهـــير (٨) .

مهما يكن من أمر الاختلافات بين ما أوردنا من تفسيرات فانها تلتقي حول نقطة رئيسية الا وهي الاجابة على الاسئلة الخمسة التي أوردها لاسيل (Lasell) لتقودنا الى مسار عملية التنشئة السياسية الا وهي :

١ ــ من ؟ ٢ ــ يتعلم ماذا ٣ ــ من من ؟ ٤ ــ تحت اي ظروف ٥ ــ وبأي نتائج ؟ .

والاجابة علـــى هذه الاسئلة هـــي في نفس الوقت نقطة التماس بين العمليتين اللتين تعالجهما هذه المقالة والعلاقة الوظيفية التي تربطها .

ثانيا : التربيـــة : (Education)

هناك العديد من التعريفات التي تتعرض لشرح وتحليل مفهوم التربية من زواياه المختلفة ولكننا في هذا المجال نحاول استخدام تعريف يحمل في طياته اكبر قدر ممكن من العناصر التي تتفق حولها التعريفات الاخرى . من هنا يبدو ان تعريف كلارك الذي ورد لموسوعة العلوم الاجتماعية يفي بتلك الشروط بناء على ذلك التعريف تشكل التربية نشاطا شاملا يتم من خلاله نقـــل المعارف والمهارات والمعتقدات والقيم الاجتماعية الـــى الافراد . وهو نشاط تحدده متغيرات الواقع الاجتماعي بما فيها طبيعة تركيب المؤسسات التربوية وانساق القيم التـــي تحكمها (٩) . ولا بد مـــن التاكيد هنا على تأثير ظروف الزمان والمكان على كل ما سبق ذكره من متغيرات .

عند الاغريق القدماء كانت صورة الانسان المتكامل التربية ترتبط بمدى توازنه العقلي والجسدي خاصة اذا اريد لمثل هذا الانسان أن يكون حاكما

او فيلسوفا ، وخير مثال على ذلك نظام التربية في جمهورية افلاطون . اما عند الرومان فان الصورة تختلف اذ نجد تركيزا أكثر على المهارات القتالية والقدرات الخطابية . وفي اوروبا القرون الوسطى وبخاصة في انجلترا كان المواطن الامثل هو الفارس ورجل الطبقة الوسطى والقس ، بينما في فرنسا كان العالم وفي المانيا الوطني المتحمس وفي الاتحاد السوفيتي اليوم العالم أو المفكر الايديولوجي . وفي المجتمعات الافريقية التقليدية انصرف اهتمام المربين الى خلق المحارب الشجاع والصياد الذي لا يهاب المخاطر والمتخلي بالصفات النبيلـــة .

والتربية كذلك نشاط مرتبط بطبيعة ومراحل التغير الاجتماعي التي يمر بها مجتمع من المجتمعات . وفئة المجتمعات التي يطلق عليها اليوم « نامية » او « سائرة في طريق التنمية » تتجه كجزء من برامجها التنموية الى تطويـــر نظم تربوية تتميز بأعلى درجة ممكنة من التكامل في بنيتها ووظائفها وربطها بمجالات النشاط الاجتماعي الاخرى ـ اقتصادية ، تكنولوجية ، سياسية وهكذا . ان هذا يدل بلا شك على الوعي المتنامي لدى تلك الشعوب بـأن التطور التكنولوجي والاجتماعي يقومان على اساس تربوي متطور ايضا نتيجة للتحول من المهارات اليدوية الى العقلية ومن البسيطة الى الاكثـر تعقيدا (١٠) . من هنا يبدو مشر التعليم الذي هو نتاج للعملية التربوية عاملا رئيسيا في التـدرج الاجتماعي وتصبـح المدرسة والكلية والجامعة المعبر الرئيسي له . وبهذا فيمكن القول بأن « فرص التعليم تعني فرص الحياة » . من ناحية خـرى تصبح نوعية التعليم امـرا لا يمكـن فصله عن المكانـة الاجتماعية . وربما كانت هذه الحقيقة كونية اكثر منها تركزا في العالم الثالث اذ ان كارول اوين (C. Owen) خرجت نتيجة مشابهة من دراستها عن المجتمع البريطانـي (١١) .

تقول اوين حول الخبرات التعليمية لكبار السن في بريطانيا منذ عـام ١٩٤٩ وحتى اجراء دراستها في عام ١٩٦٣ ان المنحنى المهني تناسب طرديا مع فرص الحياة . والانتماء الى المدارس الابتدائية العامة من ناحية والخاصة من ناحية أخرى تناسب ايضـا بشكل طردي مـع المكانة الاجتماعية لآباء التلاميذ بحيث كانت درجـة انتماء ابنـاء اصحاب المهن الرفيعة الادارية والتنفيذية الى المدارس الخاصة اكبر بكثير من غيرهم كما ان الفئة الاخيرة فرصها اكبر بكثـير لاستكمال جميـع مراحـل التعليم بالمقارنة الى الفئات الاخـرى ، هـذا علـى الرغـم مـن الكثـير مـن الزعـم بـأن ثمـة ديموقراطية في التعليم تميز المجتمع البريطاني .

ان تجارب الشعوب النامية في افريقيا على سبيل المثال بدأت تتخذ

مسارا مشابها لحد كبير لما يجري في المجتمعات الغربية الصناعية ـ وفي مجتمعات الدول المستعمرة على وجه الخصوص والتي تمثل في كثير ان لم يكن في اغلب الحالات النماذج المرجعية لتلك الشعوب .

يبدو هذا واضحا في دراسات بيتر لويد (P. Lloyd) (١٢) في غرب افريقيا ، اثبت لويد أن التغيرات في النسق التربوي التي جاءت في اطار عملية التحديث حملت معها اتجاها بين أبناء الصفوة الجديدة للتفوق على غيرهم من الفئات الاخرى . من هنا فان أعضاء الصفوة الجديدة المتعلمة والثرية في المجتمعات الفقيرة وصلوا الى مستويات وطرق معيشية تماثل في محتواها المادي تلك السائدة في الدول الغنية كنتيجة لجهدها وتفوقها الشخصي المكتسب لا الموروث . اضافة الى ذلك فان ثمة فروقا هائلة في البيئة المنزلية توجد بين أسر الصفوة واسر العمال الحضريين والزراعيين . والصفوة الجديدة ايضا تستطيع أن تؤمن التفوق الدراسي لابنائها لانها تملك الاساس المادي والمعنوي في ذات الوقت .

لقد حدثت محاولات عديدة في بعض مجتمعات افريقيا المستقلة حديثا وعلى وجه الخصوص تلك التي تحكمها نظم ثورية لتحقيق تطورات تربوية عن طريق ديموقراطية التعليم ، الا أن كثيرا من تلك المحاولات لم تسفر عن نتيجة واضحة في القضاء على روح الصفوة في ذلك المجال . فابان حكم الرئيس كوامي نكروما في غانا أعلن الحزب الحاكم ما يسمى بـ « حرب الطبقات » وهي حركة شديدة الشبه بحركة الثورة الثقافية في الصين وكان من أهم اهدافها « القضاء على المكانة الاجتماعية الرفيعة والشهرة والقوة التي تمتعت بها الصفوات القديمة والمثقفون وزعماء القبائل الاثرياء والمهنيين المحدثين وذلك عن طريق نشر التعليم على أسس اكثر شعبية واعادة توزيع الثروات » (١٣) . وانطلاقا من ذلك الهدف الاستراتيجي تم انشاء العديد من المدارس الثانوية الجديدة والكليات وتوزيع المنح الدراسية السخية للدراسة بالخارج بحيث أصبح بامكان ابناء الطبقات الفقيرة الدخول الى مؤسسات التعليم العالي . ولكن ما ان سقط نظام نكروما وجاءت بعد ذلك انتخابات عام ١٩٦٩ حتى بدأت الامور تسير سيرتها القديمة .

مما لا شك فيه عند كل من علماء التربية وعلماء التنمية أن الشعوب النامية ترتبط بعلاقة خاصة بعملية التربية ربما تختلف كثيرا عما يحدث عند الشعوب المتقدمة ، بكلمات أخرى : التربية بالنسبة للفئة الاولى ترتبط بشكل حاسم بمصير تلك الشعوب اكثر من الفئة الثانية . والمجتمعات الافريقية حديثة التحرر بدأت تنمي وعيها بأن التحرر الفكري ضرورة للتحرر الاقتصادي والسياسي وللتغلب على الكيانات القبلية والاقليمية الضيقة التي

تعتبرها المسئول الاول عن تخلفها . مـــن هنا فان الجهـــود التربوية بدأت تكتسب بشكل مطرد الاداة الرئيسية للانطلاقة القومية نحو التنمية الشاملة يترتب على ذلك بلا شك أن تغدو الحاجة ماسة لتطور نظم تربوية قوميـــة انطلاقا من القناعة بأن النظم الموروثة عن الحكم الاستعماري لم تعد صالحة لمجتمع متحرر ومتطلع الى مستقبل افضل .

ان التربية الاستعمارية لم تكن في يوم من الايام موجهة نحو تحقيق التنمية القومية والتنشئة نحو ترسيخ دور المواطن بمعناه المعاصر ، لذا فان المفكرين الوطنيين في الاقطار الافريقية يشيرون باستمرار بأصابع الاتهام الى النظم التربوية الاستعمارية باعتبارها مسئولا رئيسيا عن التخلف فـــي مجتمعاتهم . ولا يخفي اننا نستطيع مشاركتهم في هذا الاتهام بالنسبة للاوضاع في المنطقة العربية . لا يقتصر هذا الاتهام على ابناء الشعوب التي خضعت للاستعمار بل أن هناك من أبناء الغرب انفسهم من يساند تلك الآراء . فمفكر مثل لاليج براون (Lalage Brown) يعتبـــر الامية المنتشرة في المجتمعات الافريقية بجانبيها النظري والوظيفي ــ خاصة في المستعمرات البريطانية السابقة ــ احدى النتائج المأسوية للحكم الاستعماري وللتحيزات التي انتقلت الى بعض عقول ابناء تلك المجتمعات انفسهم . فمؤسســو النظم التربوية الاستعمارية كانوا هم انفسهم نتاجا لنظم تربوية استهدفت تعليم الصغـــار بشكل مكثف حتى سن النضـج ومن ثم اعتبروا معدين لكافة مواقف الحياة وعلى مدى تلك الحياة . من هنا فانهم اعتبروا تربيتهم لابناء المستعمرات اعدادا من اجل الحياة تحت ظل السيادة الاستعمارية وكنتيجة طبيعية لذلك فان اهتمامهم انصب على الاجيال الصاعدة واهمل الكبار اهمالا يكاد يكون تاما مما جعل الامية بنوعيها تنتشر بينهم بشكل واسـع . أما المفاهيم الحديثة في التربية فلم يكن لها في اذهانهم وجود (١٤) .

اذا شئنا الاستمرار في ايراد امثلة حول المجتمعات النامية فلا بد ان نشير الى تجربـــة فريدة تقوم بهـــا تنزانيا .. الرئيس التنزاني جوليوس نيريري ، وهو رجل فكر وتربية ، طور مفهوما تربويا حديثا اطلق عليه اسم التربية (١٥) من أجل الاعتماد على النفس (الاكتفاء الذاتي) (Education for self-reliance) فـــي كتـــاب لـــه تحت نفس العنـــوان أثار قدرا كبيرا مـــن اهتمام التربويين الاجتماعيين في العالم ــ خاصة في اوروبا والولايات المتحدة الامريكيـــة .

أوضح نيريري في سياق نظريته التربوية أن هدف التربية في مجتمعه يجب أن يكـــون اساسا خلق مجتمـــع تنزاني اشتراكي يقوم على مبادئ المساواة واحترام الكرامة الانسانية وعدالة توزيع الثروة الناتجة عن العمل الجماعي ومنع الاستغلال .

من هنا فانه يرى ان للمدارس على مختلف مستوياتها وظيفة مزدوجة :

اولا : الوظيفة الاجتماعية :

من خلال التحصيل العلمي يلقن التلاميذ الاتجاهات الملائمة لمجتمع اشتراكي يسوده نظام اقتصادي زراعي . لذا فان النظام التربوي يجب ان يغرس احساسا بالالتزام نحو الجماعة ويساعد التلاميذ على تقبل القيم المرتبطة بالمستقبل لا بالماضي الذي كان تحت ظل الحكم الاستعماري .

ثانيا : الوظيفة المهنية :

للتربية وظيفة مهنية الى جانب وظيفتها الاجتماعية خاصة في مراحلها الاولية . هنا يتعلم التلاميذ المهارات التي تعدهم ليكونوا مزارعين جيدين في مجتمع زراعي في اساسه .

ويعترف نيريري بأن هاتين الوظيفتين متداخلتان ، اذ من الصعب ادماج التلاميذ والطلاب في النمط المستقبلي للمجتمع عن طريق مجرد التلقين النظري مهما احكم اعداد مناهجه وادواته . كما انه من الصعب ايضا تصور الفائدة التي يجنيها مجتمع ما من نظام تربوي عملي ولكنه لا يعطي المعارف والقدرات الرئيسية مثل القراءة والكتابة والحساب او يخفق في اثارة اهتماماتهم الفكرية . من هنا فان التأكيد على العلاقة الوظيفية بين الدور المهني والدور الاجتماعي واجب لكي لا يكون ايهما اسما بغير مضمون (١٦) .

لعله من الطريف في هذا المجال ان نلقي نظرة على الظروف المتغيرة لبعض قطاعات الطبقة العاملة في اوروبا في اطار الظروف التربوية والتكنولوجية السائدة في تلك المجتمعات . ففي دراسة اجراها فان دورن (Van Doorne, J.) تحت عنوان « الوضع المتغير للعمال غير المهرة في البناء الاجتماعي في هولندا » وجد ان العمال غير المهرة الذين يمثلون ادنى الجماعات الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث يقعون ضحية للتغيرات في المعايير الصناعية والتربوية في تلك المجتمعات . فعلى الرغم من وجود تلك الفئات في معظم ان لم يكن كل فروع الصناعات الحديثة في العالم ، فان تاريخها ومكانتها في شمال غرب اوروبا تحمل مجموعة من الخصائص المتميزة . هذا يفسره فان دورن بانه نتيجة لعوامل موضوعية اهمها التصنيع المبكر لتلك المجتمعات . من المعروف ان نمط الصناعات التي سادت في هولندا قبل الحرب العالمية الثانية هو ما يطلق عليه « صناعات الاكواخ » (Cottage Industries) وهو يختلف عن نمط المصانع السائد الان .

اذ ذاك لم يكون العمال غير المهرة طبقة بالمعنى العلمي لهذا المصطلح . ولكن بمجرد تدفق الاستثمارات الامريكية الضخمة على اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وعلى هولندا أيضا سادت معايير وانماط الصناعة الامريكية ذات الانتاج الكبير ومتطلبات الكفاءة الفنية العالية عند العاملين . ونتيجة لذلك برز العمال غير المهرة كطبقة اجتماعية ـ اقتصادية متميزة . اصبح معظم هؤلاء عمالا موسميين ومتلقين للمساعدات الاجتماعية وبائعين متجولين ومن علـى شاكلتهم . وبهذا حـق القول بأنهم دخلوا ضمن ضحايا الظلم والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي التي يصعب الخروج منها حتى لابنائهم الذين يسد نمط التربية السائد طريق الحراك الراسي أمامهم (١٧) .

مما سبق ذكره نستطيع القول بأن التربية نشاط اساسي في المجتمع يهدف اما الى خلق التجانس (كما في النظم التربوية التقليدية) أو الى خلق التمايز كما في المجتمعات المتقدمة والسائرة في طريق النمو . انها نشاط يزداد دوره باطراد للتدرج والحراك الاجتماعيين فضلا عن كونه عاملا رئيسا في عمليات التغير البنائي والوظيفي .

خلاصـــة وتعميمـــات :

عندما نعود الى الموضوع الرئيسي لهذه المقالة وهو العلاقة الوظيفية بـين التنشئة السياسية والتربية مـن خلال منظور التنمية الشاملة وبعد استعراض تحليلنا للعمليتين المذكورتين من ناحية وبينهما وبين عملية « بناء الانسان العصري » اي التنمية من ناحية اخرى .

يمكن الخروج بخلاصة وببعض التعميمات .

ان انتشار التعليم العام والتحول من الاهداف المحدودة الى الاهداف التربوية الشمولية مثل خلـق صفوة تقود مسيرة المجتمع وخلق التمايز في المنظور السياسي للجماهير يلقي مزيدا من الضوء على مدى العلاقة الوظيفية بين العمليتين . قـد يكون هنالـك تشويش أو تناقض بين وظيفتي التربية السابق الاشارة لهما وقد تكون التنشئة على حساب التعليم ولكن المؤسسات التربوية تبقى على الدوام ملتزمة بقضايا الاعداد للادوار المستقبلية .

المدرسة تشكل المركز الرئيسي لعملية التنشئة ـ خاصة في المجتمعات النامية ـ لذا فهـي تستقطب قدرا كبيرا مـن اهتمام السلطة السياسيـة والجماعات الاجتماعية بدرجـة تفوق اهتمام الاخيرة بالمؤسسات الاخرى كالاسرة وجماعات اللعب والمؤسسات الدينية الخ ولعل من أهم اسباب هذه الاهمية التي تتمتع بها المدرسة طول الفترة التي يبقى الفرد فيها وبالتالي

تبقى مؤثرة فيه . من زاوية أخرى نجد تناسبا طرديا بين علو المرحلة التعليمية وارتفاع درجة وعي المتعلم بقواعد اللعبة السياسية في مجتمعه من ناحية وبين ذلك وتطلعات الفرد الى مزيد من المشاركة في العمل السياسي ومزيد من النفوذ ، فالتعليم كما قال بيرتون فيما سبق هو « مفتاح المشاركة والممارسة السياسية » . وانطلاقا من هذا نجد ان النظم السياسية وخاصة العسكرية منها تحاول الاقتراب من المؤسسات التربوية بحيث تكيف سياساتها نحوها وفق ما يجد من معطيات داخل وحول تلك المؤسسات ـ وما يصح على المؤسسات التربوية يصح كذلك على وسائل الاتصال التي تشكل أيضا نوعا من المؤسسات التربوية ـ رسمية كانت أو غير رسمية .

لعلنا نعود في الختام ايضا الى اسئلة لاسيل (Laselle) الخمسة والتي سبق التعرض لها في حديثنا عن التنشئة السياسية وهي :
١ ـ من ؟ ٢ ـ يتعلم ماذا ؟ ٣ ـ من من ؟ ٤ ـ تحت اي ظروف ؟ ٥ ـ بأي نتيجة أو مردود .

هذه المرة تهدف الاجابة على الاسئلة الخمسة الى القاء قدر اكبر من الضوء على العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية .

ما يتعلمه الفرد هنا يمتد ما بين ما هو ذى مدلول سياسي ويمارس تأثيرا مباشرا على السلوك السياسي عامة وما يساهم ويؤثر على المدى الطويل في التنشئة تجاه دور المواطن . اما وسائط التنشئة السياسية فهي الجماعات الاولية والثانوية ، التي أقواها تأثيرا كما ذكرنا المدرسة . هذا الى ان نمط علاقات « وجها لوجه » الذي تمتاز به الجماعات الاولية يفقد تأثيره تدريجيا لصالح العلاقات الثانوية ووسائل الاتصال المختلفة . وفي رأي بارسونز أن كلا من المدرسة والاسرة في المجتمع الامريكي المعاصر تفقدان تدريجيا اهميتهما كوسائط تنشئة . في رايه أيضا أن الاسرة هناك لم تعد وحدة متماسكة مترابطة ينتمي اليها الطفل ولكنها أصبحت جزءا من بيئة اجتماعية شاملة يزداد احساسه بها في سن مبكرة . هذا الى ان أيضا داخل المدرسة تزداد المسافة الاجتماعية بين المدرس والتلميذ كما تساهم عمليات التسيير والتأثير المتزايدة داخل النسق المدرسي في القضاء على البقية الباقية من الدافع الذاتي والخصائص الفردية في النشىء . يدرب المدرسون كذلك بطرائق تجعلهم اكثر اهتماما بالتوافق الاجتماعي والنفسي للتلميذ منهم بتفوقه وتحصيله الدراسي ، من هنا فانهم يوحون للتلاميذ باستمرار بأن ما يهم ليس الاجتهاد والدراسة في حد ذاتهما بقدر ما هو التوافق مع الجماعة والتعاون مع قدر مناسب من القدرة على المبادرة والريادة . والمناهج الدراسية تغدو بدورها وبشكل متزايد اكثر عملية في بنيتها (١٨) ووظيفتها .

التنشئة السياسية يجب أن تتلائم مع استعداد وقدرات من يتلقاها . من هنا فانه كلما صغرت سن هذا المتلقي كلما اختلف محتوى المادة الملقنة ولكن ايضا زاد تأثيرها النفسي ودلالتها . لذا فانها تكون اكثر فعالية مع الاطفال منها مع البالغين الذين طبعت شخصياتهم وتمايزت بفعل تجاربهم الحياتية السابقة . من ناحية اخرى فان التنشئة السياسية بفعل تركيزها على الاعداد للادوار الاجتماعية المستقبلة فان جنس المتلقي لها يلعب دورا هاما فيها ولعل هذا ما يفسر لنا لماذا نجد النساء في كثير من المجتمعات بما فيها مجتمع الولايات المتحدة الامريكية ينلن قسطا اقل من اهتمام مؤسسات التنشئة السياسية (١٩) .

ثمة ملاحظة اخرى جديرة بالاهتمام ، فعلى الرغم من ذلك الزخم الكبير من الدراسات التي اجريت حول موضوع التنشئة السياسية وجاذبية وحيوية الموضوع بالنسبة للمنظرين منذ افلاطون وارسطو (خصوصا دراسة الاخير حول نمط الشخصية وملاءمته لنوع الدستور السائد في المجتمع) حتى بودين (Bedin) في العصر الحديث ، على الرغم من كل ذلك فلا زلنا نفتقر الى اطار تحليلي عام ومشترك بين اولئك المنظرين . اي انه لا يوجد اتفاق او معايير ثابتة لتحليل هذا المفهوم وايضا علاقته الوظيفية بالتربية . نذكر هنا أن بيتر رنشو (Renshaw, P.) الذي سبقت الاشارة اليه يرى أن التنشئة تنفي أو تتناقض مع التربية . يدلل عن ذلك بقوله أن المدرس والتلميذ في النظم التربية الحديثة ضائعين في خضم عالم تربوي شوش التوجهات والايديولوجيات وهما أيضا ضحيتان لما اطلق عليه « مازق التربية والتنشئة » (The education - socialization dilemma)

فالمدرس المرهف الحس قد يجد نفسه في شك وحيرة من امر الاهداف التربوية التي يراد له أن يشارك في تحقيقها دون علم منه بماهيتها . وافكاره حول هدف وطبيعة ومحتوى التربية تزيد من ذلك الشك وتلك الحيرة . هذا الى أن نظم القيم المتضاربة داخل مجتمع المدرسين نفسه وبين هؤلاء ورؤسائهم — وهم بالطبع ينتمون الى فئات وبيئات مختلفة — غالبا ما ترمز الى توجه تربوي متفق مع مصالح السلطة السياسية وقناعاتها ، مما يجعل وضع هذا المدرس اكثر حرجا .

اما بالنسبة للتلاميذ فانهم في رايه يتعرضون من خلال هذا الموقف المعقد الى عملية تسيير بل استعباد لعقولهم اكثر من تنمية قدراتهم على التفكير المستقل الذي يؤدي الى التصرف الواعي المسئول .

هذا الوضع بشقيه يمثل في نظر رنشو تناقضا بين وظيفة التنشئة ووظيفة التربية داخل المؤسسات التربوية (٢٠) . ولا يخفي هنا انه يرتكز الى تجارب مجتمع او مجتمعات صناعية ـ بريطانية على وجه الخصوص ، مما يجعل قبولها بالنسبة للعالم الثالث أمرا غير تلقائي أما بالنسبة لبيرجر ولكمان (Berger & Luckman) فانهما يريان ان الذات التي هي حقيقة عقلانية اي يتم ادراكها عن طريق العقل تعكس الاتجاهات التي يبديها الاخرون تجاهها . هذه الحقيقة العقلانية او بالاحرى بناؤها هو محو عملية التنشئة بينما تهتم التربية في المكان الاول بالفرد الذي تبلورت عنده العقلية الناقدة ـ اي الفرد الذي لا يشكل مجرد انعكاس باهت لمواقف حددت من قبل الاخرين ـ هذا الفرد القادر على تبني مواقف واعية تجاه نفسه وتجاه المجتمع . ومن هنا فان المتعلم من خلال عرضه وعمق ادراكه لن يقبل آليا قواعد اجتماعية واخلاقية تملي عليه نظرا لاستقلاليته التي تجعله بلا شك يرفض الانصياع للانماط السلوكية المسبقة (٢١) . من هنا فانهما لا يريان من التناقض بين العمليتين ما يراه رنشو .

ان الموضوع الذي عالجته هذه المقالة شائك ومتشعب وكيف لمقالة واحدة ان توفيه حقه . ولكن هناك كلمة اخيرة لا بد من قولها الا وهي ان المؤسسات التربوية باعتبارها مؤسسات للتنشئة السياسية ايضا يتحتم تمتعت بها الصفوات القديمة والمثقفون وزعماء القبائل الاثرياء والمهنيين عليها الحرص على ايجاد والاحتفاظ بالتوازن بين وظيفتيها المذكورتين . ان كل مجتمع يريد الافراد المؤهلين علميا ومهنيا والمتوافقين اجتماعيا وسياسيا ، اذن فنقص التنشئة او المبالغة فيها وتفول الاهداف المادية في التربية على الاهداف الانسانية او العكس ، هي بلا شك خطر يتهدد عملية التوازن المطلوبة بين التعليم والتنشئة . وعندما تحقق المؤسسات التربوية هذا التوازن تكون قد أسهمت بشكل جدي في بناء الانسان المتكامل ، الذي هو في النهاية هدف التنمية الشاملة .

FOOTNOTES

(1) Denis, Jack, Socialization to Politics : a reader, John Wiley & Sons, N.Y. 1973, pp-2-3.

(2) Renshaw, P., Journal of Moral Education, Vol. 2, No. 3, 1973 pp-212-213

(3) Pronfenbrenner, Urie, Basic Studies in Social Psychology, Ed. Prohansky & Seidenherg, Holt Rinehart, Winston, U.S.A., 1969 pp - 233-254.

(4) Parsons, T., The Social System, Tavistock, 1952 pp - 207-208

(5) Greenstein, F., Socialization, Int. Encyclopaedia of the Social Sciences.

(6) Bell, D., Mase Society : Reading in Modern Sociology, Ed. Inkeles, a., Prentice Hall, 1966, p. 74

(7) Ibid.

(8) Ibid.

(9) Clark, B.R., Education, Int. Encyclopaedia of the Social Sciences.

(10) Ibid.

(11) Oven, C., Social Stratification, Routledge & Regan Paul, 1968 pp. 51-53.

(12) Lloyd, P.C., Classes, Crisis & Coups : Themes in the Sociology of Developing Countries, Mac-Gibbon & Kee, London, 1971, p. 63

(13) Owusu, Maxwell, Uses and Abuses of Political Power; a case study of continuity in the politics of Ghana, University of Chicago Press, 1970, p. 331.

(14) Brown, L., Education in Africa : Research action East African Publishing House, Nairobi, 1969. p. 170

(15) لقد راينا استخدام مصطلح « التربية » هنا في ترجمة كلمة (Education) وليس « التعليم » كما ورد في معالجات أخرى لنفس الموضوع من قبل كتاب آخرين لان مفهوم التربية أقرب الى طبيعة العملية التي يصفها نتيريري في هذا الصدد نظرا للطبيعة الشمولية لتلك العملية .

(16) Lodd, W.A., Education for self-reliance in Tanzania : a study of its vocational aspects, teachers college, columbia University, 1969, pp-1-5

(17) Van Doorne, Jaque, A.A., The changed position of unskilled workers in the social structure of the Netherlands, Comparative perspectives on social change, Ed. Eisenstadt, S.N., Little Brown & Co., 1968.

(18) Parsons, T., op. cit., p. 191

(19) Burton, C.R., op. cit., p. 25

(20) Renshaw, P., Ibid, pp. 217-219

(21) Ibid.

التاريخ ....

من .... إلى **مجلـة العلوم الاجتماعية** ......

الموضوع : طـلب اشتراك

ارجو اعتماد اشتراكي / تجديداشتراكي في (   ) نسخة لعام (   )

الاسم ....

العنوان الكامل ....

....

☐ مرفق شيك   ☐ ارجو ارسال القائمة للتسديد

جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ ، ت ٥١٠١٨٨/٣٧٣

الكويت

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P. O. Box 5486 - Tel. 510188/373

State of Kuwait

Subscription Order

Please set a subscription / renew our subscription at (   ) Copies for the year (   )

Name ....

Full Address ....

....

☐ *Cheque enclosed*   ☐ *Please bill us*

Date ....   *Signature* ....

تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت

د. حامد الفقي *
د. تيسير ناصر **
جميل محمد عبده ***

المقدمــة :

المشكلة التي تتصدى لها هذه الدراسة هي التعرف على بعض الحقائق التي تكشف عن واقع الطفل الكويتي في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية وتقويم هذا الواقع من خلال الاحصاءات والبيانات والتقارير التي تحفل بها السجلات الرسمية والتي توضح أوضاع هذا الطفل سواء اكانت ايجابية أو سلبية .

فموضوع الدراسة هو الطفل الكويتي في المرحلة المشار اليها . ومجالها الاسرة والحضانة ورياض الاطفال والمؤسسات الصحية والاجتماعية التي اقامتها دولة الكويت لتقديم الرعاية والخبرات والخدمات الضرورية لتحقيق النمو السليم في هذه المرحلة .

وتستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية هذه المرحلة التي اكــدت الدراسات النفسية تاثيرها على سلوك الراشد الكبير في المستقبل وعلى خصائصه العقلية والانفعالية وعلى صحته الجسمية والنفسية . وفيما يلي عرض موجز لاهم الدراسات التي اكدت أهمية هذه المرحلة واهمية الرعاية وتقديم الخبرات الفنية وخطورة الحرمان الثقافي والاجتماعي في الطفــولة المبكرة .

افادت دراسات سيرز ووايز (Sears & Wise) ســنة ١٩٥٠ وباديــلا (Padilla) سنة ١٩٣٥ أن الاستجابات الفطرية في الحيوانات حديثة الولادة كمص الثدي والتقاط الحب والقدرة على الطيران قد تضعف أو تتلاشى نهائيا اذا تعرضت هذه الحيوانات للحرمان من ممارسة هذه الاستجابات والتدرب عليهــا .

أوضحت دراسات ريزن (Riesen) سنة ١٩٥٨ علــى الشمبانزي ،

---

* استاذ مساعد بقسم علم النفس في جامعة الكويت
** خبير بادارة التخطيط ـ وزارة التربية ـ الكويت .
*** قسم البحوث الاجتماعية وزارة التخطيط ـ الكويت .

وويسكرانتز (Weiskrantz) سنة ١٩٥٨ على القطط ، وبراتجارد (Brattgard) على الارانب ، وليبرمان (Liberman) سنة ١٩٦٢ على الفئران ان الحرمان من الخبرات الحسية كالحرمان البصري او السمعي او اللمسي ونحو ذلك قد ادى الى ضعف هذه الحواس وعدم تكيفها لاداء وظيفتها بطريقة طبيعية بعدما بلغت مرحلة البلوغ .

استهدفت دراسة سكيلز و داي (Skeels & Dye) التتبعية سنة ١٩٣٩ والتي استمرت ٢١ عاما للتعرف على ما اذا كانت نسبة الذكاء ثابتة كما ذهب اليه رواد الاختبارات النفسية من امثال جودارد وكولمان وترمان وكذلك جزيل وتلاميذه خلال العشرينات والثلاثينات . وقد بينت تلك الدراسة أن البيئة لها تأثير كبير على نسبة الذكاء وأن هذه النسبة غير ثابتة ويمكن أن تتحرك الى أعلى والى اسفل أكثر من عشرين او ثلاثين نقطة وذلك تبعا لما يتعرض له الاطفال في المراحل المبكرة من خبرات غنية ومتنوعة أو من حرمان من هذه الخبرات .

كما أن دراسة هيب ووليمز (Hebb & Williams) سنة ١٩٤٧ — والتي اجريت بقصد التعرف على تأثير الخبرات المبكرة أو الحرمان منها على قدرة الحيوانات على حل المشكلات في المستقبل وبعد ان تصل الى مرحلة البلوغ — افادت أن التربية وسط الاسر العادية ، حيث الخبرات المتنوعة او في داخل دور الحضانة المعدة اعدادا تربويا سليما ، ينمي القدرة على حل المشكلات في المستقبل (Thompson & Herton, 1954) .

هذه مجرد عينة من الدراسات التي اكدت اهمية البيئة والعناية بالوان الرعاية وبالمثيرات والخبرات المختلفة سواء داخل الاسرة أو في المؤسسات الصحية والتربوية والاجتماعية . ولقد اكدت هذه الدراسات وغيرها ضرورة تقديم هذه الخبرات وتلك الرعاية بالوانها المختلفة في مرحلة ما قبل المدرسة الإبتدائية . وكلما كانت الخبرات والرعاية مبكرة كلما كان اثرها أعمق وأبعد اثرا في نمو شخصية الطفل في المستقبل . كما بينت ايضا ان الحرمان الثقافي والاجتماعي أو الحرمان من العطف والحنان أو من المثيرات والخبرات قد يؤدي الى الاعاقة العقلية أو النفسية او الى سوء التكيف للبيئة وللمدرسة وللمجتمع .

انطلاقا من هذه الحقائق ، بدأ الاهتمام بطفل ما قبل المدرسة الابتدائية يحتل الصدارة في كثير من المجتمعات المتقدمة . ومن هذا المنطلق ، تم اختيار هذا الطفل ليكون محورا للاسبوع الثامن للتربية في دولة الكويت ادراكا لاهمية الاطفال في هذه المرحلة . فهم الثروة الحقيقية الدائمة والتي يتوقف على

رعايتها وحسن تربيتها واعدادها تحقيق التطور وتحول المجتمع النامي من مجتمع مستهلك للحضارة الى مجتمع صانع لاسبابها . ولا شك أن الكويت بصفة خاصة ، والبلاد العربية بصفة عامة ، تحتاج الى تنمية ثروتها البشرية عن طريق العناية والاهتمام المركز بالطفولة المبكرة حتى تستطيع أن تواجه التحدي الحضاري والعلمي والتكنولوجي المعاصر .

اولا ــ طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت بالارقــام :

يبلغ عدد الاطفال في هذه المرحلة من العمر حسب بيانات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٥ (١٠٩٤٣٥) طفلا ، وتبلغ نسبتهم الى جملة المواطنين الكويتيين في جميع مراحل السن ٢ر٢٣٪ . وهذه نسبة عالية لا تعادلها نسبة اي مرحلة أخرى من مراحل النمو المختلفة . ويوجد من هؤلاء ٥٩٨ طفــلا في الحضانات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية ــ كما سيتم شرحه بالتفصيل فيما بعد . وهذا العدد الاخير لا تزيد نسبته عن نصف في المائة من المجموع الكلي لاطفال المرحلة على الرغم من ان دور الحضانة تضم أطفالا غير كويتيين . وقد ترتفع هذه النسبة قليلا لتصل الى ٦ر١٪ اذا حسبت على اساس عدد الاطفال من (٢ الى اقل من ٤) والذين يبلغ عددهم (٣٧٣٦٤) طفــلا .

أما أطفال الروضات الحكومية في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ ، فيبلغ عددهم (١٥٤١٠) طفلا . وتصل النسبة المئوية لهؤلاء الى ١ر١٤٪ علــى اساس المجموع الكلي لاطفال ما قبل المدرسة في سنة ١٩٧٥ . وترتفع الى ٥ر٤٠٪ على أسـاس الاطفال من سن ٤ الى ٦ الذين يبلغ عددهم في تقارير سنة ١٩٧٨/٧٧ (٣٨٠٧٠) طفلا .

وهناك عدد قليل لا يتجاوز نصف في المائة من أطفال المرحلة يوجدون بدار الطفولة والحضانات العائلية وهؤلاء من الاطفال المعوقين أو ضعاف العقول . وباضافة جميع الاعداد المقيدة بالحضانات ورياض الاطفال ودار الطفولة والحضانات العائلية وغيرها ، فانه لا يتجاوز ٢٠٪ من مجمــوع أطفال المرحلة حسب تعداد ١٩٧٥ . وهذا يعني أن أكثر من ٨٠٪ من أطفال الكويت فيما قبل المدرسة الابتدائية ، حسب التعداد المشار اليه ، لا تتوفر لهم الفرصة للحصول على الخبرات التربوية المنظمــة في الحضانات وريــاض الاطفال . وتظل الاسرة هي الوعاء الاكبر الذي يضم الغالبية العظمى من هؤلاء الاطفال ويتحمل مسئولية تربيتهم واعدادهم للمستقبل . والان ما هو واقع الاسرة الكويتية التي لا شك أنه ينعكس على الغالبية العظمى من الاطفال ويؤثر على حاضرهم ومستقبلهم كما سبقت الاشارة اليه ؟

ثانيا ــ الاسرة الكويتيـة :

تؤكد الدراسات النفسية اهمية الاسرة المتعاطفة المتعاونة في نمو الطفل عاطفيا ونفسيا . كما أن العلاقات الوالدية واسلوب التربية والتطبيع الاجتماعي الذي يتعرض له الاطفال ، وكذلك المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للاسرة يلعب دورا خطيرا في نمو الطفل وتكوين عاداته وتشكيل شخصيته ، وتحديد الكثير من خصائصه وسماته ونضجه العقلي والاجتماعي. كما افادت الدراسات أن الحرمان الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه ابناء الطبقات الفقيرة يؤثر في مستوى ذكائهم وفي تحصيلهم الدراسي . ولعل من الاسباب التي قامت من أجلها دور الحضانة ورياض الاطفال هي تحقيق تكافؤ الفرص بين ابناء الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق تقديم البرامج التعويضية لهم وتزويدهم بالخبرات الغنية والتجارب المتنوعة حتى يستطيع ابناء المحرومين أن يسايروا أبناء الطبقات الاحسن حظا عندما يلتقون فيما بعد في مراحل التعليم المختلفة وحتى لا يتعرضوا للتخلف والتأخر الدراسي بسبب خارج عن ارادتهم وهو الفقر والحرمان الذي تعاني منه اسرهم . وفيما يلي بعض الظواهر الاجتماعية في الاسرة الكويتية ذات الصلة برعاية الطفل وتنشئته الاجتماعية .

١ ــ ظاهرة الزواج المبكـر :

تفيد بيانات تعداد السكان لسنة ١٩٧٥ وتوزيعهم حسب فئات العمر عند الزواج الاول أن ٥٦٫٣ ٪ من المتزوجات كانت أعمارهن عند الزواج الاول تتراوح بين ١٥ر١٩ سنة ، كما أن ١١ر٦ ٪ تزوجن دون الخامسة عشرة و ٢٣ر٧ ٪ فيما بين سن ٢٠ و ٢٤ ، في حين أن ٨ر٤ ٪ كن فوق سن ٢٥ . ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول (١) يوضح فئات العمر عند الزواج الاول

فئـات السـن	عدد حالات الزواج	النسبة المئوية ٪
اقل من ١٥ سنة	١٠٦٢٥	١١ر٦
من ١٥ ــ ١٩ سنة	٥١٤١٧	٥٦ر٣
من ٢٠ ــ ٢٤ سنة	٢١٦٣٨	٢٣ر٧
اكثر من ٢٥ سنة	٧٦٤٦	٨ر٤
الجملة	٩١٣٢٦	٪١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن أكثر من ٥٠٪ من حالات الزواج لاول مرة تقع فيما بين سني ١٥ و ١٩ . وهذا يؤكد وجود ظاهرة الزواج المبكر بالكويت (١) بكل ما يرتبط به من احتمالات عدم النضج وعدم القدرة على تحمل مسئوليات الامومة وتنشئة الاطفال تنشئة سليمة فضلا عما يسببه الزواج المبكر من كثرة الانجاب الامر الذي قد يحول بين الام وبين أداء دورها نحو الابناء على الوجه الاكمل .

ب ـ ظاهرة كثرة الانجـــاب :

يرتبط الانجاب الكثير للاطفال بعوامل كثيرة مثل تعدد الزوجات وسن الزواج والمستوى الثقافي والاجتماعي للزوجين ونحو ذلك من العوامل . وهناك عامل خاص بمجتمع الكويت وهو تشجيع الدولة للانجاب عن طريق صرف علاوات لكل مولود جديد حتى الطفل السادس وذلك بسبب قلة عدد الكويتيين من ناحية والتمسك بالتقاليد العربية التي تعتز بكثرة عدد افراد الاسرة من جانب اخر . ويتضح من البيانات الاحصائية الخاصة بعدد المواليد من الكويتيين في سنة ١٩٧٦ وترتيب المولود في الاسرة ان نسبة الاطفال الذين يقع ترتيبهم بين الرابع والعاشر تصل الى ٤٢ر٢٪ من جملة المواليد في ذلك العام كما يتضح من الجدول التـــالي :

جدول (٢) يوضح عدد المواليد وترتيبها في الاسرة في العام ١٩٧٦ (٢)

ترتيب المولـــود	عدد المواليد	النسـبة المئوية ٪	
من الاول الى الثالث	١٣٠١٧	٥٢ر٢	
من الرابع الى السادس	٧٢٧٥	١٩ر٢	٤٦ر٢٪
من السابع الى التاسع	٣٥٣٥	١٤ر٢	
العاشر فأكثر	٧١٦	٢ر٨	
غير مبـــين	٤٠٢	١ر٦	

ولا شك انه كلما ارتفع عدد الاطفال في الاسرة كلما قل نصيب الطفل الواحد من وقت الام والاب ومن كثير من الوان الرعاية والعلاقات الابوية الضرورية التي لا يمكن تعويضها عن طريق الخدم وغيرهم من الافراد المحيطين بالاسرة .

جـ ــ ظاهــرة الطلاق :

يعتبر الطــلاق وانفصال الزوجــين عــن بعضهما من اهم اسبــاب الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية والفشل الدراسي وغير ذلك من المشكلات التي يتعرض لها الابناء . وتعتبر ظاهرة الطلاق مرتفعة نسبيا في الاسر الكويتية بالمقارنة بنظيرتها من غير الكويتية . فقد بلغت نسبة الطلاق ٦ر٩ في الالف بالنسبة للكويتيين في ١٩٧٤ ، وارتفعت هذه النسبة الى ٣ر٧ في الالف في سنة ١٩٧٦ ، بينما بلغت هذه النسبة لغير الكويتيين ٤ر١ ثــم ٩ر١ في العامين المشار اليهما على التوالي (٣) .

د ــ ظاهرة خروج الام الكويتية الى ميدان العمل :

لقد ادى التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي شهدته الكويت في الآونة الاخيرة الى خروج المراة الى ميدان العمل حيث تشارك الرجل في بناء المجتمع الحديث . ولكن هذه الظاهرة الحضــارية لها سلبياتها علــى تنشئة الاطفال واعطائهم حقهم من الامومــة وحنانها ورعايتها في الطفولة المبكرة والتي اكدت الدراسات خطــورة الحرمان منهــا على مستقبل الطفل ونموه الاجتماعي والانفعالي في المستقبل كما سبقت الاشارة اليه . وقــد يضاعف من الاثار السلبية لهذه الظاهــرة استعانة بعض الاسر الكويتية بالمربيات والمساعدات في رعاية الاطفال أثناء غياب الام عن البيت . فكثير من هؤلاء غير مؤهلات للقيام بدور الام على الوجه الاكمل فضلا عن اختلاف لغتهن وعاداتهن وكثير من طباعهن عن لغة وعادات واساليب الاسرة الكويتية الامر الذي يؤدي الى خليط من اساليب التنشئة الاجتماعية ومن اللهجات المختلفة وانخفاض المستوى اللغوي للاطفال تبعا لذلك . ويضاعف من آثار هذه الظاهرة عدم توافر دور الحضانة الملائمة التــي تستطيع استيعاب جميع ابناء العاملات الكويتيات .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة العاملات من الامهات حيث لم تتجاوز ١ ٪ بالنسبة لجميع الاناث الكويتيات في سن العمل طبقا لاحصاء ١٩٦٥ الا أن هذه النسبة آخذة في التزايد حيث وصلت ٢ر١ ٪ في عام ١٩٧٠ و ٢ر٣ ٪

في عام ١٩٧٥ (٤) . وتبلغ نسبة المتزوجات العاملات ٥١ ٪ بالنسبة لجميع الاناث العاملات طبقا لاحصاء سنة ١٩٧٥ وهذا سوف يؤدي الى ارتفاع نسبة ابناء الامهات العاملات في المستقبل القريب . اما نسبة المتزوجات العاملات بالنسبة لجميع المتزوجات الكويتيات فلم تتجاوز ٣ر٥ ٪ وذلك طبقا للاحصاء المشـــار اليــه .

هـ ـ الحالـــة التعليميـــة لـــلام :

لا شك ان تعليم الام من أهم العوامل التي تساعد على اعداد اجيال سليمة في المستقبل اذ ان الام المتعلمة بقدر كاف تستطيع على الاقل ان تجنب نفسها وطفلها الكثير مـــن المصاعب والمشكلات التي تهدد مستقبل ابنائها وتعرضهم للاعاقة وسوء التكيف . وقد اثبتت الدراسات ان نسبة كبيرة من حالات الضعف العقلي ترجع الى جهل الام وتعاطيها بعض العقاقير الكيماوية الضارة اثنـــاء فترة الحمـــل أو بسبـــب امتناعها عن تناول المواد الغذائية الضرورية لنمو الجنين أو بسبب تعرضها لبعض الامراض وامتناعها عـــن الذهاب الى الطبيب في الوقـــت المناسب والتجائها الى بعض الاساليب او الوصفات الشعبية التي كثيرا ما تكـــون السبب في تشويه الجنين خلقيا او اعاقته صحيا وجسميا وعقليا في المستقبل . وصدق حافظ ابراهيم حين قال :

الام مدرســـة اذا اعددتهـــا أعددت شعبا طيب الاعراق

وليس معنى ذلـــك أن كل ابنـــاء الامهات غـــير المثقفات يتعرضون حتما للتشويه والاعاقة ولكن المقصود توضيحه في هذا المقام هو أن درجة استهداف الام الجاهلة للخطأ أثناء الحمل أو الولادة وتعاطيها الادوية او العقاقير الضارة أو عدم درايتها بمـــا ينبغي عملـــه اذا تعرض الطفـــل في المراحل المبكرة لاضطرابات أو مشكلات أعلى من درجة استهداف الام المتعلمة كما هو شائع في الاوساط الطبية وكما تقرره الاحصاءات الخاصة بالجوانب الصحية التي ستعرض فيما بعـــد . وفيما يلي جدول يوضـــح الحالة التعليمية للامهات الكويتيـــات :

جدول (٣) يوضح الحالة التعليمية للمتزوجات الكويتيات

بين سن ١٥ الى ٤٥

الحالـــــة التعليميـــة	العدد	النسبة المئوية
زوجـات اميـــات	٥١٠٦٣	٧٤ر٩ ٪
يعرفن القراءة والكتابة	٢٥٣٩	٧ر٧ ٪
حاصلات على الابتدائية	٤٧٣٧	٦ر٩ ٪
حاصلات على المتوسطة	٣٦٣٤	٥ر٣ ٪
حاصلات على الثانوية ويدرسن بالجامعة	٢٨٦٨	٤ر٢٥ ٪
جامعيـــات أو اكثـــر	٦٤٩	٩٥ر٠٠ ٪
غـــير مبـــين	١١	٥ر٩ ٪
المجمـــوع	٦٨٢١١	١٠٠ ٪

ويلاحظ من الجدول السابق ان الاميات من الزوجات تبلغ نسبتهن ٧٤ر٩٪ وهي نسبة عالية مما يلفت النظر الى ضرورة الاهتمام بمحو الامية من جانب وتوجيه برامج تثقيفية تتصل بالامومة ومسئولياتها ورعاية الاطفال واساليب تنشئتهم عن طريق الاذاعة والتلفزيون والاهتمام بتوجيه وارشاد الام الحامل بصفة خاصة . هذه هي بعض الحقائق المتصلة بواقع الاسرة الكويتية من حيث حجمها وعدد الاطفال بها . وسن الزواج ونسبة الطلاق والمستوى التعليمي للام . وهي حقائق تستدعي ضرورة الاهتمام بالاسرة الكويتيـــة والتخفيف من مشكلاتها حتى تستطيع القيام بواجبها نحو الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية لما سبقت الاشارة اليه من خطورة هذه المرحلة واهميتها بالنسبة للمستقبل من جهة ، ولان الاسرة لا زالت تتحمل مسئولية رعاية الجزء الاكبر من اطفال هذه المرحلة وتبلغ نسبتهم اكثر من ٨٠٪ كما سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن الاطفال الكويتيين في مرحلة ما قبل المدرســة الابتدائية من جهة ثانية .

ثالثا ـ دور الحضـــانة :

نظرا لان الطفل في المرحلة المبكرة من حياته يحتاج الى كثير من الوان الخبرة المتنوعة والى اساليب من الرعاية والتسلية في جو يسوده المرح والحرية والتلقائية في بيئة جميلة وجذابة وغنية بالمثيرات ذات الاهمية القصوى في تحقيق النمو المتكامل . ونظرا لان الكثير من الاسر لا تستطيع القيـــام بهذه الوظيفة لانشغال الام بالعمل خارج البيت أو لكثرة عدد الاطفال او لغير ذلك من الاسباب التي سبقت الاشارة اليها في الحديث عن واقع الاسرة الكويتية ، فقد اصبحت دور الحضانة التي تتوفر فيها المواصفات التربوية والنفسية من الزم المؤسسات التي يهتم بها المجتمع الحديث لكي تخفف العبء عن الام العاملة وتنوب عن الاسرة في كثير من الوان التنشئة الاجتماعية وتكوين العـــادات السلوكية التي قد لا تسمح ظروف الاسرة بالقيام بهـــا .

وعلى الرغم من اهمية دور الحضانة وخطورة الدور الذي يمكن أن تقوم به في المجتمع الكويتي ، فانها لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي . وقد يرجع ذلك الى أن الكويت قد أخذت بالاساليب الحديثة في التربية منذ فترة وجيزة من عمـــر التاريخ كما أن نسبة الامهات العاملات لا زالت ضئيلة حيث لا تتجاوز ٢ر٣٪ حسب البيانات الاحصائية لسنة ١٩٧٥ ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك عند الحديث عن خروج المراة الكويتية الى العمل .

ويوضح الجدول التالي المناطق التي توجد بها حضانات وعدد الاطفال المقيدين بها :

جدول (٤) يوضح عدد الحضانات بالكويت وعدد الاطفال المقيدين بها والمناطق التي توجد بها دور للحضانة (*)

المنطقـــة	عدد دور الحضانة	عدد الاطفال
١ ـ السـالمية	٤	٢٠٥
٢ ـ حـــولي	٢	٩٣
٣ ـ الفروانيـة	١	٦٣
٤ ـ العديليـة	١	٨٨
٥ ـ الفحيحيل	ـ	ـ
٦ ـ بنيد القار	١	٧٧
٧ ـ الخـالدية	١	١٦
٨ ـ الرميثية	١	٣٠
٩ ـ النقـرة	١	٢٦
المجمـــوع	١٢	٥٩٨

(*) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التقرير السنوي لسنة ١٩٧٦ ، الكويت .

ويلاحظ ان هذه الحضانات على الرغم من قلة عددها تضم أطفالا كويتيين وغير كويتيين . وقد سبقت الاشارة الى أن ما تستوعبه هذه الحضانات من اطفال وهو ٥٩٨ طفلا لا تزيد نسبتهم عن نصف في المائة بالنسبة لمجموع الاطفال من سن ٢ الى ٤ ويبلغ ٣٧٣٦٤ طفلا . وليس هناك ما يدل على أن هذه الحضانات ــ على الرغم من ضآلة العدد الذي تقوم على تربيته في هذه السن ــ تقدم برامج ملائمة وخبرات كافية وتخضع في مبانيها ومعلماتها وخطتها ومرافقها الى المواصفات العالمية في هذه المجالات . وتشير البيانات المتوفرة لدى الباحثين الى أن دور الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية يقتصر على الاشراف الفني والاداري على هذه الحضانات الاهلية المعتمدة وتقديم المعونة المادية لها . اما البرامج وطبيعتها والخبرات والانشطة واساليب اختيارها والمعلمات واعدادهن ونحو ذلك من مقومات الحضانة التربوية فأمور تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث .

رابعا ــ رياض الاطفال :

تكتسب رياض الاطفال اهمية أكبر في نظر المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات المتقدمة اذ أن الطفل من سن ٤ الى ٦ يحتاج الى أن يتزود بكثير من المهارات والخبرات التي تتفق مع نضجه واستعداداته ودوافعه وحاجاته الجسمية والنفسية حتى اذا ما دخل المدرسة الابتدائية فيما بعد استطاع أن يتكيف لها وأن يساير أقرانه من السن نفسه . فالروضة تحقق تكافؤ الفرص بين أبناء الطبقات المختلفة وتساعد الاطفال على النضج النفسي وتنمي القدرة على احتمال البعد عن المنزل والاسرة كما أنها تقوم بدور تعويضي بالنسبة لابناء الطبقة المحرومة ثقافيا واجتماعيا أو اقتصاديا كما سبقت الاشارة اليه . وهي في الوقت نفسه ضرورة اجتماعية اقتضتها ظروف المجتمع الكويتي وأخذه بأسباب الحضارة الحديثة وخروج الام الكويتية الى ميدان العمل . فهي تقدم لاطفال ما قبل المدرسة الابتدائية البيئة الغنية بالخبرات والانشطة في جو من الحرية والتلقائية .

وقد وصلت رياض الاطفال بالكويت الى مرحلة من التطور تجعل منها واجهة مشرفة لدولة الكويت ولوزارة التربية . وفيما يلي عرض موجز لواقع رياض الاطفال من حيث نشأتها وتطورها وتوزيعها على المناطق المختلفة وعدد الاطفال بها ونموهم التدريجي من عام لاخر .

١) نشأة رياض الاطفال وتطورها :

انشىء هذا النوع من المؤسسات التربوية في الكويت عند بدء انتشار التعليم النظامي . وكانت البداية بافتتاح روضتين في العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤

على سبيل التجربة تقبل فيها الاطفال من الجنسين والجدول التالي (٥) يوضح تطور هذا النوع من الخدمات التربوية :

الاعوام الدراسية	الاطفال		الرياض		الفصول		المدرسات		
	العدد	النمو	العدد	طفل / روضة	العدد	طفل / فصل	العدد	مدرسة / فصل	طفل / مدرسة
١٩٥٥/٥٤	٣٧٦	٣٧٦	٢	١٨٨	١١	٣٤	١٧	١ر٥	٢٢
١٩٦١/٦٠	٤٥٤٣	٤١٦٧	٢٠	٢٢٧	١٣١	٣٥	١٩٢	١ر٥	٢٤
١٩٦٥/٦٤	٨٨٠٦	٤٢٦٣	٣٠	٢٩٤	٢٥٩	٣٤	٣٩٥	١ر٥	٢٢
١٩٧١/٧٠	١٢٨٣٠	٤٠٢٤	٤٤	٢٩٢	٤٧٤	٢٧	٧٨٩	١ر٧	١٦
١٩٧٢/٧١	١٢٩٧٠	١٤٠	٤٦	٢٨٢	٥٠٤	٢٦	٨٣٤	١ر٧	١٦
١٩٧٣/٧٢	١٢٧٨٦	(١٨٤)	٤٩	٢٦١	٥٤٣	٢٤	٨٨٢	١ر٦	١٤
١٩٧٤/٧٣	١١٩٥٩	(٨٢٧)	٥٣	٢٢٦	٥٦١	٢١	٩٧١	١ر٧	١٢
١٩٧٥/٧٤	١٢٥٨٢	٦٢٨	٥٢	٢٤٢	٥٦٦	٢٣	١٠٠١	١ر٨	١٣
١٩٧٦/٧٥	١٤٤٥٧	١٨٧٥	٥١	٢٨٣	٥٦١	٢٦	١٠٠٣	١ر٨	١٤
١٩٧٧/٧٦	١٤٨٦٠	٤٠٣	٥٤	٢٧٥	٦١٤	٢٤	١١٣٧	١ر٩	١٣
١٩٧٨/٧٧	١٥٤١٠	٥٥٠	٥٦	٢٧٥	٦٤٦	٢٤	١١٦٩	١ر٨	١٣

ويلاحظ من البيانات السابقة بجدول (٥) أن الرياض شهدت تطـورا ملحوظا معبرا عن اهتمام الدولة بهذا النوع من الخدمات المقدمة للاطفال ومتمثلا فيما يلي :

١ ــ ازدياد عدد الروضات وبالتالي ما تستوعبه من أطفال بشكل ملحوظ ــ وعلى فترة قصيرة نسبيا منذ نشأتها في العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ .

٢ ــ تحسن مستوى تقديم الخدمة من ناحية انخفاض كثافة الفصول (عدد الاطفال في الفصل الواحد من ٣٤ طفل / فصل في عام ١٩٥٥/٥٤ الى ٢٣ طفل / فصل في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧) في حين أن الكثـافة المعيارية ٢٥ طفل / فصل .

٣ ــ تراوح متوسط حجم الروضة دائما في حدود مقاربة للحجم المعياري (الرسمي) وهو ٣٠٠ طفل / روضة . فلم يبلغ حتى الان أكثر من ٢٩٤ طفل / روضة (عام ١٩٦٥/٦٤) (وهو حاليا في حدود ٢٧٥ طفل / روضة) .

٤ ــ بدأت الرياض وبها ٢٢ طفل لكل مدرسة واستمر هذا الوضع حتى الستينات ومع السبعينات انخفض الى ١٦ طفل / مدرسة ، ثم الى ١٣

طفل / مدرسة في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ ـــ وهذا معدل ممتاز اذا ما قورن بالمعيار الرسمي وهو ١٧ طفل / مدرسة .

كل هذه المؤشرات تدل بوضوح على مدى الاهتمام الكبير والعناية الفائقة التي أولتها الدولة لهذا النوع من الخدمات المقدمة لاطفال ما قبل المدرسة الابتدائية .

٢) الاقبال على رياض الاطفـــال :

مما لا شك فيه أن هناك تطورا هائلا في رياض الاطفال ، ولكن اذا نظر اليها من وجهة نظر اخرى ، وهي الاقبال على قيد الاطفال بالرياض .. نجد أن النسبة في عمومها تعتبر عالية ، وان كانت تعرضت للانخفاض في النصف الاول من السبعينات ، فبالرغم من أن عدد الاطفال في الرياض قد زاد بين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥ من ١٢٨٣٠ الى ١٤٤٥٧ طفلا وطفلة الا أن نسبة الاقبال قد انخفضت بين هذين العامين من ٤٩٪ الى ٤٠٪ . ثم الى ٥ر٤٠٪ في ٧٧/ ١٩٧٨ هذا ويتبين تفسير العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة من دراسة التوزيع الجغرافي لانتشار الروضات على المناطق المختلفة .

٣) التوزيع الجغرافي لانتشار رياض الاطفال بالكويت :

انتشر العمران في السنوات الاخيرة بسرعة مذهلة ، وكان الاتجـــاه الطبيعي هو الابتداء العمراني الافقي خارج الطريق الدائري الرابع ، الأمر الذي تسبب في هجرة سريعة (ومفاجئة أحيانا) للاسر وبخاصة الشابـــة منها ، مما زاد الطلب على الرياض في المناطق البعيدة (خارج الدائري الرابع) وخفف الضغط عليها داخل منطقة العمران التقليدية وذلك في الوقت الذي لم تتمكن برامج الانشاءات المدرسية من ناحية السرعة اللحاق بهذه الهجرة السكانية الى بضع سنوات . فبعد أن ثبت عدد الاطفال (تقريبا) بين سنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤ نجده يبدأ في الارتفاع ابتداء من عـــام ١٩٧٦/٧٥ فصاعدا وذلك لبدء تسلم روضات جديدة في المناطق العمرانيـــة الجديدة مثل أبرق خيطان والرابية والجهراء والصباحية والرميثية .

وللدلالة على أن هناك علاقة طردية بين انتشار الروضات في المناطق العمرانية الجديدة وبين نمو أعداد الاطفال المسجلين بالروضات نورد الجدول التـــالي :

السنة الدراسية	مناطق داخل الدائري الرابع		مناطق خارج الدائري الرابع		جملة مناطق الكويت	
	الاطفال	عدد الروضات	الاطفال	عدد الروضات	الاطفال	عدد الروضات
٥٥/٥٤	٣٧٦	٢	—	—		
٦١/٦٠	٣٠٩٨	١٣	١٤٤٥	٧	٤٥٤٣	٢٠
٦٥/٦٤	٥٢٠٠	١٥	٣٦٠٦	١٥	٨٨٠٦	٣٠
٧٣/٧٢	٥٧٧٠	٢٥	٧٠١٦	٢٤	١٢٧٨٦	٤٩
٧٤/٧٤	٣٩١٠	٢٧	٧٠٤٩	٢٦	١١٩٥٩	٥٣
٧٥/٧٤	٥١٤٤	٢٦	٧٤٣٨	٢٦	١٢٥٨٢	٥٢
٧٦/٧٥	٦٠٤٧	٢٥	٨٤١٠	٢٦	١٤٤٥٧	٥١
٧٧/٧٦	٥٩٧٢	٢٥	٨٨٨٨	٢٩	١٤٨٦٠	٥٤
٧٨/٧٧	٥٩٥٣	٢٥	٩٤٥٧	٣١	١٥٤١٠	٥٦

ويتضح من الجدول السابق أن المناطق الواقعة داخل الدائري الرابع وصلت الى حد التشبع بخدمة رياض الاطفال منذ عام ١٩٦٥/٦٤ ، فالعدد فيها ثابت منذ ذلك الحين تقريبا بغض النظر عن زيادة عدد الروضات من ١٥ الى ٢٥ روضة حتى الان . اما المناطق الاخرى فقد استجابت لزيادة عدد الروضات بزيادة في عدد الاطفال المسجلين بها . فحينما ازداد بناء الروضات في هذه المناطق ، ازداد النمو بها وعاد النمو في اجمالي اعداد الاطفال بالمرحلة الى الصعود . وما يوصي به الباحثون هنا هو التركيز في اقامة الروضات في المناطق الجديدة اذا أريد تعميم هذه الخدمة على مزيد من فئات المجتمع .

خامسا ـــ الرعاية الصحية لطفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت :

تعتبر نسبة المولودين موتى ونسبة الوفيات في مرحلة الرضاعة من أهم المؤشرات العلمية الدالة على المستوى الصحي العام للمجتمع بصفة عامة ومستوى صحة الاطفال بصفة خاصة ، وذلك بالاضافة الى نسبة الاصابة بالامراض المعدية وسوف تعرض هذه النسب في ايجاز فيما يلي :

أ ـــ المولودون موتى والوفيات من الرضع :

تشير الاحصاءات الخاصة بالسكان الكويتيين خلال السنوات الثلاث الماضية الى وجود تحسن ظاهر في نسبة الوفيات ـــ فقد كانت نسبة المولودين موتى ١٦ لكل الف من بين المواليد في عام ١٩٧٤ ثم انخفضت الى ١٥٫٥ في الالف في عام ١٩٧٥ ثم بلغت ١٣٫٩ لكل الف في عام ١٩٧٦ .

وتشير هذه الاحصاءات أيضا الى انخفاض مماثل في نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع من ١ر٥٢ لكل الف من المواليد في عام ١٩٧٤ ، ثم الى ٤ر٤٣ لكل ألف عام ١٩٧٥ ، ثم الى ١ر٣٨ في الالف في عام ١٩٧٦ . ويلاحظ أن الانخفاض في نسبة وفيات الرضع اكثر وضوحا .

وبصفة عامة يمكن القول بأن التحسن في هذه النسب على مدى السنوات السابقة — وان كان محدودا نسبيا — الا أنه يدل على ارتفاع نسبي في مستوى الوعي الصحي للامهات من ناحية وارتفاع مستوى الخدمات الطبية التي تقدمها الدولة في مجال الامومة والطفولة من ناحية أخرى .

جدول (٥) يوضح نسبة المولودين موتى والوفيات الرضع

السنوات	المولودون أحياء	المولودون موتى	النسبة في الالف	وفيات الرضع	النسبة في الالف
١٩٧٤	٢٢٧١٣	٣٧١	١٦	١١٨٣	١ر٥٢
١٩٧٥	٢٣٣٤١	٣٧٨	٥ر١٥	١٠٥٦	٤ر٤٣
١٩٧٦	٢٤٩٣٥	٣٤٧	٩ر١٣	٩٥٠	١ر٣٨

وتجدر الاشارة الى أن نسب وفيات الرضع في الكويت تعد منخفضة كثيرا اذا ما قورنت ببعض الدول العربية حيث بلغت في البحرين ٣٠ر٦٢ في الالف عام ١٩٧١ ، والاردن ٢ر٨٦ في الالف عام ١٩٧١ (٥) . وفي الوقت نفسه تعتبر مرتفعة بالقياس الى بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في الولايات المتحدة ١٨ في الالف عام ١٩٧٠ ، وفي السويد ٩ في الالف في العام ذاته (٦) .

ب — الاصابة بالامراض المعدية :

تعتبر الاصابة بالامراض المعدية من بين المؤشرات الدالة على الحالة الصحية — وخاصة ما يتعلق منها ببعض الامراض المعدية أو التي هي أكثر انتشارا بين الاطفال وبخاصة اقل من ٦ سنوات كالحصبة والسعال الديكي وشلل الاطفال — ويلاحظ أن الاصابة بمرض الحصبة قد انخفضت نسبته بالنسبة الى جملة الاصابة بالامراض المعدية المبلغ عنها لوزارة الصحة حيث كانت تمثل نحو ٨ر٢٦٪ من جملة الاصابات المعدية عام ١٩٧٤ ثم انخفضت الى ٣ر٢٤٪ في عام ١٩٧٥ ثم بلغت ٤ر٩٪ فقط في عام ١٩٧٦ . كما انخفضت أيضا نسبة الاصابة بالسعال الديكي من ٢ر٣٪ في عام ١٩٧٤ الى ٣ر٢٪ في عام ١٩٧٦ ، بينما ظلت نسبة الاصابة بشلل الاطفال ثابتة

٥ر٠٪ نصف في المائة خلال السنوات الثلاث كما هو موضح في الجـدول التـالي :

جدول (٦) يوضح انخفاض نسبة الاصابة بالامراض في الاعوام ٧٤/٧٥/ ١٩٧٦ :

انواع الامراض	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الحصبة	٢٨٥٩	٢٦٫٨	١٩٨٢	٢٤٫٣	٩٠٧	٩٫٤
السعال الديكي	٣٤٥	٣٫٢	٢١١	٢٫٦	٢١٣	٢٫٢
شلل الاطفال	٥٢	٠٫٥	٣٨	٠٫٥	٣٩	٠٫٥
الغدة النكفية	١٧٤١	١٦٫٣	١٢٢٩	١٥٫١	١٩٠٣	١٩٫٧
الجديري	١٠٠٩	٩٫٥	١٠٥٤	١٢٫٩	١٩٤٨	٢٠٫٢
السالمونيلا	١٨٩٠	١٧٫٧	١٣٦٤	١٦٫٧	١٠٦٤	١١٫٠
الجملة	٧٨٩٦	٪٧٤	٥٨٧٨	٪٧٢٫١	٦٠٧٤	٪٦٣٫٠ (٧)
جملة الامراض الاخرى	٢٧٧١	٪٢٦	٢٢٧٨	٪٢٧٫٩	٣٥٦٨	٪٣٧
الجملة العمومية	١٠٦٦٧	٪١٠٠	٨١٥٦	٪١٠٠	٩٦٤٢	٪١٠٠

ويلاحظ ايضا انخفاض نسبة الاصابة بالسالمونيلا (النزلات المعدية من ١٧٫٧٪ عام ١٩٧٤ الى ١١٫٠٪ عام ١٩٧٦ . وفي المقابل ارتفعت نسبة الاصابة ببعض الامراض المعدية الاخرى كالجديري والغدة النكفية .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود تحسن نسبي في اصابات الاطفال بالامراض المعدية حيث يلاحظ أن نسبة جملة الاصابات المعوية الاكثر انتشارا بين الاطفال قد انخفضت من ٧٤٪ من جملة الامراض المعدية عام ١٩٧٤ الى ٦٣٪ في عام ١٩٧٦ (٨) .

سادسا ـ الرعاية الاجتماعية والترويحية لطفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت :

حدائق الاطفال :

تعتبر حدائق الاطفال من المؤسسات الاجتماعية والترويحية الهامة المكملة لرسالة الاسرة في مجال التنشئة الاجتماعية للطفل ـ فضلا عن انها تتيح له فرصة التعبير عن ذاته من خلال الوسائل المختلفة الفردية والاجتماعية التي تناسب مختلف الاعمار حيث تتوافر في الحدائق العاب الحل والتركيب الى جانب الرحلات والزيارات .. كما يعمل مع هؤلاء الاطفال مشرفون اجتماعيون .

الا ان هذا النوع من الخدمة ما يزال محدودا وقاصرا حيث لا يزيد عدد حدائق الاطفال عن ٨ حدائق تخدم ٢٩٥٨ طفلا من بينهم ٩٠٧ طفلا تتراوح اعمارهم بين ٤ و ٦ سنوات ، ويلاحظ أن هذه الحدائق تستقبل الاطفال من سن ٤ سنوات حتى ١٢ سنة وتتوزع هذه الحدائق على ٧ مناطق سكنية فقط علما بأنه توجد حديقتان بمنطقة الشامية . وتضم محافظة العاصمة النصيب الاكبر من هذه الحدائق وعددها (٦) ومحافظة حولي (٢) ولا تتوافر هذه الخدمة في محافظة الاحمدي .

وفيما يلي بيان بتوزيع الحدائق على المناطق السكنية وعدد الاطفال بين ٤ : ٦ سنوات ونسبتهم الى جملة الاطفال المسجلين .

المنطقة	عدد الاطفال المسجلين	الاطفال (٤ـ٦)	النسبة المئوية ٪
الفيحاء	٢٩٨	٥٢	١٧ر٤
الشامية	٩٧٤	٣٩٩	٤١ر٠
كيفان	٤٦٤	١١٧	٢٥ر٢
القادسية	٢١٥	٧٦	٣٥ر٣
الخالدية	٤٣٦	٧٠	١٦ر١
الدسمة	١٢٢	٤٠	٣٢ر٨
الشعب	٤٤٩	١٥٣	٣٤ر١
	٢٩٥٨	٩٠٧	٣٠ر٧

* وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، **التقرير السنوي** ، **١٩٧٦**

مدى كفاية الخدمة : ومن الملاحظ أن عدد حدائق الاطفال غير كاف كما أن خدماتها قاصرة على أطفال المناطق التي توجد بها هذه الحدائق ـ وتقدر

جملة الاطفال الكويتيين في هذه المناطق في الفئة العمرية من (٤ الى ٦ سنوات) بنحو ٣٧١٢ طفلا حسب تعداد ١٩٧٥ (٩) . وحتى على فرض أن جميع هؤلاء الاطفال يستفيدون من خدمات الحدائق أو لهم حق الاستفادة منهـا ، فان نسبتهم لا تتجاوز في هذه الحالة ٨ر٨٪ من جميع الاطفال الكويتيين المستحقين للخدمة والبالغ عددهم ٣٥١٧٠ طفلا . ويعني ذلك أن ٢ر٩١٪ تقريبـا من الاطفال الكويتيين في الفئة العمرية من (٤ — ٦) لا تتاح لهم فرصة الاستفادة من خدمات حدائق الاطفال .

سابعا — دار الطفولة والحضانات العائلية ورعاية المعوقين ومركز الخدمة النفسية :

ويقصد بالمعوقين الاطفال الذين يعانون من سوء التوافق النفسي أو الاجتماعي سواء أكان ذلك بسبب الاعاقة العقلية أو الجسمية أو الاسرية وتقوم الدولة من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة بتقديم الرعاية أو الحماية الى هذه الفئات سواء أكانت عن طريق الايواء الكامل او الرعـاية اليومية أو عن طريق أسر بديلة كما سيعرض فيما يلي :

أ — دار الطفـولة :

وتعمل الدار على ايواء الاطفال الذين لا اسر لهم أو (اللقطاء) وكذلك أطفال الاسر المتصدعة التي تعاني من مشكلات اجتماعية أو صحية او نفسية تعجز منها عن رعاية أطفالها . وتعمل الدار على ايوائهم ورعايتهم الى أن تتحسن ظروفهم الاسرية أو يتم تحويلهم بعد ذلك الى دار ضيافة الفتيان أو احدى دور الرعاية الاخرى . ويشرف على أطفال الدار اخصائيات اجتماعيات ونفسيات .

ب — الحضانة العائـلية :

وقد تم تطبيق نظام الحضانة العائلية في عام ١٩٦٧ بالنسبة للاطفال الذين لا أسر لهم حيث يسمح هذا النظام للاسر الكويتية المسلمة أن تحتضن احد أطفال دار الطفولة بهدف ايوائه ورعايته وتحمل مسئولية تنشئته ولكن دون أن يحمل الطفل اسم الاسرة أو ينتسب اليها . ويؤكد ذلك مدى اهتمام الدولة بهذا الطفل منذ صدور المرسوم رقم ٨٢ سنة ٧٧ بتنظيم الحضانة العائلية وشروطها وأوضاعها . وقد أجاز المرسوم الغاء الحضانة واسترداد الطفل المحتضن اذا أخلت الاسرة بالشروط التي نص عليها القانون وهذا يعني أن نظام الحضانة العائلية ليس هو نظام التبني المعهود باعتباره محرمـا شرعـا .

كما اعطى القانون حق الاشراف والمتابعة لوزارة الشئون الاجتماعية . ولا ينتهي هذا الحق الا ببلوغ المحتضن سن الرشد . كما نصت لائحة الحضانة العائلية على ضرورة توافر شروط اخرى منها ان يثبت البحث الاجتماعي توفر المناخ الاسري المناسب لرعاية الطفل وان لا يقل عمر الحاضن عن ٣٠ سنة .

وقد بلغ عدد الاسر الحاضنة حتى ديسمبر ١٩٧٦ (٢٠٩) اسرة تضم ٢٤٣ طفلا مما يعني ان الاسرة يمكن ان تحتضن اكثر من طفل واحد وفيما يلي بيان بتطور عدد الاطفال بدار الطفولة منذ عام ١٩٧٤ وتصنيفهم حسب حالة الطفل (١٠) .

جدول (٨) يوضح عدد الاطفال بدار الطفولة وبالحضانات العائلية من ٧٦/٧٤

السنوات	دار الطفولة		جملة	الحضانة الاسرية	الجملة
	اطفال بدون أسر	اطفال أسر متصدعة			
١٩٧٤	٩٨	٢٤	١٢٢	٢٠٤	٣٢٦
١٩٧٥	١٠٥	٢٥	١٣٠	٢٢٧	٣٥٧
١٩٧٦	١٠٩	٣٣	١٤٢	٢٤٣	٣٨٥

جـ ـ رعاية المعوقين وضعاف العقول :

وتتسع الرعاية الاجتماعية بالكويت لتشمل الاطفال الذين يعانون من ضعف عقلي بدرجاته المختلفة (الخفيف والمتوسط والشديد) وكذلك الاطفال الذين يعانون من الاعاقة الجسمية كالمصابين بأمراض تعوقهم عن السير كالشلل ونحو ذلك وهؤلاء الاطفال ممن لا تسمح ظروفهم الاسرية برعايتهم .. الا انه لا توجد دور رعاية خاصة بأطفال ما قبل المدرسة الابتدائية ولذلك فان مؤسسات الايواء تستقبل مثل هذه الحالات من جميع الاعمار التي تقع بين سن ٤ سنوات الى اكثر من ٣٦ سنة كما في دار رعاية المعوقين ودار ضعاف العقول التي تتبع وزارة الشئون الاجتماعية وكذلك بالنسبة لجمعية رعاية المعوقين التي تقدم الخدمة الايوائية والرعاية الاجتماعية لمثل هذه الفئات وتعمل هذه المؤسسات على تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والتأهيلية عن طريق متخصصين تستقدمهم هذه المؤسسات .

ويبلغ عدد الاطفال اقل من ٦ سنوات الذين يعانون من ضعف عقلي مصحوب بعاهة اخرى (١٠٧) طفلا حتى نهاية عام (١٩٧٧) موزعين على النحو التالي : دار ضعاف العقول وتضم ٢٨ طفلا ودار رعاية المعوقين وتضم ٤٨ طفلا ثم جمعية المعوقين وهي من جمعيات النفع العام وتضم ٣١ طفلا .

د ـ مراقبة الخدمة النفسية والارشاد النفسي :

وتتبع ادارة الخدمة الاجتماعية بوزارة التربية وتختص بدراسة وتشخيص الاضطراب السلوكي والاجتماعي وحالات التأخر الدراسي وتشخيص حالات التخلف العقلي وتضم مركز للاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية . ومركزا للتدريب على النطق للحالات التي تعاني من مشكلات لغوية .

ويقوم الاخصائيون والاخصائيات الاجتماعيات بالمدارس بتحويل الحالات التي تحتاج الى دراسة حالتها من تلاميذ المدارس المختلفة . الا أن هذه الخدمة تكاد تكون قاصرة على المرحلة الابتدائية وما بعدها . أما مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فهي لا تحظى بقدر كاف من هذه الرعاية حيث لم يوجد بين الحالات التي استقبلها مركز الخدمة العامة خلال العام الدراسي ٧٤/٧٥ اطفال من هذه المرحلة . ولقد تلقى المركز ٦٦٧ حالة منها ٢٧٧ من المرحلة الابتدائية و ٣٣٠ من المتوسطة و ٦٠ حالة من جهات اخرى غير مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية . وكذلك الحال بالنسبة لمركز الارشاد النفسي حيث بلغت جملة الحالات فيه في ذلك العام ٧٤/٧٥ (١٦٣) حالة منها ٥١ من الابتدائي ، ٨٢ من المتوسط ، ١٨ من الثانوي ، ١٢ من جهات أخرى ، (١١) من خارج المراحل التعليمية بوزارة التربية .

الملخص والاستنتاجات :

اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على واقع الطفل الكويتي في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية انطلاقا مما اجمعت عليه الدراسات من اهمية هذه المرحلة وتأثيرها على المستقبل .

وقد عمد الباحثون الى جمع مادة الدراسة من التقارير والاحصاءات الرسمية التي تصدرها وزارة التخطيط ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة التربية عن الاطفال والمؤسسات الخاصة بهم . وتناولوا بالدراسة والتحليل واقع الطفل الكويتي داخل الاسرة والحضانة والروضة والمؤسسات الصحية والمؤسسات الاجتماعية وتشمل دار الطفولة والحضانات العائلية ومراقبة الخدمة النفسية . وقد ركزت الدراسة على الجوانب الاتية واستنتجت ما يلي :

أولا ــ طفل ما قبل المدرسة الابتدائية من خلال الارقام :

استنتجت الدراسة في هذا الجانب ان عدد اطفال هذه المرحلة يبلغون ١٠٩٤٣٥ طفلا في عام ١٩٧٥ وانهم يمثلون ٢ر٢٣٪ من مجموع الشعب الكويتي . وان دور الحضانة لا تضم اكثر من نصف في المائة كما أن رياض الاطفال لا تستوعب من هذا العدد اكثر من ١ر١٤ أو ٨ر٤٣٪ بالنسبة لفئة العمر من ٤ الى ٦ في ١٩٧٨/٧٧ وهذا يعني ان حوالي ٨٠٪ من اطفال ما قبل المدرسة الابتدائية لا يلقون الحضانات والروضات الكافية وهذه صورة لا تتفق مع امكانات المجتمع وطموحه وتطلعاته .

ثانيا ــ الاسرة الكويتية وقد كشفت الدراسة في هذا الصدد عن الحقائق التالية :

١ ــ أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الزواج في سن مبكرة بين الكويتيات وقد بلغت نسبة من يتزوجن بين سن ١٥ و ١٩ (٣ر٥٦٪) وتثير هذه الحقيقة بعض تساؤلات حول دور الام الكويتية الصغيرة السن وقدرتها على تحمل مسئولية رعاية الاطفال وتنشئتهم في المراحل المبكرة .

٢ ــ ترتفع نسبة الانجاب ويكثر عدد الاطفال في الاسرة الكويتية حيث بلغت نسبة من كان ترتيبهم الرابع الى اكثر من العاشر (٢ر٤٦٪) ولا شك أن كثرة عدد الاطفال تقلل من نصيب الطفل الواحد من انتباه الابوين ومن كثير من الوان العلاقة الطبيعية التي لا بد منها بين الآباء والابناء .

٣ ــ ترتفع نسبة الطلاق في الاسرة الكويتية عن نظيرتها من غير الكويتية والتي تعيش داخل المجتمع الكويتي . فقد وصلت هذه النسبة الى (٣ر٧ في الالف) في عام ١٩٧٦ بين الاسر الكويتية بينما لم تتجاوز (٩ر١ في الالف) بين غير الكويتيين وذلك يرفع من نسبة عدد الاطفال الكويتيين الذين يمكن أن يتعرضوا لما يسببه الفراق بين الزوجين من مشكلات سلوكية واضطرابات وانحرافات اجتماعية .

٤ ــ تنخفض نسبة الامهات العاملات بين مجموع الاناث الكويتيات العاملات ولكن هذه النسبة آخذة في الارتفاع التدريجي وقد بلغت في العام ١٩٧٥ (٢ر٣٪) . وهذا يستدعي الاهتمام بأبناء هؤلاء العاملات وتوفير الحضانات والروضات التي تستوعب هذه الزيادة المتوقعة .

٥ ــ ترتفع نسبة الامية بين الكويتيات المتزوجات حيث تبلغ (٩ر٧٤) من مجموع المتزوجات . وهذا يلقي ضوءا حول فاعلية الزوجة الكويتية

وكفائتها في القيام بالرعاية والتنشئة السليمة للاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية .

ثالثـا ــ دور الحضـانة :

افادت الدراسة ان عدد الاطفال الذين تستوعبهم دور الحضانة الحالية لا تتجاوز نصفا في المائة من مجموع اطفال ما قبل المدرسة الابتدائية . فعدد هذه الحضانات لا يزيد عن ١٢ دار حضانة وكلها حضانات اهلية يغلب عليها الطابع التجاري ومع انها تخضع للاشراف الفني والاداري من وزارة الشئون الاجتماعية الا أن مستواها التربوي من حيث برامجها واعداد معلميها ونوعية الرعاية والانشطة الموجودة بها ومدى صلاحيتها لاداء الدور المنوط بها موضع تساؤل ويحتاج الى دراسة خاصة .

رابعـا ــ رياض الاطفـال :

افادت الدراسة أنها تنمو نموا مطردا ولكنها رغم ذلك لم تستوعب من مجموع أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية أكثر من ١ر١٤٪ وترتفع هذه النسبة الى ٨ر٤٣٪ بالنسبة لمن تقع اعمارهم بين ٤ر٦ سنوات . كما اثبتت الدراسة ان توزيع الروضات من الناحية الجغرافية لم يتفق مع الكثافة السكانية وقد بدأ التوزيع يتمشى مع الكثافة السكانية منذ منتصف السبعينات أما مدى فاعلية الدور الذى تقوم به ونوعية البرامج والاساليب والخطة والمعلمة ونحو ذلك فقد تكلفت بها الدراسة الخاصة بتقويم واقع الطفل في داخل الروضات .

خامسـا ــ الرعاية الصحيـة :

اثبتت الدراسة وجود تحسن ملحوظ في الجوانب الصحية من حيث انخفاض نسبة الوفاة بين المولودين وبين الرضع . وكذلك نسبة الاصابة بالامراض المعدية ونحوها خلال السنوات الثلاث الماضية . وهذا يدل على ارتفاع الوعي الصحي وتحسن الخدمات الصحية في ميدان الامومة والطفولة .

سادسا ــ حدائق الاطفـال :

افادت الدراسة ان هذه الحدائق لا تزال محدودة وقاصرة عن استيعاب عدد كبير من الاطفال ولا يزيد عددها عن (٨) حدائق كما أنها لا تشمل جميع مناطق الكويت ولا تتجاوز نسبة من يستفيدون من خدماتها من الاطفـال

الكويتيين (٨ر٨٪) وهذا يعني أن أكثر من ٩٠٪ من هؤلاء الاطفال محرومون من الحدائق ذات الاهمية القصوى بالنسبة لنمو الاطفال جسميا ونفسيا واجتماعيا وترويحيا .

سابعا ـ الرعاية الاجتماعية في دار الطفولة والحضانات الاهلية ومراكز رعاية المعوقين والخدمة النفســية :

افادت الدراسة انه على الرغم من اهمية الفكرة التي تقوم عليها هذه المؤسسات الا انها لا تقوم بدور يتفق مع أهميتها فلم يتجاوز عدد من تخدمهم دار الطفولة حتى عام ١٩٧٦ عن (١٤٢) طفلا والحضانات العائلية عن (٢٤٣) طفلا وهذه نسبة ضئيلة لا تتناسب مع ما يحتاجه الكثير من الاطفال في هذه المرحلة . اما رعاية المعوقين فلا توجد دور خاصة بالمعوقين من أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية . وتستقبل هذه الدور الاعمال من ٤ الى ٣٦ . وقد بلغ عدد الاطفال الذين استقبلتهم دور رعاية المعوقين ممن تتراوح اعمارهم بين ٤ ، ٦ (١٠٧ طفلا) حتى نهاية سنة ١٩٧٧ . أما مراقبة الخدمة النفسية فلا مكان فيها لاطفال ما قبل المدرسة الابتدائية كما سجلته البيانات الاحصائية فلم تستقبل هذه المراقبة أطفالا دون السادسة خلال العامين ١٩٧٥/٧٤ .

وبعد ، فهذا واقع الطفل الكويتي كما تنطق به الارقام والاحصائيات الرسمية المسجلة بوزارات الدولة ومؤسساتها . وهو واقع تتخطاه طموحات المجتمع الكويتي وامكانياته ويقترح الباحثون على ضوء الحقائق اسابقة والتي كشفت عنها الدراسة ما يلي :

١ ــ تكوين مجلس علمي للطفولة يضم المتخصصين في مجالات الطفــولة المختلفة وينسق بين المؤسسات والبرامج التي تقوم بها الجهات المتعددة ويقوم بالبحوث والدراسات اللازمة .

٢ ــ القيام بدراسات حول أوضاع الاسرة الكويتية واعداد البرامج الضرورية للنهوض بها حتى تستطيع القيام برسالتها على الوجه الاكمل .

٣ ــ الاهتمام بمرحلة الحضانة وانشاء حضانات كافية ترعى الاطفال من سن ٢ ــ ٤ على غرار رياض الاطفال نظرا للظروف العامة للاسرة الكويتية والتي سبقت الاشارة اليها من ناحية ولخروج الام الكويتية الى ميدان العمل من ناحية اخرى .

٤ ــ وضع النتائج والاستنتاجات والحقائق التي كشفت عنها هذه الدراسة موضع النظر والاعتبار ومحاولة العمل على تغيير الصور السلبية لواقع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية .

الهوامش

(١) وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ النشرة السنوية للاحصاءات الحكومية (الزواج والطلاق) لسنة ١٩٧٦ ص ١٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وزارة التخطيط ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ص ٥٠

(٤) وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية ص ٧١

(٥) الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ النشرة السكانية . عمان الاردن ١٩٧٦

(٦) وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ النشرة السنوية لتحليل الاحصاءات العددية ١٩٧٦

(٧) وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ .

(٨) الارقام موضوعة على أساس جملة السكان (كويتي وغير كويتي)

(٩) تم هذا التقدير باستخدام نسبة الاطفال الكويتيين في المجتمع بين ٤ وأقل من ٦ الى جملة السكان الكويتيين في تعداد ١٩٧٥ وتبلغ ٧ر٤٤ ٪ وثم تطبيق هذه النسبة على جملة السكان الكويتيين في هذه المناطق البالغ عددهم ٥٠٨٤٥ حسب بيانات التعداد .

(١٠) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ التقرير السنوي ١٩٧٦ .

(١١) د. رجاء محمود ابو علام ـ الخدمات النفسية في مجال الخدمة الاجتماعية بدولة الكويت ، حلقة تطوير الخدمات الاجتماعية ١٩٧٥ .

١٠ ـ حامد الفقي . دراسات في سيكولوجية النمو . الكويت . مؤسسة الوحدة . سنة ١٩٧٦ .

شؤون فلسطينية

مجلة علمية مختصة بالقضية الفلسطينية

رئيس التحريـــر : محمود درويش

المجلة الفكرية الاولى لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة تصدر شهريا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ٠

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينيـة ٠ /٢٢٠/ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشـؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعـب الفلسطيني ، الى جانب ملحق ادبي والابواب الشهرية الثابتة والمراجعـات والتقارير والرسائل والمؤتمرات التي تسجل الاحداث والنشاطات المختلفـة ٠ توزع على جميع اقطار العالم ، وخاصة العالم العربي ٠

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل٠ل٠ في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل٠ل٠ في سائـر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل٠ل٠ في اوروبا ، ١٢٥ ل٠ل٠ في بقية بلدان العالم ٠

ترسل طلبات الاشتراكات الى : مجلة « شؤون فلسطينية » ـ ص٠ب ١٦٩١ بيروت ـ لبنان ٠

مص الأصابع

د. سبع ابو لبدة★

هل تنزعج عندما ترى طفلك يمص ابهامه او اصبعه ؟ اذا كنت تدخن فلا فرق بينك وبين طفلك . هو يمص الاصبع وانت تمص السيجارة وهذه بديل للاصبع . والتدخين ومص الاصابع يخدمان غرضا واحدا على راي العلامة سيجموند فرويد(١) (S. Freud) . كلاهما يهدف الى تخفيض التوتر واشتقاق المتعة او اللذة عن طريق المنطقة الشبقية الفمية ، وهي الغشاء المخاطي المبطن للفم والشفتين . هذه المنطقة مزودة بنهايات اعصاب حساسة ومتخصصة الى حد كبير(٢) ، واذا ما اثيرت بالاصبع او بلفافة التبغ وبالدخان الذي يملاء الفم فان احساسا باللذة ينشأ لديكما ولكنك أحسن حالا واسعد حظا من طفلك اذ ان التدخين عادة مقبولة اجتماعيا بينما مص الاصبع عادة مستقبحة تدعو الى النفور والاشمئزاز وتدل على خيبة الاباء في تربية الابناء . وهذا ما يحفز الوالدين على بذل الجهد لحمل الطفل على تركها فيستعملان شتى الطرق من اقناع وتوبيخ وعقاب بدني وحرمان من الامتيازات والحقوق الطبيعية للطفل . وهذه الاساليب والوسائل لا تفلح على الاغلب وينجم عنها تحطيم شخصية الطفل وتشويهها كما تسبب قلقا بالغا او انزعاجا للوالدين وشعورا بالنقص والدونية والفشل يشوه بدوره علاقتهما مع طفلهما .

نشوء عادة مص الاصبع :

يرى جرسلد (Jersild) (١٩٦٨) وهو حجة في علم نفس الاطفال ان الطفل يولد مزودا بقدرة على المص(٣) كما يذكر طبيب الاطفال المشهور سبوك (Benjamin Spock) (١٩٦٨) ان بعض الاطفال يشرعون في مص اصابعهم وهم في غرفة الولادة(٤) . وهناك حالة ذكرها « جازل » و « الك » (Gesell & Ilq) (١٩٣٧) وهي أن ابهام احد الاطفال وجد متورما عند الولادة وعلى ما يبدو انه قد مصه وهو في بطن امه بدليل انه بعد صرخة الولادة قد وضع ابهامه المتورم في فمه وشرع في مصه(٥) .

وقديما ذهب هذا المذهب هيبوقراطيس (Hippocrates) وديموقراطيس (Democrtus) من الاطباء اليونانيين ووليم هارفي (W. Harvey) (١٦٥١) الانجليزي مكتشف الدورة الدموية فافتى هؤلاء أن الطفل يمص

★ استاذ علم النفس بالجامعة الاردنية .

اصبعه وهو في رحم امه . وقد شاركهم تشارلز دارون (Charles Darwin) هذا الراي فيما بعد ، بيد انه يرى ان هذا السلوك اي المص موروث في جزء منه ومكتسب او متعلم في الجزء الاخر(٦) .

ويرى العلامة سيجموند فرويد (Sigmund Freud) (١٨٥٦ — ١٩٣٩) زعيم مدرسة التحليل النفسي ان الطفل في رحلته نحو النضج التام او الرجولة يمر في عدة مراحل اولاها المرحلة الفمية حيث يكون الفم مركزا لمختلف اوجه نشاط الطفل ومصدرا لاشتقاق المتعة او اللذة الناجمة عن اطفاء الجوع من جهة والقيام بالمص من جهة اخرى (٧) . اي أن هناك حاجة طبيعية للمص مرتبطة بالحاجة الى التغذية وتهدف الى التلذذ .

اما واطسن (John B. Watson) (١٩٢٧) زعيم المدرسة السلوكية وغيره من علماء علم نفس التعلم ، فيرون ان مص الاصبع أمر مكتسب (٨) . وهذا يعني ان طريقة العلاج ستختلف عما لو اخذنا بوجهة نظر فرويد وجماعته .

الفرق بين الجنسين :

وجد اولسن (Olson) (١٩٢٩) فروقا بين الجنسين في العادات الفمية . كما وجد عدة باحثين منهم « تولسن » (Tolson) (١٩٢٩) وفوستر واندرسن (Foster aid Anderson) (١٩٣٠) « ويارو » (Yarrow) (١٩٥٤) « وتريزمان » و « تريزمان » (Traisman and Traisman) (١٩٥٨) (٩) وهونزك (Honzik)(١٩٥٩) (١٠) ان هناك فرقا ذات دلالة بالنسبة لمص الاصبع وهو في صالح الجنس اللطيف اي أن الاناث يمارسن عملية مص الاصبع اكثر من الذكور . كما وجد أن المص لديهن اشد واقوى (١١) .

علاقة مص الاصابع بالحضارة :

يندر أن تتكون عادة مص الاصبع لدى الاطفال الذين ينشأون في مجتمعات تتيح لهم ان يرضعوا متى شاؤوا وطالما يرغبون في ذلك . ويذكر لنتون (Linton) (١٩٣٩) ان « الامهات » في شعب التنالا (Tanala) يرضعن اطفالهن كلما بكوا ، وان عادة مص الابهام لا وجود لها . ويذكر بيكلهول وبيكلهول (١٩٤٦) (Beaglehole and Beaglehole) ان مص الابهام أمر نادر الحدوث لدى أطفال الماوري (Maori) وانه ليس معروفا لدى البوكابوكابين (Pakapukans) في منتصف الباسفيك (١٩٤١) . ويذكر كلادون (Gladwin) وساراسن (Sarason) (١٩٥٣) انه لا مانع لدى الاباء الاتراك من ان يمص الاطفال اصابعهم وان هذا السلوك

لدى اطفالهم هو قصير ومتقطع . وقد لاحظ والاس (Wallace) (١٩٤٨) ان هنود الموهاف (Mohave Indians) يعتقدون ان الطفل يكون جائعا عندما يبكي ، ولذا فانهم يرضعونه أو تقوم الام بغمس اصبعها في الماء وتعطيه للطفل ليمصه . كما ان اطفالهم نادرا ما يمصون اصابعهم عندما يكونون خارج المهد .

وتروى لنا العالمة الانثروبولوجية مرجريت ميد (M. Mead) (١٩٣٥) في وصفها لحياة الارابش (Arapesh) ان اطفالهم لا يمصون اصابعهم ابدا وهي تعتقد ان مص الاصبع تنشأ لدى الطفل في الاشهر الاولى من الحياة وانها لا تنشأ لدى أطفال الاقوام البدائية اذ انهم يرضعون دائما كلما بكوا .

اما في المجتمعات المتقدمة كالمجتمع الاوروبي ــ الامريكي فهي تكاد تكون عامة وتتراوح تقديرات انتشارها حسب أوثق المصادر (مؤتمر البيت الابيض ١٩٣٦ ، تريزمان وتريزمان ، كلاكينبرج) بين ٥٠٪ ــ ٦٠٪ . ويقدرها برازيلتون (Brazelton) بـ ٨٧٪ . كما وجد سبيرو (Spiro) (١٩٥٨) ان انتشارها يبلغ ٦٥٪ بين اطفال الكيبوتس الذين تقل اعمارهم عن عام واحد وانها تتراوح بين ٥٠٪ ــ ١٠٠٪ لدى الاطفال الذين تقع أعمارهم بين سنة وخمس سنوات(١٢) .

مص الاصبع والطبقة الاجتماعية :

يذكر ديفس وهافجهيرست (Davis & Havighurst) (١٩٤٦) ان ٥١٪ من الاطفال البيض في الطبقة المتوسطة و ٤٨٪ من ابناء الزنوج في الطبقة ذاتها يمصون اصابعهم وان هذه النسب تنخفض في الطبقات الدنيا من البيض والزنوج على السواء فتبلغ ٣٠٪ لدى اطفال الزنوج و ١٨٪ لدى اطفال البيض . وقد ذكرت هونزك (Honzik) وكذلك مؤتمر البيت الابيض لعام ١٩٣٦ فروقا مشابهة(١٤) .

الاضرار التى يحدثها مص الاصبع :

١ ــ اضرار جسيمة :

كتشوه سقف الحلق والفك وبروز الاسنان العليا الى الخارج وميل الاسنان السفلى الى الداخل(١٥) . ومدى هذا الضرر يتوقف على كثرة ممارسة الطفل للعادة وعلى كيفية وضع ابهامه او اصبعه في فمه . ولكن هذا الاثر مقصور على الاسنان اللبنية وليس الاسنان الدائمة اذ ان الطفل يقلع عن هذه العادة حوالي السادسة تقريبا وهو موعد ظهور الاسنان الدائمة . ويبقى الخطر قائما اذا استمر في مزاولة العادة بعد ذلك .

٢ ـ اضــرار صحية :

يضـع الطفل اصبعه الملوث في فمه فيدخل الجراثيم الى جهازه الهضمــي ويسبب لنفسه المرض .

٣ ـ اضـــرار اجتماعية :

المص عادة مستقبحة اجتماعيا ينفر منها الناس وتجعلهم ينظرون احيانا الى الاباء نظرة استنكار في تربية ابنهم وذلك يسبب شعورا بالضعة والدونية لدى الاباء وانزعاجا يدفعهم الى محاولة قمع هذا السلوك بالقوة مما يجعلهما مصدر تهديد دائم لامن الطفل وسلامته ، ويوتر العلاقة بين الوالدين وبينه ، وينمي في نفسه الخوف والعداء والكراهية نحوهما .

٤ ـ اضـــرار نفسية :

أ) يرى بعض النفسيين ان عادة المص نشاط سلبي غير مثمر(١٦) . والواقع انها نشاط مثمر ما دامت تشغل فراغ الطفل وتسري او تروح عنه .

ب) ويعتقد الفرويديون (اتباع فرويد) انها مقدمة لعادة الاستمناء في المراهقة . فالطفل يتعلم عن طريقها العبث بأعضاء جسمه الحساسه او بفتحاته مما يؤدي به الى الانتقال من المص الى الاستمناء . ويلاحظ ان المص من اجل التلذذ يستأثر بالانتباه ويؤدي الى النوم وحتى الى رد فعل حركي على شكل تذف (١٧) .

جـ) ويرى بعضهم أنها دليل على حالة نفسية غير طبيعية لدى الطفل مما يدل على أن وضع الطفل غير سليم . واذا استثنينا الاطفال الرضع الذين يبدو عليهم انهم سعداء اثناء المص (١٨) ، نجد انها لدى كبار الاطفال دليل على مرض أو احباط . فهم يلجأون اليها عند اعتلال الصحة أو الفشل في تحقيق رغبة ، أو اذا عوملوا بقسوة أو اذا كان هناك ما يخيفهم أو اجبروا عــلى النوم (١٩) . ويرى سبوك (١٩٦٨) انها دليل على الملل الناجم عن عدم وجود ما يلعب به أو من يلعب معه أو نتيجة لتحديد حركاته وسكناته .

د) ويرون ايضا انها تساعد في تنمية عـــادات سلبية اخــرى مثل الاستغراق في أحلام اليقظة والميل الى الانطواء والخجل والتردد وضعف الجرأة وروح المخاطرة وغير ذلك من الصفات الانعزالية التي تجعل الانسان ينكمش ويبتعد عن الواقع (٢٠) .

هـ) كذلك يرى العالم النفسي المشهور ادلر (Adler) (١٨٧٠ـ١٩٣٧)

ان مص الاصبع هو محاولة من الطفل لجذب انتباه المحيطين به والسيطرة عليهم . اذ أن كثيرا من الآباء لا يعيرون أطفالهم اي انتباه ما دام الامر طبيعيا (٢١) .

و) واخرون يرون انها تؤدي الى تحطيم شخصية الطفل وتدمير صحته النفسية اذ يتضايق الوالدان من هذه العادة كما اسلفنا بحكم ضغط المجتمع ويتصرفان مع الطفل كما لو انه يتعمد اغاظتهما ويتجاهل تعليماتهما ، فينزعان اصبعه من فمه كلما شاهداه فيه . وبالطبع يصاحب ذلك توبيخ وتقريع وضرب احيانا أمام اناس يحب الطفل أن يبدو أمامهم في احسن صورة كالجدة والاصدقاء مثلا ، او لا يحب ان يناله مكروه أمامهم كالاخوة لانهم يشمتون به . ويعمد بعض الآباء الى تعيير الطفل ومقارنته بمن هم أصغر منه وقد يهددونه بقطع اصبعه ، أو يدهنونه بمادة كريهة الطعم . وهذه الاساليب تؤذي الطفل أذى نفسيا بالغا وتحطم شخصيته وتدمر صحته النفسية في الوقت الذي يجب فيه توفير المناخ البيتي الملائم والمساعد على ازدهار شخصيته وتنمية احترامه لذاته واعتزازه بها .

الظروف المؤدية لحدوث مص الاصابع : ــ

يمص الطفل اصبعه على الغالب متى كان متعبا ؛ او نعسا ؛ او عندما يكون في فراشه او متى كان جائعا وفي حالات اخرى بعد التوبيخ او عندما يكون خائفا . وقد ذكر لويس (Lewis) (١٩٣٠) نتائج مشابهة لما سبق ، كما أضاف ان الاطفال يمصون اصابعهم عندما يكونون كسالى او لا يجدون ما يفعلونه (٢٢) .

وفي دراسة لهونزك (Honsik) (١٩٥٩) وجد ان نشوء عادة المص لدى الاطفال كان مصحوبا بالعوامل التالية : التسنين ، المرض ، رفع « اللهاية » أو حذفها ، فقر التغذية ، قلة استهلاك الطعام ، تباعد الوجبات (جعلها كل اربع ساعات بدلا من ثلاث مثلا) واخيرا التقليد (٢٣) .

النظريات المفسرة لنشوء مص الاصابع :

١ ــ النظرية الاولى

يوجد لدى الطفل غريزة او حاجة للمص تجعله يمارس هذا السلوك وهذه مرتبطة بالحاجة الى التغذية وبالتالي يمص الطفل اصبعه لان حاجته للمص لم تشبع اثناء ارضاعه . ويرى بعض دعاة هذه النظرية من الفرويديين ان الطفل يتلذذ في هذه المرحلة من نموه باثارة المنطقة الشبقية الفمية ، كما اسلفت ، بواسطة ما يدخل الفم ، وما يمكن ان يوضع فيه ، ولكن قد يجرى

هذا التلذذ على شكل مص الاصبع . فاذا وجدنا طفلا في مرحلة نمو تالية يمص اصبعه فمعنى ذلك أن نمو شخصيته قد توقف عند هذه المرحلة .

وللبرهان على صحة هذه النظرية ، قام المحلل النفسي المعروف ديفيد لفي (David Levy) (١٠٣٤) باجراء عدة تجارب على جراء الكلاب . وتتلخص احدى هذه التجارب في انه غذى مجموعة من الجراء بواسطة قطارة طبية بحيث لم يتح لها الفرصة للقيام بالمص اثناء التغذي فقامت هذه بسلوك يماثل سلوك صغار الاطفال الذين لم يعطوا الفرصة للقيام بالمص الكافي اثناء تناول الوجبة اليومية واخذت تمص مخالبها ومخالب وجلود بعضها البعض لدرجة ادت الى نزع الشعر من على الجلد (٢٤) . وهو يذكر أيضا أن العجول أو صغار البقر اذا غذيت من دلو للحليب بدلا من السماح لها بالرضاعة فانها تبحث عما تمصه مثل ذيل أو اذن عجل اخر أو اي شيء يقع في متناول فمها (٢٥) . وفي تجربة أخرى اجريت على مجموعتين متماثلتين من الجراء (اشقاء ، ولدت معا) غذيت المجموعة الاولى بواسطة حلمات ذات ثقوب واسعة مكنتها من استخلاص الحليب بسهولة وبسرعة فوجد انها قد أخذت تمص مخالبها وفراء الجراء الاخرى والاشياء الموجودة بالقرب منها . أما اشقاء هذه الجراء والتي غذيت من حلمات ذات ثقوب ضيقة بحيث أطالت وقت الرضعة فانها لم تبد مثل هذا السلوك اي انها اشبعت حاجتها للمص فلم تمص بعد ذلك .

وتدل دراسات اخرى على أن اطفال البشر يمصون أصابعهم أو أشياء اخرى عندما لا تشبع حاجتهم للمص وذلك نتيجة لاعطائهم رضعة سريعة أو عندما يفطمون مبكرا (٢٦) . وهذه النظرية تفسر لنا بعض حالات المص وليس جميعها اذ أن بعض الاطفال كما يذكر سمساريان (Simsarian) (١٩٤٨) يمصون أصابعهم مع انهم يعطون الحرية المطلقة في مص اثداء أمهاتهم عندما وطيلة ما يرغبون (٢٧) .

وقد هاجم النظرية السابقة علماء النفس السلوكيين وعلى راسهم جون واطسن (John B. Watson) (١٩٢٨) وكذلك رجال علم نفس التعلم . وهؤلاء يرون أن المص سلوك مكتسب أو متعلم .

النظرية الثانية :

يرى عدد كبير من العلماء ومن ضمنهم بياجيه (Piaget) أن فم الطفل ليس وسيلة لتناول الطعام واشتقاق المتعة أو اللذة فقط بل وسيلة لاكتشاف العالم والتعرف عليه مثله مثل العين والاذن واليد . فالطفل يتعرف بواسطة فمه ، بما في ذلك الشفتين والاسنان ، على صلابة الاشياء ، حرارتها ،

نعومتها ، وطعمها ... الخ . فهو مثلا يضع اي شيء يجده في فمه بما في ذلك فتات الطعام المتساقط . وهذا السلوك ليس مبعثه الجوع اذ انه يظهر لدى الاطفال بعد ان يكونوا قد شبعوا وتركوا كمية من الطعـــام في صحونهم او رفضوا مختلف أنواع الطعـــام .

النظرية الثالثـــة :

وملخصها ان الطفل يمص اصبعه لانه يرغب في ذلك اي ان المص عادة مكتسبة او متعلمة . ودعاة هذه النظرية لا يرون ان الطفل ضحية دافع جنسي موروثة . كما يرى اتباع فرويد ، بل هم يعتقدون ، ان الطفل يستغل ذلك او حاجة موروثة . كما يرى اتباع فرويد ، بل هم يعتقدون ، ان الطفل يستغل ذلك لمآربه .

النظرية الرابعـــة :

ترى هذه النظرية أن الموقف الذي يحدث فيه المص هو موقف يتميز بالمتعة او الرضى العميق الناجم عن اشباع الجوع . ونظرا لتعود الطفل على المص في موقف ممتع أو لارتباط المص باشباع الجوع ، فان المص يصبح بدوره عملية ممتعة لكونه جزءا من كل ممتع وهذا ما يجعله يكرر سلوك المص .

تبدل أو تحول عادة مص الاصبع :

عندما يكبر الطفل الذي يمص اصبعه يبدأ في مواجهة الضغوط ممن حوله لحمله على التخلي عن هذه العادة ولكنه قد يفلح في التمسك بها حتى الخامسة او السادسة واحيانا لمدة تطول وتمتد حتى فترة المراهقة وهذا نادر . وقد حدث أن شاهد الكاتب بعض الطلاب يمصون أصابعهم في غفلة من الاخرين مع أنهم بلغوا العاشرة أو الثانية عشرة . وهناك حالة عرضت عليه وهي لفتاة مخطوبة تتلخص مشكلتها في انها مولعة بمص ابهامها وانها لا تستطيع أن تقاوم رغبتها في ذلك أمام خطيبها . ولما كان هذا السلوك الطفولي لن يكون مقبولا من خطيبها فقد كانت تنسحب أحيانا الى غرفة أخرى لتعود بعد أن اشبعت رغبتها . ولكنها كانت تعيش في رعب دائم خوفا من أن يكتشـف خطيبها هذه الحقيقة . وعادة مص الاصبع ، شأنها شأن جميع العادات غير المرغوبة التي تشبع حاجة لدى الطفل ، تتحول وتتبدل لتأخذ شكلا اخر يرضى عنه المجتمع أو لا يكترث به وفي الوقت نفسه يلبي حاجة الطفل . وهكذا فان بعض الاطفال الذين يؤاخذون على مص الاصبع يستبدلونه بمص شفاههم أو السنتهم أو يغرمون بمص أعواد قصب السكر ومصاصة الحلوى وبعضهم يتلذذ بوضع أشياء في فمه أو بقزقزة اللب ومضغ العلك . اما عندما يكبرون

ويصبحون بالغين عاقلين ، فان المجتمع لا يقبل منهم الاساليب السلوكية الطفلية السابقة ولكنه يبيح لهم ممارسة عادات خاصة بالكبار كالتلذذ بارتشاف الشاي واحتساء القهوة ومزاولة التدخين وغير ذلك من العادات والصفات الشخصية المرتبطة بالنشاط الفمي والتي هي صور متعددة لاصل واحد تهدف ـ كما أسلفنا ـ الى تخفيض التوتر واستجلاب اللذة أو المتعة بواسطة الفم .

القضاء على عادة المص :

كان الهدف من ايراد الدراسات والآراء والنظريات السابقة هو القاء الضوء على كيفية نشوء عادة مص الاصبع ثم فهمها والاشارة الى طريقة حلها . ان القضاء على هذه العادة يقتضي منا أن نميز بين حالتين من حالات مص الاصبع : الاولى خاصة بعهد الرضاعة وتكون أقوى ما يمكن في أول ثلاثة شهور ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي الى ان تختفي كلية في الشهر السادس أو السابع . في هذه الحالة يعتبر مص الاصبع تعبيرا عن حاجة طبيعية . أما في الحالة الثانية ، فان مص الاصبع يتخذ معنى اخر ويصبح وسيلة للترويح أو التخفيف عن الطفل .

علاج مص الاصبع في فترة الرضاعة :

دلت الدراسات المختلفة التي قام بها سبوك (١٩٦٨) ولفي (١٩٢٨) وفروم (Fromme) (١٩٦٩) وروبرتس (Roberts) (١٩٤٤) وغيرهم على أن الاطفال في هذه المرحلة يمصون أصابعهم للاسباب التالية :

١ ـ اذا كان الطفل يمص اصبعه قبل الرضعة فان ذلك يعني أنه جائع .

٢ ـ ان عدد وجبات مصاصي الاصابع اقل من عدد وجبات غيرهم ممن لا يمصون ، وانهم على الاغلب اطعموا مرة كل أربع ساعات بدلا من مرة كل ثلاث ساعات .

٣ ـ وانهم كانوا يتناولون وجباتهم حسب مواعيد دقيقة وليس بناء على توقيت معدهم أو حسب حاجتهم .

٤ ـ ان عادة مص الاصبع موجودة لدى الاطفال الذين يرضعون اصطناعيا اكثر من غيرهم وانهم يبدأون في تعلمها في الوقت الذي يتمكنون فيه من انهاء الرضعة في عشر دقائق بدلا من عشرين أو اكثر . وهذه السرعة في انهاء الرضعة ناجمة عن ارتخاء الحلمة واتساع ثقبها وازدياد قوة الطفل نتيجة لكبر سنه .

٥ ـــ في هذه المرحلة يبدأ الطفل في التسنين (حوالي الشهر السادس) مما يزيد من حاجته للمص كي يخفف ما يشعر به من ضغط او ألم في اللثة .

٦ ـــ كذلك في هذه المرحلة يبدأ الاهل في اطعام الطفل مأكولات نصف صلبـــة

ويقللون من عدد مرات ارضاعه أو يحذفون الرضاعة كلية ويغفلون حاجة الطفل للمص .

٧ ـــ بعض الآباء يريدون أن ينضج أطفالهم قبل الاوان فيفطمونهم مبكرين ، وقبل أن يكون لديهم استعداد لذلك مما يحمل الطفل على اكتشاف بديل لحلمة الثدي فيجده في الاصبع .

٨ ـــ يشجع بعض الآباء أطفالهم الذين يرضعون بطريقة اصطناعية على انهاء زجاجة الرضاعة بسرعة ويعتبرون أن ذلك دليل على جودة الصحة . ولكن هذا التصرف يجبر هؤلاء الاطفال على أن يمصوا أصابعهم كي يشبعوا حاجتهم للمص .

خطوات العلاج :

يتلخص العلاج في هذه المرحلة في فهم السبب والغائه . وجمهرة الباحثين في هذا الميدان يرون أن الطفل يمص ابهامه لان حاجته للمص لم تشبع ، ولذا علينا أن نتيح الفرصة للطفل للقيام بالمص الكافي أثناء تغذيته . فاذا عدنـــا للاسباب السابقة المؤدية الى المص واتخذنا خطوات معاكسة لها فان ذلك كفيل بالقضاء على عادة مص الاصبع خلال شهر . والخطوات التي يجب القيام بها هي ما يلي :

أ) بالنسبة للاطفال الذين يرضعون الثدي ، دع الطفل يقوم بالرضاعة لمدة ٣٠ أو ٤٠ دقيقة اذا كان ذلك يلائم الام . ان الطفل يستخلص معظم الحليب في خمس أو ست دقائق أما في بقية الوقت فهو يرضي نهمه للمص ويساعده على مواصلة ذلك بقايا أو آثار الحليب في الثدي . واذا كان الطفل لا يريد أن يواصل الرضاعة فليس هناك ما يجبره على القيام بذلك . أما اذا كان يرضع الثديين ثم يأخذ بعد ذلك في مص ابهامه فان على الام اتاحة الفرصة له لمواصلة الرضاعة من الثدي وذلك بتركـــه يرضع الثدي الاول لمدة أطول ، فتدعه يواصل رضاعته لمدة ٢٠ دقيقة مثلا بدلا من عشرة دقائق ثم تعطيه بعد ذلك الثدي الثاني . وهناك حل اخر وهو اعطائه ثديا واحدا يرضعه حتى يكل (٢٨) .

ب) في الاطفال الذين يتغذون بطريقة صناعية ، يتلخص العلاج فيما يلي :

١ ـ استبدل الحلمات لا سيما اذا كانت قديمة مرتخية وذات ثقوب واسعة بأخرى جديدة ذات ثقوب ضيقة تجعل مدة الرضعة تطول حتى تبلغ عشرين دقيقة او أكثر .

٢ ـ بعض زجاجات الرضاعة مزودة بأغطية ذات فتحات جانبية من شأنها أن تبطىء انسياب الحليب اذا كان الغطاء محكما . واحكام الغطاء يمنع دخول الهواء لزجاجة الرضاعة . اما اذا كان الغطاء غير مشدود فانه يسمح بدخول الهواء وهذا بدوره يساعد على تفريغ الحليب أو انسيابه بسخاء ، لذلك يجب احكام شد الغطاء حول رقبة زجاجة الرضاعة لتطيل زمن الرضعة .

٣ ـ اذا اطلنا مدة الرضعة ولم يقلع الطفل عن المص ، يستحسن عدم اقلال عدد وجبات الرضاعة واعادة اعطاء الوجبات التي حذفناها .

٤ ـ تعلمنا الدراسات السابقة التي تمت في الاقوام البدائية أن عادة المص لم تظهر لدى أطفالهم لانهم يتيحون الفرصة للطفل بأن يرضع كلما شاء وطيلة ما يريد وهذا حجر الاساس في العلاج .

مص الاصبع لدى كبار الاطفال :

يمص الرضيع ابهامه في الاشهر الاولى ليشبع حاجته للمص او للاعلان عن جوعه . فاذا أشبع جوعه واشبعت حاجته للمص وذلك باطالة زمن الرضعة او باعطائه لهاية (حلمة كاذبة) فمن النادر ان يكتسب الطفل هذه العادة أو لن يحدث تثبيت للمص على شكل مص الاصبع . هذا في النصف الاول من السنة الاولى . أما اذا اكتسب عادة مص الاصبع في اواخر السنة الاولى أو فيما بعد ، فان لذلك معنى اخر وهو الترويح أو التسرية عن الطفل ، ولذلك دلالات نفسية بالغة هي :

١ ـ يمص الطفل اصبعه عندما يكون متعبا مصابا بالملل او محروما من تحقيق بعض حاجاته أو عند النـوم .

٢ ـ عندما لا يستطيع القيام بأعمال لا تتفق وسنه او تتطلب نضجا اكبر فانه ينكص الى سلوك ممتع ليعوض عن فشله أو خيبته وللتسرية عن نفسه .

٣ ـ قد يكون مص الاصبع في هذه المرحلة دليلا على أن ظروف الطفل سيئة . فقد تكون صحته منحرفة ومن ثم تعطله عن مشاركة الاخرين في لعبهم فلا يبقى أمامه الا المص ليروح عن نفسه ، وقد لا تتوفر لديه فرصة للعب مع الاطفال الاخرين أولا توجد العاب لديه يتلهى بها ، أو أنـه

سجين بيته طول النهار ، أو ان والديه يمنعانه من القيام بما يحب ويهوى ويحددان حركاته وسكناته .

٤ ـ ان هذا السلوك علامة على تشبثه بالطفولة او بعهد الرضاعة ، محاولة منه للعودة الى مرحلة سابقة . وغالبا ما يكون ذلك مصحوبا بعوارض اخرى مثل كلام الاطفال . وعلى الوالدين ان يميزا بين سلوك المص الدائم والعرضي كأن يأخذ طفل في مص اصبعه عندما تسافر أمه لبضعة ايام ويقلع عن ذلك عندما تعود (٢٩) .

٥ ـ وقد يكون المص علامة خوف أو شعور بالعجز والضياع . فاذا كان هناك ما يخيف الطفل فانه يجد في مص الاصبع مهربا او امنـــا .

علاج المشكلة لدى الاطفال الكبار :

يتفق علماء النفس على اختلاف مشاربهم وكذلك علماء الانثروبولوجيا (علم الانسان) الذين درسوا هذه الظاهرة على أن الحل يكمن في ايجاد بدائل للاصبع كي يمصها الطفل أو يستعيض بها عنه . كذلك ، يجب تغيير معاملة الطفل أو موقف الوالدين . وبصورة عامة ، لا بد من البحث عن العوامل والاسباب التي تجعل الطفل يمص اصبعه ثم الغائها ان أمكن . والخطوات المقترحة للقضاء على عادة المص في هذه المرحلة هي :

١ ـ لا تنزع اصبع الطفل من فمه ولا تجعل من الحبة قبة كما يقولون : حاول أن تعطيه مصاصة من الحلوى او اي شيء اخر يحبه ويكون اكثر اغراء له من الاصبع كعقلة من عود قصب السكر اذا كان سنه يسمح بذلك او حبة من العلك او قطعة من حلواه المفضلة أو شرابا غازيا يمصه في عود من القش . والمهم هنا هو أن نحول اهتمامه من جسمه الى شيء خارجي يؤدي الوظيفة نفسها . وهذا يجب أن يكون قريب العلاقة في البدء بالعادة (مصاصة حلوى بدلا من الاصبع) المذكورة ثم تصبح العلاقة بعيدة نوعا ما كاعطائه اي شيء يشغل فمه مثل قطعة من الشوكلاتة شريطة أن يرحب بذلك .

٢ ـ لا تكن لجوجا أو ملحاحا ذا طلبات كثيرة من طفلك (لا تركض في البيت ، لا تصرخ ، اقعد ساكت،لاتلعب بالكرة .. الخ) . دعه يمارس انواعا اخرى غير مص الاصبع . احضر له لعبا تتفق وسنه ليتسلى بهـــا . اشغل يديه بالعاب حل وتركيب او احضر له اداة موسيقية ينفخ بهـــا (يشغل فمه وأصابعه بها) .

٣ ـ اوجد له صحبة يلعب معهم ، فاذا تعلق ببعض الاطفال واخذ ينفق معظم وقته في اللعب معهم فانه على الاغلب سيقلع عن هذه العادة او سينسيه اللعب اياها . واذا تذكرها فان ضغط الراي العام (راي الصحبة) سيحمله على الاقلاع عنهـا .

٤ ـ اعطه واجبات تجعله مقبولا اجتماعيا وتعلي من قيمته . دعه يساعد امه في تنظيف الاثاث مثلا . ان مثل هذا العمل ينمي احترامه لذاته ويجعله يشعر بأنه لم يعد طفلا اذ انه يقوم بأعمال الكبار وان السلوك الطفلي كالمص لم يعد يليق به .

٥ ـ قد لا تعتني بطفلك أو لا تهتم به او تكون شديد القسوة عليه . بعض علماء النفس كأدلر (Adler) يرون ان سلوكه هذا ، اي قيامه بالمص ، هو محاولة منه لجذب انتباهك اليه وتذكيرك به اذا كنت مهملا له أو أن هذه طريقته لاغاظتك والانتقام منك اذا كنت تقسو عليه . حسن معاملتك له واهتم به تجد أن عادة مص الاصبع قد اختفت اذ كان هذا هو السبب .

٦ ـ انظر الى مص الاصبع كمحاولة من الطفل لان يبقى طفلا . وعلى الاغلب يصاحب هذا السلوك أنواع اخرى من السلوك الطفلي مثل الكلام والحرد وعدم قدرته على العناية بنفسه (يبول او يتغوط في ملابسه ، لا يعرف كيف يلبس او يربط حذائه بعد أن كان يتقن ذلك) . ابحث عن السبب ولا تهتم بهذه الظواهر السلبية ولا تحاول أن تحث الطفل ليسرع في خطاه نحو النضج . كن هادئا ، صبورا ، منشرحا ، عطوفا لحالته ومعينا له في محاولته التغلب على مشاكله . اهتم بمظاهر النمو السوي لديه والنواحي الايجابية في سلوكه . ان الاطفال بحاجة الى من يتفهمهم ويشعرهم بالعطف والتقدير والموافقة على أعمالهم وتصرفاتهم . وهذه المواقف بحد ذاتها تغرس الثقة في نفوسهم وتزيدهم اصرارا على محاولة التخلص من العادات المرذولة عندما يفشلون .

٧ ـ اذا كان السبب هو الخوف من شيء معين (بعض الاطفال يمصون الاصبع عندما يرون كلبا يخافون منه أو اذا كان هناك تهديد لذواتهم كتوقع العقاب من الاب أو بعد العقاب مباشرة) فأزل هذا السبب . اجعل البيئة تبعث على الامن والطمأنينة . اذا كان الطفل يخاف الظلام عند النوم ، أبق ضوءا خافتا بجانبه . واذا بقي يمص اصبعه عند النوم فقد يعني ذلك أن لديه بعض المخاوف فيستحسن أن يبقى أحد الوالدين بجانبه يقص عليه قصة ممتعة غير مخيفة تهدىء روعه وتساعده على النوم .

٨ ـ اذا كانت العادة مستعصية وعجزت عن حلها وكان هناك عيادة نفسية في المدينة أو في المدرسة ، الجأ الى الطبيب النفسي او المرشد التربوي ليساعدك على حلهـا .

٩ ـ واخيرا ، الافضل الا تعمل شيئا من أن تعمل شيئا خاطئا ، اذ سيأتي اليوم الذي يترك فيه طفلك هذه العادة .

الكوابح واخطارها :

يوصي بعض المشتغلين بالعلاج النفسي بكبح الطفل عن المص أو منعه من القيام به وذلك بوضع صبغة المر أو مادة كريهة الطعم على الاصبع الذي يمصه *. كذلك ، يوصون بوضع يد الطفل في قفاز من الجلد أو من قماش خشن لا أصابع له ، أو يقومون بوضع سوار من القماش المنشى حول المرفق لمنع الطفل من ثني ذراعه وايصال يده الى فمه . هذا اذا كان الطفل صغيرا . أما اذا كان كبـيرا فيوصون بربط جبائر (قطة خشبية اشبه بالمسطرة) حول المرفق ، وبعضهم يوصي بربط قلم مع الاصبع الذي يمص ، ومنهم من يوصي بربط الذراع على الجسم .

ان هذه الحلول تتنافى وابسط القواعد النفسية السابقة ، فهي تتجاهل طبيعة الطفل . وتقيم العوائق والسدود في وجه اشباع رغباته وحاجاتـه وتتعمد احباطها مما يزيد الامر تعقيدا ويجعله يتعلم عادات أسوأ كمص اللسان والشفتين والاستغراق في أحلام اليقظة .

ان أصحاب هذه الحلول أو دعاة الموانع والكوابح لا يحترمون شخصية الطفل باتباعهم الاساليب القسرية معه وهم يكافحون العرض ويتجاهلون المرض . فبدلا من البحث عن السبب المؤدي الى نشوء عادة المص ثم الغائه ، نجدهم يتفننون في اقامة العوائق التي لا تجدي . فالطفل سينزع القفاز ويرميه وسيجذب بأسنانه القلم المربوط ويحرر أصبعه ، وسيفلح في فك الاربطة التي تقيد حركة الذراع وسيمتعض في البدء عندما يجد طعم اصبعه مرا ولكنه سيواصل مصه اذا كانت العادة مستحكمة أو سيستعمل اصبعا اخر بدلا منه . وهذه الاساليب جميعها جربت في عيادات التوجيه أو العيادات النفسية ولم تفلح البتة . وبعض الثقاة في ميدان طب الاطفال يرون أنها ان أفلحت فذلك في علاج الحالات الضعيفة والتي يترك اصحابها عادة المص من تلقاء أنفسهم سواء استعملت معهم هذه الكوابح أم لا .

---

* للمؤلف طفلة عمرها سنتان وقد تولعت باللهاية « الحلمة الكاذبة » لدرجة انها كانت لا تنام الا وهي في فمها ، وقد افلحت مصاصة الحلوى قليلا . الا أن وضع المر (تشترى من العطار) على اللهاية مرة واحدة جعلها تقلع عن هذه العادة نهائيا .

ويعتقد الدكتور سبوك أن هذه الكوابح لا تفلح الا في جعل الطفل يائسا وانها لا تجدي مع صغار الاطفال او كبارهم . كما يعتقد انها تطيل بقاء العادة على الاغلب وتجعل الطفل يتشبث بها وأنه عندما تزال هذه الموانع او الكوابح فان الطفل سيعود الى سيرته الاولى بل ان استعمالها سيؤدي الى نشوء عادات أسوأ وأنه من الافضل لنا أن يمص الطفل اصبعه بدلا من أن يتعلم مص شفتيه أو لسانه (١٠) .

ويذهب المذهب نفسه العالم النفسي السلوكي واطسون (John B. Watson) وهو احد اشهر عالمين من علماء النفس ظهرا في القرن العشرين (العالم الاخر هو فرويد) . وقد جرب جميع أنواع الكوابح المذكورة فلم تثمر كما أنه يعتقد أن هذه الاساليب تتصف بالقسوة فهي تمنع الطفل من حك جلده اذا دعت الحاجة ، أو تعيقه عن طرد ذبابة أو بعوضة تضايقه (٣١) .

الخلاصــة :

المص لدى الطفل حاجة طبيعية . اما تثبيت المص على شكل الاصبع فأمر متعلم او مكتسب والقاعدة الذهبية في علاج مص الاصبع هي القيام بذلك في بدء نشوء العادة . افهم الاسباب المؤدية الى هذه العادة ثم اقض عليها . وعموما يجب تحسين ظروف الطفل ومعاملته ، وتشجيع النواحي الايجابية في سلوكه وشغل فراغه باللعب مع اقرانه وكذلك يديه وفمــه بعمل يعلي من قيمته في نظره ونظر الاخرين . واخيرا ، وليس آخرا ، اذا لم نهتد الى سبب المص أو اذا لم نفلح في علاجه خير لنا أن نترك الطفل يمص اصبعه من أن نحطم شخصيته وندمر صحته النفسيه وذلك بعقابه واتباع اساليب غير معقولة في العلاج . سيكبر الطفل يوما ما وسيقلع عن هذه العادة أو يجد بديلا لها يرضي عنه المجتمع . وكم من مصاصي الاصابع أصبحوا رجالا ناجحين في اعمالهم سعداء في حياتهم .

FOOTNOTES

(1) L. J. Bischof, Interpreting Personality Theories (New York : Harper and Row, 1964), p. 74.

(2) W. W. Bauer (ed.). Today's Health Guide (Chicago : Amer. Medical Association, 1955) p. 215.

(3) A. T. Jersild, Child Psychology (New Jersey : Prentice-Hall, 1968) p. 121.

(4) B. Spock, Baby and Child Care (New York : Pocket Books 1968) p. 219.

(5) Jersild, Op. Cit., p. 122.

(6) L. Postman, (ed.) Psychology in the Making (New York : Alfred A. Knopf, 1962) pp. 586-88.

(7) C. S. Hall and G. Lindzey, Theories of Personality (New York : Hohn Wiley, 1957) p. 52.

(8) Postman, Op. Cit., p. 592.

(9) Ibid., p. 631.

(10) Jersild., Loc. Cit.

(11) Postman., Loc. Cit.

(12) Ibid., pp. 636-37.

(13) A. Davis, and R. J. Havighurst. "Social Class and Color Differences in Child Training, "American Social Review., 1946, XI, 6. See also No. 15.

(14) Postman, Op. Cit., p. 637.

(15) B. Spock, Baby and Child Care (New York : Pocket Books, 1968) p. 221.

القوصي ، عبد العزيز ، **الصحة النفشية** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٩) ص ٢١٦

(17) L. Postman, Psychology in the Making (New York : Alfred A Knopf, 1962) p. 589.

القوصى : **المصدر نفسه**

(19) A. Fromme. The ABC of Child Care : The Parents Handbook (New York : Pocket Books, 1969) p. 296.

دوجلاس توم : **مشكلات الاطفال اليومية** ، ترجمة اسحق رمزي ، (القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٢) ص ١٠٤ — ١١٣ — انظر ايضا القوصى **المصدر نفسه** ، ص ٢١٧

(21) H. L. Ansbacher and R. R. Ansbacher (ed), The Individual Psychology of Alfred Adler (New York : Harper and Row, 1964) p. 387.

(22) S. J. Lewis "Thumb Sucking.", Journal of American Dentist Association, 1060 - 73.

(23) M. P. Honzik, "A Development Study of Thumb Sucking" (Unpublished Ms. at University of California Institute of Human Development, 1959). See also Postman, op. cit., p. 633.

(24) Spock. Op. Cit., p. 219.

(25) Jersild. Op. Cit., p. 123.

(26) L. F. Shaffer and E. J. Shoben Jr. The Psychology of Adjustment (Boston : Houghton Mifflin Co., 1956) p. 42.

(27) F. B. Simsarian "Self-Demand Feeding of Infants and Young Children in Family Settings," Mental Hygiene, 32, pp. 217-225. See also Jersild, Op. Cit., p. 123.

(28) Spock, Op. Cit., p. 220.

(29) E. Berne, A Layman's Guide to Psychiatry and Psychoanalysis (New York : Grove Press, Inc., 1962), p. 58.

(30) Spock, Op. Cit., pp. 222-224.

(31) Postman, Op. Cit., p. 594.



التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية

د. محمد علي الليسي *

١ ــ تقديم (١)

يحاول المؤلف في هذا البحث صياغة نموذج رياضي عام يفسر من خلاله عملية الانماء الاقتصادي التي أخذت مكانها او استحدثت في مصر خلال الثلاثين عاما المنتهية بانتهاء الربع الثالث من القرن الحالي . هذا فضلا عن استخدام هذا النموذج للتوصل الى بعض التوصيات التي قدم تسهم في دعم عمليات الانماء المستقبلة في مصر .

وسوف يتضمن البحث أولا تحليلا رياضيا لصياغة النموذج المقترح ثم من خلال هذا النموذج سوف نتناول بالتحليل المراحل التي مر بها الانماء الاقتصادي في مصر خلال هذه الفترة والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

(١) مرحلة اقتصاد السوق الحر ــ وتغطي الفترة التي سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

(٢) مرحلة اقتصاد السوق الموجه ــ وتغطي الفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٦٠) .

(٣) مرحلة الاقتصاد المخطط ــ وتغطي الفترة (١٩٦١ ــ ١٩٧٥) .

وسوف تخلص في النهاية الى بعض التوصيات التي قد تسهم في دعم عمليات الانماء المستقبلة في مصر .

٢ ــ الصياغة الرياضية

سوف نعتبر ــ بهدف التبسيط ــ أن الانتاج القومي في مصر والذي يرمز له بالرمز (ن) يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

(١) الانتاج الزراعي ويرمز له بالرمز ن ز

---

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت .

(٢) الانتاج الصناعي ويرمز له بالرمز $ن_{ص}$

(٣) انتاج قطاع الخدمات ويرمز له بالرمز $ن_{خ}$

اي ان :

$$ن = ن_{ز} + ن_{ص} + ن_{خ} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (١)$$

فاذا نظرنا الى الانتاج الزراعي ــ اي $ن_{ز}$ ــ لوجدنا انه يتأتى اساسا من دالة الانتاج الزراعي $د_{ز}$ على الصورة :

$$ن_{ز} = د_{ز} \left(س_{١ز} ، س_{٢ز} ، س_{٣ز} \right) \quad \cdots\cdots\cdots \quad (٢)$$

حيث $س_{١ز}$ هي كميـــة الارض المنزرعـــة ، $س_{٢ز}$ هـــي الموارد البشريـــة المستغلة في الزراعة ، $س_{٣ز}$ هي راس المال الموجه لقاطع الزراعة والتـــي تنطوي ايضا على الفن الزراعي المستخدم (اي أن $س_{٣ز}$ تدل على الاستثمار الزراعي فيما يسمى بالتوسع الراسي) .

الا ان كميـــة الارض المنزرعة $س_{١ز}$ هـــي في اواقع متغير يخضع بـــدوره لدالة اخرى يمكن تسميتها بدالة الاستصلاح الزراعي ويمكن وضعها بالشكل التـــالي :

$$س_{١ز} = د_{س١ز} \left(\bar{س}_{ز} ، \bar{\bar{س}}_{ز} \right) \quad \cdots\cdots\cdots \quad (٣)$$

حبث $\bar{س}$ ترمز الى الموارد الطبيعية المتاحة ، $\bar{\bar{س}}$ ترمز الى راس المال الموجه لاستصلاح الاراضي (اي ان $\bar{\bar{س}}$ تدل على الاستثمار الزراعي فيما يسمـــى بالتوسع الافقي) . ومن الطبيعي ان تعتمد الدالة $د_{س١ز}$ على نوعية الاراضي المراد استصلاحها . ويتضح من المعادلتين (٢) ، (٣) الدور الرئيسي الذي يلعبه راس المال في الانتاج الزراعي سواء عن طريق مساهمته في التوسع الافقي أو في التوسع الراسي .

وفي الواقع يمكن افتراض اي شكل مناسب للدوال السابقة سواء كانت خطية او غير خطية . فاذا كانت هذه الدوال خطية فتأخذ الصورة الاتية :

$$\text{ن}_{\text{ز}} = \text{أ}_{1}\,\text{س}_{1\text{ز}} + \text{أ}_{2}\,\text{س}_{2\text{ز}} + \text{أ}_{3}\,\text{س}_{3\text{ز}} \quad \ldots\ldots (٤)$$

$$\text{س}_{1\text{ز}} = \bar{\text{أ}}\,\bar{\text{س}}_{\text{ز}} + \bar{\bar{\text{أ}}}\,\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{ز}} \quad \ldots\ldots (٥)$$

وبالتعويض عن قيمة $\text{س}_{1\text{ز}}$ من المعادلة (٥) في المعادلة (٤) فان :

$$\text{ن}_{\text{ز}} = \text{أ}_{1}\,(\bar{\text{أ}}\,\bar{\text{س}}_{\text{ز}} + \bar{\bar{\text{أ}}}\,\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{ز}}) + \text{أ}_{2}\,\text{س}_{2\text{ز}} + \text{أ}_{3}\,\text{س}_{3\text{ز}} \quad \ldots\ldots (٦)$$

واذا كانت هذه الدوال غير خطية أمكن وضعها على صورة دوال كوب ــ دوجلاس المتجانسة من الدرجة الاولى على الصورة :

$$\text{ن}_{\text{ز}} = \text{س}_{1\text{ز}}^{\,\text{هـ}1} \cdot \text{س}_{2\text{ز}}^{\,\text{هـ}2} \cdot \text{س}_{3\text{ز}}^{\,\text{هـ}3} \quad \ldots\ldots (٧)$$

$$\text{س}_{1\text{ز}} = (\bar{\text{س}}_{\text{ز}})^{\bar{\text{هـ}}} \cdot (\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{ز}})^{\bar{\bar{\text{هـ}}}} \quad \ldots\ldots (٨)$$

وبالتعويض بقيمة $\text{س}_{1\text{ز}}$ من المعادلة (٨) في المعادلة (٧) نحصل على المعادلة الاتيـــة :

$$\text{ن}_{\text{ز}} = (\bar{\text{س}}_{\text{ز}})^{\text{هـ}1 + \bar{\text{هـ}}} \cdot (\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{ز}})^{\text{هـ}1 + \bar{\bar{\text{هـ}}}} \cdot (\text{س}_{2\text{ز}})^{\text{هـ}2} \cdot (\text{س}_{3\text{ز}})^{\text{هـ}3} \quad (٩)$$

ولكي يتحقق شرط التجانس فان

$$2\,\text{هـ}1 + \text{هـ}2 + \text{هـ}3 + \bar{\text{هـ}} + \bar{\bar{\text{هـ}}} = 1 \quad \ldots\ldots (١٠)$$

فاذا استخدمنا نفس الأسلوب السابق بالنسبة للانتاج الصناعي فان الانتاج الصناعي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الاتية :

$$\text{ن}_{\text{ص}} = \text{د}_{\text{ص}}\,(\text{س}_{1\text{ص}}\,،\,\text{س}_{2\text{ص}}\,،\,\text{ن}_{\text{ز}}) \quad \ldots\ldots (١١)$$

حيث $\text{د}_{\text{ص}}$ هـي دالة الانتـاج الصناعي ، $\text{س}_{1\text{ص}}$ ترمز الـى راس المـال المتوفر للصناعة ، $\text{س}_{2\text{ص}}$ ترمـز الـى المـوارد البشريـة ، $\text{ن}_{\text{ز}}$ ترمز الـى الانتاج الزراعي (كما سبق واشرنا) .

وتوضح الدالة $\text{ن}_{\text{ص}}$ اهمية راس المال للانتاج الصناعي كما تبين اعتماد الانتاج الصناعي على الانتاج الزراعي بطريقة مباشرة وذلك نظرا لطبيعة الصناعة المصرية وهيكلها والذي يعتمد اساسا على الانتاج الزراعي الامر الذي لا ينطبق على قطاع الزراعة (٢) وذلك لعدم وجود التشابك الكافي بعد بين الزراعة والصناعة من حيث تأثير القطاع الثاني على القطاع الاول . الا أن تأثير الصناعة على الزراعة قد يظهر في الواقع بصورة غير مباشرة وذلك عن طريق تأثير لصناعة على الانتاج القومي ككل ومن ثم على مقدار الفائض الذي يمكن ان يتحول بصورة أو أخرى الى راس مال يخصص بدوره الى قطاع الزراعة .

أما بالنسبة للموارد البشرية $\text{س}_{\text{٢ص}}$ فيمكن افتراض انها دالة في الموارد البشرية المتاحة $\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}}$ والاستثمار في مجال التدريب والتعليم ونقل التكنولوجيا $\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}}$. أي أن :

$$\text{س}_{\text{٢ص}} = \text{د}\,\text{س}_{\text{٢ص}}\left(\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}} ، \bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}}\right) \cdots\cdots\cdots \quad (١٢)$$

وسنفترض ايضا بالنسبة للانتاج الصناعي نفس شكل الدوال السابقة . ففي حالة الدوال الخطية تأخذ دالة الانتاج الصناعي الشكل الاتي :

$$\text{ن}_{\text{ص}} = \text{ب}_{١}\,\text{س}_{\text{٢ص}} + \text{ب}_{٢}\,\text{س}_{\text{٢ص}} + \text{ب}_{٣}\,\text{ن}_{\text{ز}} \cdots\cdots\cdots \quad (١٣)$$

$$\text{حيث}\quad \text{س}_{\text{٢ص}} = \bar{\bar{\text{ب}}}_{٢}\,\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}} + \bar{\text{ب}}_{٢}\,\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}} \cdots\cdots\cdots \quad (١٤)$$

وبالتعويض عن قيمة $\text{س}_{\text{٢ص}}$ من المعادلة (١٤) في المعادلة (١٣)

$$\therefore\ \text{ن}_{\text{ص}} = \text{ب}_{١}\,\text{س}_{\text{١ص}} + \text{ب}_{٢}\left(\bar{\text{ب}}_{٢}\,\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}} + \bar{\bar{\text{ب}}}_{٢}\,\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}}\right) + \text{ب}_{٣}\,\text{ن}_{\text{ز}} \cdots \quad (١٥)$$

.... (١٥) وفي حالة الدوال غير الخطية فان :

$$\text{ن}_{\text{ص}} = \text{س}_{\text{١ص}}^{\text{و}١} \cdot \text{س}_{\text{٢ص}}^{\text{و}٢} \cdot \text{ن}_{\text{ز}}^{\text{و}٣} \cdots\cdots\cdots \quad (١٦)$$

$$\text{حيث}\quad \text{س}_{\text{٢ص}} = \left(\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}}\right)^{\bar{\text{و}}} \cdot \left(\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}}\right)^{\bar{\bar{\text{و}}}} \cdots\cdots \quad (١٧)$$

وبالتعويض عن قيمة $\text{س}_{\text{٢ص}}$ من المعادلة (١٧) في المعادلة (١٦) تحصل :

$$\text{ن} = \left(\text{س}_{\text{١ص}}\right)^{\text{و}١} \cdot \left(\bar{\text{س}}_{\text{٢ص}}\right)^{\bar{\text{و}}+\text{و}٢} \cdot \left(\bar{\bar{\text{س}}}_{\text{٢ص}}\right)^{\bar{\bar{\text{و}}}+\text{و}٢} \cdot \left(\text{ن}\right)^{\text{و}٣}_{\text{ز}} \quad (١٨)$$

ولكي تكون المعادلة (١٨) متجانسة من الدرجة الاولى فان :

و١ + ٢و٢ + و٣ + وَ + وً = ١ .... (١٩)

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه يعتمد أساسا على انتاج كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي اي ان :

نخ = ء زص (ن ز ، ن ص) .... (٢٠)

ويمكن تعويض بقيمة ن من المعادلة (٢٠) في المعادلة (١)

∴ ن = ن ز + ن ص + ء زص (ن ز ، ن ص) .... (٢١)

ومن هنا نستنتج أن كل ما يلزمنا في تحليل الانماء الاقتصادي في مصر (٣) هو دراسة ن ز ، ن ص. ويجدر التنويه هنا أن النموذج السابق لا يأخذ في اعتباره دور العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والذي لا شك يمكن ادخاله في النموذج الا انه سوف يزيد التحليل تعقيدا غير انه لن يغير في جوهره .

ويمكن الحصول على جميع المعاملات في نماذجنا السابقة باستخدام تحليل الارتداد على البيانات المتوفرة للحقبات الزمنية في الفترة موضع الدراسة .

٣ ــ مراحل الانماء الاقتصادي في مصر

٣ ــ ١ : مرحلة اقتصاد السوق الحر : تميزت هذه المرحلة بالسمات الاساسية الاتية :

(١) كان الاقتصاد معتمدا اساسا على ميكانيكية السوق .

(٢) كان وزن الانتاج الزراعي في الناتج القومي كبيرا ــ ٤٢٪ في عام ١٩٤٥ مثلا (٤) ــ وقد كان حجمه شبه ثابت وذلك لعدم انسياب الاستثمارات الى هذا القطاع سواء لتحقيق التوسع الافقي او الراسي .

(٣) تزايدت الضغوط السكانية في هذا القطاع مما ادى الى ظهور وتزايد حجم البطالة المقنعة فيه .

(٤) كان وزن القطاع الصناعي صغيرا نسبيا (١٢ ٪ من الناتج القومي عام ١٩٤٥) وكانت انتاجية العامل فيه منخفضة والاساليب التقنية المستخدمة بدائية .

(٥) كان قطاع الخدمات بدائي ، وانتاجية العامل فيه منخفضة ما عـــدا قطاع التجارة الخارجية والتي هيمنت عليه البنوك وشركات التأمـــين الاجنبية .

(٦) وجهت الاستثمارات رغم ضآلتها النسبية ـــ سعيا وراء تحقيق أقصى الارباح ـــ وجهات خاطئة لا تدعم عمليات الانماء حيث كان التركيز على شراء الاراضي الزراعية وبناء العقارات .

(٧) لم توجد سياسات محددة أو واضحة المعالم للانماء الاقتصادي وذلـــك اعتمادا على ميكانيكية السوق الحر وعدم التدخل من جانب الدولة الا في الحدود الدنيا .

(٨) لم يتعد معدل النمو كثيرا معدل نمو السكان مما جعل دخل الفرد شبه ثابت .

ان السمات التي ميزت مرحلة اقتصاد السوق الحر يمكن التنبؤ بها تماما باستخدام النماذج الرياضية سابقة الذكر . فالانتاج الزراعي $ن_ز$ حيث :

$$ن_ز = ف_ز \left(س_{1ز} ، س_{2ز} ، س_{3ز}\right)$$

لم ينم أو كان شبه كاذب لثبات $س_{1ز}$ لعدم توجيـــه ايـــة استثمارات للتوســـع

الأفقي (٥) ـــ اي نحو استصلاح الاراضي طبقا للدالة (١٣) ـــ وكذلك لعـــدم توجيه استثمارات للتوســـع الراسي بتحســـين التكنولوجيا الزراعية والتي تنعكس في $س_{2ز}$. ان زيادة الموارد البشرية $س_{3ز}$ في هذه الحالة لا يمكن أن

تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي وذلك لثبات المعاملات الفنية في الانتاج الزراعي المصري ووصول النسبة بين الموارد البشرية والاراضي الزراعية الى حدها الاقصى الامر الذي تتحول فيه الاضافات الى $س_{3ز}$ الى بطالة مقنعة وهو ما حدث بالفعل (٦) .

فاذا انتقلنا الى قطاع الصناعة حيث

$$ن_ص = ف_ص \left(س_{1ص} ، س_{2ص} ، ن_ز\right)$$

لوجدنـــا أن صغـــر حجـــم الاستثمار في كـــل من $س_{1ص}$ ، $س_{2ص}$ مع ثبات

ن   ادى لى نمو الانتاج الصناعي بمعدل بطيء لم يؤثر كثيرا على معدل نمو الناتج القومي حيث كانت نسبة مساهمة الناتج الصناعي فيه ضئيلة نسبيا (٧) . ويجدر بالذكر أن الدولة قد أحجمت عن الاسهام في مشروعات صناعية كبيرة نستطيع ان تقود عمليات الانماء فضلا عن عدم قيامها بانشاء العديد من مشروعات الهياكل الاساسية كالنقل والمواصلات والاتصال والقوى وغيرها في مرحلة مثلت كل هذه المشروعات ضرورة اقتصادية وهي بطبيعتها ومتطلباتها تفوق امكانيات الاستثمار الخاص المحلي فضلا عن عدم امكانية تجزئة هذه المشروعات .

اما بالنسبة لانتاج قطاع الخدمات ن   حيث

نخ = زص (نز ، ن ص)

فانه دالة في كل من الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي وبالتالي فانه — منطقيا — لا بد وأن يتميز بمعدل نمو شديد الانخفاض .

وبالتالي فان معدل النمو التجميعي في تلك الفترة كان منخفضا بحيث لم يتعد كثيرا معدل النمو السكاني مما ترتب عليه ثبات دخل الفرد . ويجدر بالذكر أن هذا الدخل لم يزدد خلال النصف الاول من القرن العشرين بكامله الا بحوالي ٥ ٪ فقط (٨) .

٣ — ٢ : مرحلة اقتصاد السوق الموجه : لقد بذلت محاولات كثيرة منذ قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ لتحسين الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر . وخلال السنوات المتبقية من عقد الخمسينيات اتسم الاقتصاد المصري في هيكله وادارته ونموه بالسمات الاساسية الاتية :

(١) تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي عن طريق السياسات الضريبية والائتمانية فضلا عن ظهور العديد من القوانين المنظمة لدور القطاع العام في هذا المجال .

(٢) انشاء العديد من المؤسسات التي تعمل على التنسيق بين مجهودات الانماء واهمها المجلس القومي للانتاج والمؤسسة الاقتصادية والهيئة العامة لبرنامج السنوات الخمس .

(٣) تزايد تدفق تيار الاستثمارات العامة وتزايد نصيبها النسبي في الدخل القومي (٩) وكذلك في اجمالي الاستثمار . ولقد تزايد وضوح هذا الاتجاه في مجال الصناعة خصوصا بعد قرارات التمصير في عام ١٩٥٧ .

(٤) تطور الفن الانتاجي تدريجيا في قطاع الصناعة بينما ظل ثابتا الى حد كبير في القطاع الزراعي .

(٥) تزايدت مساهمة الصناعة في الناتج القومي بحيث أصبحت حوالي ٢٠ ٪ منه عام ١٩٦٠ (١٠) ، وقدر المعدل السنوي للنمو في هذا القطاع بحوالي ٦ ٪ خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٥٨) .

(٦) كان معدل النمو الاجمالي ٦ ٪ سنويا ، ومع أخذ معدل الزيادة السكانية في الحسبان يكون صافي النمو حوالي ٥ر٣ ٪ سنويا (١١) .

(٧) لم تكن المؤسسات القائمة على التنسيق بين السياسات الاقتصادية والبرامج المختلفة كافية مما استوجب ادخال اسلوب جديد في الادارة الاقتصادية على المستوى القومي ليحل التخطيط الاقتصادي الشامل محل التخطيط الجزئي .

لقد قدر واضعو السياسة الاقتصادية في مصر في هذه المرحلة اهمية دور الاستثمار في قطاع الصناعة ، فبدأوا بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال ثم قاموا بعد ذلك بالدراسة والتنسيق بهدف تحديد المجالات الاستثمارية الاكثر دعما للانماء الاقتصادي .

واذا رجعنا في نماذجنا السابقة الى دالة الانتاج الصناعي والتي تأخذ الصورة :

$$ن_ص = د_ص (س_{١ص} ، س_{٢ص} ، ن_ز)$$

نجد ان الدولة قد وجهت الاهتمام الاكبر نحو زيادة $س_{١ص}$ الامر الذي انعكس مباشرة على معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي ، حيث كان المعدل السنوي لنمو $ن_ص$ هو ٦ ٪ كما سبق ذكره . وفي رأينا أنه لم يعط الاهتمام الكافي في هذه المرحلة لدور $س_{٢ص}$ اي لدور الموارد البشرية وانمائها بالاستثمار فيها عن طريق التدريب ونقل التكنولوجيا كما هو موضح في المعادلتين (١٤) ، (١٧) . كذلك شكلت $ن_ز$ في نموها المحدود قيدا شديدا على نمو $ن_ص$. فاذا اضفنا الى ذلك امكانية زيادة $س_{١ص}$ عن طريق زيادة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية لوجدنا انه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو بالنسبة للمتغير $ن_ص$ تفوق المعدلات المحققة فعلا .

وفي مجال الانتاج الزراعي حيث

$$ن_ز = د_ز(س_{١ز} ، س_{٢ز} ، س_{٣ز})$$

اقتصر الاهتمام على زيـــادة $س_{٣ز}$ اي علـــى التوسيع الراسي باستحداث تحسيات طفيفة في مجال التكنولوجيا الزراعية ، أما $س_{١ز}$ فلم تتغير كثـــيرا لعدم الاهتمام حقيقة بالتوسـع الافقي في الزراعة وذلك عن طريق زيادة الرقعة الصالحة للزراعة (١٢) . ولذلك كان معدل النمو السنوي في $ن_ز$ اقل من معدل النمو السنوي للناتج القومي ن . لقد كان النمو السريع نسبيا هو في $س_{٢ز}$ الا انه لما كان هناك فن انتاجي شبه ثابت ومعدلات منخفضة جدا لتراكـم الراسمالي في القطاع الزراعي أدى هذا النمو السريع نسبيا في $س_{٢ز}$ الى ظهور وتفاقم ظاهرة البطالة المقنعة .

ورغم تباطؤ معدل النمو في قطاع الزراعة عن نظيره في قطاع الصناعة فان معدل النمو السنوي في الاقتصاد القومي كان يناظر مثيله في القطـــاع الصناعي . ولا يتأتى هذا بالطبع الا بتحقيق معدل نمو في انتاج قطاع الخدمات — اي $ن_خ$ — يفوق معدل النمو في قطاع الصناعة ومن باب أولـــى معدل النمو في قطاع الزراعة . ولا شك أن هذا يؤدي بالضرورة الى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري .

٣ — ٣ : مرحلة الاقتصاد المخطط : تميزت هذه المرحلة في الاقتصـــاد المصري — في هيكله وادارته ونموه — بالسمات الاساسية الاتية :

(١) استحداث تغييرات اساسية في هيكل الاقتصاد المصري في مجال الملكية كانت محصلتها تأميم جميع البنوك وشركات التأمين والمشروعات التـــي تعمل في الصناعات الاساسية والثقيلة وبعض المشروعات التي تعمل في الصناعات الخفيفة فضلا عن تجارة الاستيراد ومعظم تجارة التصدير . وترتب على كل ذلك ملكية الدولة للجزء الاعظم من القطاع الصناعي (١٣) فضلا عن تقديم الجزء الاكبر من التكوين الراسمالي السنوي (١٤) .كذلك استحدثت تغييرات كثيرة في هيكل الملكية الزراعية وفي نظام الادارة في قطاع الزراعة (١٥) كما ادخلت العديد من التغييرات في مجال ادارة الصناعة (١٦) .

(٢) كان معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي ٢ر٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الاولى — اي خلال النصف الاول من الستينيات — بينما كان المعدل المناظر في الصناعة ٥ر١٢٪ ومعدل النمو السنوي الاجمالي ٥ر٦٪ . وبأخذ معدل النمو السكاني في الحسبان يصبح معدل النمو الصافي خلال هذه الفترة ٨ر٣٪ سنويا (١٧) .

(٣) تباطأت معدلات النمو خلال السنوات الثلاث الاولى التي تلت انتهاء الخطة الخمسية الاولى لعدم التوازن في الهيكل الانتاجي كما ترتب على ذلك من تطبيق سياسة انمكاشية بالاضافة الى الظروف الجوية السيئة التي تعرضت لها البلاد عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ثم حرب يونيو ١٩٦٧ وما نشأ عنها من تدمير فضلا عن توقف استخراج البترول من سيناء وفقد بعض المحاجر فيها وكذلك حصيلة رسوم المرور في قناة السويس .

(٤) استحدثت خلال العامين الاخيرين من فترة الخطة العشرية دفعة قوية في النشاط الاقتصادي واتبعت سياسة توسعية ترتب عليها نمو الدخل القومى بحوالي ٦٪ عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ؛ ٧٪ عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . واذا ما أخذنا معدل النمو السكاني في الحسبان نجد أن معدل النمو الصافي لم يتعد ١٪ سنويا خلال النصف الثاني من الستينيات .

(٥) تراوح معدل النمو الاجمالي السنوي ما بين ٥٪ ، ٧٪ خلال السنوات الثلاث الاولى من السبعينيات الا ان هذا المعدل قد انخفض كثيرا في عام ١٩٧٤ حيث بلغ ١ ٪ ؛ الا ان الصورة قد تحسنت منذ عام ١٩٧٥ (١٨)

(٦) تغير هيكل توزيع الاستثمارات حيث تناقص النصيب النسبي للزراعة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية بينما تزايد النصيب النسبي للخدمات وثبت نصيب الصناعة . ولقد اصبحت مساهمة القطاع الخاص في التراكم الرأسمالي لا تذكر حيث أصبحت مثلا ٣ر٤٪ عام ١٩٧٤ .

(٧) اختارت مصر منذ بداية الستينيات التخطيط كأسلوب لادارة الاقتصاد القومي والادارة الاساسية اتلي استخدمت هي الميزانية السنوية حيث تشمل على توزيع الاستثمارات طبقا لمتطلبات الخطة . ومع نمو القطاع العام اصبحت هذه الاداة اكثر فعالية . وقد حددت استراتيجية الانماء خلال فترة الخطة العشرية كما يلي :

أ — تحقيق انماء متجدد ذاتيا .

ب — المحافظة على التوازن بين القطاعات .

جـ — خفض الاعتماد على الواردات ودعم الصادرات .

ولقد استهدف التخطيط تحقيق عملية انماء متوازنة رغم اعطاء الصناعة دفعة اكبر نسبيا وذلك لتلكؤها قبل الثورة عن القطاعات الاخرى . غير أن الاستمرار طويلا في هذا الاتجاه قد تمخض عن بعض المشاكل تمثلت اساسا في عدم الاهتمام الكافي بالانتاج الزراعي مما انعكس بدوره على انتاج قطاعي الصناعة والخدمات . فضلا عن ذلك فان التخطيط في مصر كأسلوب للانماء انتابته الكثير من جوانب الضعف والتي اهمها عـدم استمراريته — حيث لم توضع خطة شاملة متوسطة الاجل منذ انتهاء الخطة الخمسية الاولى حتى الان — وعدم وجود الهياكل التخطيطية الكفء في كافة المراحل التخطيطية (١٩) .

(٨) ادخل اسلوب التخطيط الشامل لادارة الاقتصادي المصري نتيجة للكثير من المشاكل والصعوبات التي نجمت عن الاختناقات واعناق الزجاجات التي تمخض عنها عدم التنسيق أو سوئه بين القطاعات والمتغـيرات المتعددة في الاقتصاد المصري . ورغم ذلك فقد ووجه التخطيط في مصر بالكثير من المشاكل ونقاط الضعف والتي تزايدت مع مر الزمن مما تمخض عن بذل جهود ضخمة منذ عام ١٩٧٤ حتى الان تستهدف اجراء تغييرات اساسية في كيفية ادارة الاقتصاد المصري . وقد انصبت هذه التغييرات على ادخال بعض نواحي اللامركزية وخلق ودعم المنافسة بين المشروعات وزيادة الاهتمام بالحوافز وتشجيع راس المال الخاص والعمل على زيادة دمج الاقتصاد المصري مع الاقتصاد العالمي .

وسوف نتناول الان تلك التطورات التي أخذت مكانها او استحدثت في الاقتصاد المصري او في معدلات النمو فيه خلال المرحلة الثالثة — اي مرحلة التخطيط الشامل — وذلك باستخدام النماذج الرياضية المقترحة سـابقا .

اذا ما رجعنا الى القطاع الصناعي لوجدنا انه قد اخذ دفعة قوية وذلك بزيادة حجم س ا م بمعدلات كبيرة وهو الامر الذي اصبح ممكنا بعد توقيع

مجال القطاع العام في الصناعة وكذلك في التراكم الراسمالي الاجمالي في المجتمع . غير ان معدل النمو المحقق في قطاع الصناعة والبالغ ٥ر١٢٪ سنويا خلال فترة الخطة الخمسية الاولى كان معدل نمو انتقالي فقط ولم يكن معدل نمو مستقر طويل الاجل وذلك لعدم توافر المدخلات الأخرى لدالة الانتـاج الصناعي والتي تشمل الكوادر البشرية الملائمة وخصوصا بعد التغيـيرات الجذرية المستهدفة في التكنولوجيا الصناعية فضلا عن عدم قدرة قطاع الزراعة على مواكبة النمو المستهدف في القطاع الصناعي والذي كان سببه اساسا

الضالة النسبية للاستثمارات في قطاع الزراعة وخاصة الممثلة بالجزء $س_{ز}$ في المعادلة (٣) .

وفي الواقع أن تحقيق معدل النمو المرتفع هذا في قطاع الصناعة لم يأخذ في اعتباره تأثير ذلك في الاجل الطويل على معدلات النمو في القطاعات الاخرى ، وهو الامر الذي يفسر الكثير من المشاكل التي تواجه الانتاج الزراعي خاصة في الآونة الراهنة . ان دوال الانتاج **ك** ص ، **ك** ز ، **ك** خ تفترض أفضل الظروف لتعطي نتائجها المرجوة الامر الذي لم يتوفر خلال فترة التخطيط الشامل في مصر لسببين اساسيين هما :

(أ) انه لم يوجد الاتصال الكافي بين المخطط المركزي على مستوى الخطط التجميعية وبين الوحدات الصغيرة في القطاعات المختلفة مما ترتب عليه عدم وجود الادوات التصحيحية وبالتالي القرارات التصحيحية في الوقت المناسب .

(ب) ان الخطط كانت تبنى على دراسات جزئية دون وجود الربط الكافي بينها مما جعل عمليات التنسيق بينها للحصول على النتائج المثلى مستحيلة . وقد ظهرت آثار ذلك بوضوح أكبر مع تزايد تعقد الاقتصاد المصري وتزايد تشابك المتغيرات المكونة له مما ترتب عليه ظهور الكثير من الاختناقات ونواحي القصور بالعديد من الانشطة .

٤ ـ نتائـج وتوصيـات

(اولا) تتلخص النماذج التي استخدمت لتفسير مراحل الانماء الاقتصادي في مصر خلال الثلاثين عاما التي ابتدات بنهاية الحرب العالمية الثانية فيما يـلي :

$$ن = ن_{ز} + ن_{ص} + \dot{ك}_{زص} (ن_{ز} ، ن_{ص})$$

$$ن_{ز} = \dot{ك}_{ز} (س_{١ز} ، س_{٢ز} ، س_{٣ز})$$

$$س_{١ز} = \dot{ك}_{س١ز} (\bar{س}_{ز} ، \bar{\bar{س}}_{ز})$$

$$ن_{ص} = \dot{ك}_{ص} (س_{١ص} ، س_{٢ص} ، ن_{ز})$$

$$س_{٢ص} = \dot{ك}_{س٢ص} (\bar{س}_{ص} ، \bar{\bar{س}}_{ص})$$

(ثانيا) يتضح من دراسة النماذج السابقة انه لكي يحقق المخطط نموا متوازنا يجب عليه أن يراعي ما يلي :

أ ــ في المجال الزراعي يهتم بالتوسعات الافقية لزيادة حجم س١ز

ويوجه الاهتمام في نفس الوقت للتوسعات الراسية والتي تنعكس في س٢ز.

ان الانماء في قطاع الزراعة لا يجب أن يعطى اهمية ثانوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة حيث أن ذلك يتمخض عن الكثير من أعناق الزجاجات والاختناقات ويؤثر عكسيا على الانماء في قطاعي الصناعة والخدمات . هذا فضلا عن ظهور المشاكل المتمثلة في العجز في موازين المدفوعات وكذلك في التضخم .

(ب) في المجال الصناعي يجب أن يقدر دور الموارد البشرية في الانماء الاقتصادي (٢٠) وخاصة فيما يتعلق بالمنظمين ودورهم الاساسي في هذا المجال . هذا فضلا عن ضرورة تشجيع رؤوس الاموال لدورها الاساسي في قطاع الصناعة والذي لا يمكن أن تلعبه الا اذا توفرت حجوما دنيا منها وذلك نظرا لظاهرة عدم القابلية للتجزئة وكذلك بسبب زيادة درجة التشابك في الصناعة عنها في الزراعة .

(جـ) ان نموذجنا المقترح يؤكد ضرورة وجود ربط قوي بين انماء قطاع الخدمات من جهة وقطاعي الزراعة والصناعة من جهة أخرى وهو الامر الذي يجدر على المخطط أن يضعه دائما نصب عينيه . أما اذا سارت الامور دون وجود هذا الربط فان الاحتمال الاقوى حدوثه هو أن ينمو هذا القطاع بمعدل يفوق كثيرا معدل النمو في قطاعي الانتاج السلعي (٢١) مما يتمخض عنه الكثير من الضغوط التضخمية واعناق الزجاجات .

(ثالثا) يظهر من نموذجنا المقترح الدور الاساسي الذي يقوم به راس المال ومدى ضخامة الحجوم المطلوبة منه وذلك من أجل التوسع الافقي في الزراعة وكذلك التوسع الراسي فيها ، هذا فضلا عما هو مطلوب للتراكم الراسمالي بشقيه العيني والبشري في قطاع الصناعة . ولا شك ان هذا يشير الى أهمية معونات الانماء الدولية والدور الذي يمكن ان تلعبه في مجال الانماء الاقتصادي في الدول المتخلفة (٢٢) .

الهوامش

(١) يود الباحث أن يوجه خالص الشكر للاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية وللدكتور طفي لويز صيفين المدير بشركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية بالاسكندرية على قراءتهما لاصول هذا البحث ولتقديمهما للعديد من الاقتراحات البناءة والتي افادت الباحث كثيرا في صياغته للبحث في صورته الاخيرة .

(٢) على الاقل بنفس الدرجة .

(٣) في ظل هذه الافتراضات المبسطة .

(٤) الارقام الخاصة بمساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في هذه الفترة مأخوذة من محضرة للدكتور عمرو محي الدين بعنوان « التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة » ، **منشورات معهد الدراسات المصرفية** ، القاهرة ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ .

(٥) للتطورات التي أخذت مكانها او استحدثت في الرقعة الزراعية يرجع الى كتابنا : **التنمية الاقتصادية : الطبعة الثانية** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، جدول (٩ — ١) .

(٦) للتعرف على التطورات لسكانية في مصر وعلى الضغوط السكانية في القطاع الريفي يرجع الى : **المرجع السابق ذكره** ، ص ١٨٤ — ١٨٥ ، وللتعرف على حجم البطالة المقنعة في هذه الفترة يرجع الى محاضرة الدكتور عمرو محى الدين **السابقة الذكر** .

(٧) يرجع في ذلك مثلا الى :

U.N. Statistics of National Income and Expenditure, Statistical Papers, Series H, No. 3, table 3.

(٨) دكتور محمد زكي شافعي ، « الانماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » **مصر المعاصرة** ، أكتوبر ١٩٦٨ .

(٩) لقد ارتفع معدل الانفاق الاستثماري الحكومي من ٣٫٩٪ من الدخل القومي في عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ بحيث أصبح ٩٫٩٪ منه في عام ١٩٥٩/١٩٦٠ . هذه النسب مبنية على أساس الارقام المأخوذة من :

a - N.B.E., Economic Bulletin, 1961, No. 4.
b - N.B.E., Economic Bulletin, 1962, No. 1.

(١٨) يرجع الى :

a - U.N., World Economic Survey, 1972, Current Economic Development, p. 92.

b - N.B.E., Economic Bulletin, 1974, No. 4, p. 229.

c - N.B.E., Economic Bulletin, 1975, No. 4, p. 370.

(١٩) مراحل اعداد البيانات ، واعداد الخطة ، وتنفيذ الخطة ، ومتابعة الخطة وتقييمها .

(٢٠) راجع مقالنا : « دراسة تحليلية لدور الموارد البشرية في الانماء الاقتصادي » ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، جامعة لاسكندرية ، ١٩٧٧ ، العدد الثاني ، يرجع كذلك الى مقالنا باللغة الانجليزية في نفس المجلة ونفس العدد والمعنون :

"A Quantitative Approach to the Allocation/Development Problem of Human Resources For Optional Economic Growth".

(٢١) وهو ما قد حدث فعلا في مصر في السنوات الاخيرة .

(٢٢) يرجع الى مقالنا : « المعونات الدولية والانماء الاقتصادي » ، **مجلة كلية الحقوق** ، جامعة الاسكندرية ، تحت الطبع .

ندوة العدد

ندوة العدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وتمشيا مع ذلك تلتقي المجلة في هذا العدد في حوار مفتوح مع عدد من المفكرين لبحث موضوع **التعاون الاقتصادي الخليجي** .

ويشارك في هذه الندوة كل من **الدكتور حازم الببلاوي** رئيس ادارة الابحاث الاقتصادية بوزارة المالية / الكويت ، **والدكتور محمد هشام خواجكية** من قسم الاقتصاد في جامعة حلب ، والدكتور **فهد الراشد** من قسم ادارة الاعمال بجامعة الكويت . والدكتور محمود عبد الفضيل ، والدكتور حسن بلخى ، والدكتور فؤاد السالم .

وقد حرر الندوة ونظمها **الدكتور اسكندر النجار** من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت .

التعاون الاقتصادي الخليجي

تنظيم وتحرير : د. اسكندر النجار *

د. اسكندر : تعاني الدول الخليجية من جملة مشاكل اقتصادية متشابهة يتمثل اهمها في :

١ ــ **اختلال الهياكل الاقتصادية** سواء على مستوى عناصر الانتاج حيث يتوفر رأس المال وتفتقر العناصر الاخرى باستثناء النفط ، أو على مستوى قطاعات الانتاج حيث يسود قطاع النفط وتتخلف القطاعات الاخرى ، أو على مستوى المنتجات الرئيسية حيث تسود سلعة النفط .

٢ ــ **التبعية الاقتصادية** ، اولا على مستوى التجارة الخارجية حيث تتركز الصادرات في سلعة النفط وعائداتها التي تشكل العصب الرئيسي للنشاط الاقتصادي تخضع لعوامل خارجية تتمثل في ظروف العرض والطلب الدوليين . او على مستوى الواردات حيث الاعتماد المفرط على الاسواق الاجنبية لسعر حاجتها من سلع استهلاكية وانتاجية تتأثر تكلفتها بظروف العرض والطلب ، الخارجية ايضا . واسعار العملات بالاضافة الى أنها قد تستخدم كوسيلة للمساومة أو الضغط الخارجي ، ومن ناحية أخرى نجد أن الاعتماد على الدول المتقدمة اخذ في التزايد كمنفذ لتوظيف ما يدعى بالفوائض النفطية . بما في ذلك من مخاطر تتضمن التقلب في أسعار العملات ومعدلات التضخم ، وتغير اسعار الفائدة ، وأخيرا مخاطر الحد من حرية التصرف بها ، ان لم يكن الحجز عليها .

واخيرا تتمثل التبعية في الاعتماد المفرط على عنصر العمل المستورد الذي ادى الى تغير الطبيعة السكانية في هذه الدول ، حيث ظهرت مجتمعات متعددة ، وما قد يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة .

٣ ــ وسمة اخيرة تتسم بها هذه الدول وهي **ضيق السوق الواحد ومحدودية الطاقة الاستيعابية** ، والسؤال الاساسي الذي نود أن ننطلق منه هو أنه على الرغم من اقتناعنا بأهمية التعاون الاقتصادي فهل سيساعد هذا التعاون على حل مشاكل هذه الدول ؟

---

* استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت

وان كان سيساعد ، فما هي السياسات المقترحة في هذا المجال ؟ وايضا ، ما هي العوائق التي تعترض سبيل تحقيقه وكيفية التغلب عليها ؟

وقبل أن ندخل في هذا الموضوع علينا أن نحدد الدول الخليجية التي نرى اقامة اندماج فيها ، أولها ، والاسباب الداعية لذلك اذا ـ ذلك يحدد طبيعة اطار الاندماج الاقتصادي .. هل مثلا ستدخل العراق ، السعودية ، أو نستبعدها .. الامر الذي سيؤثر على نوعية الاندماج المقترح .. اي من الدول الخليجية يجب أن يشملها الاندماج الاقتصادي ؟

د. حازم : ارى ان دول الخليج تواجه مشكلة أخطر من هذا ، وهي الاندماج الداخلي ، وهو انه لا بد أن تواجه مشكلة سكانية بجراة ووضوح تام .. لا تختلف هذه المشكلة عن التي واجهتها أمريكا ، وهي وجود موارد دون سكان ، فلا بد من وجود سياسة قاطعة وواضحة فيما يتعلق بسياسة سكانية داخلية ، وانا ارى أن هذا أمر يرتبط بالاندماج الداخلي أولا ، فهذه الدول طالما انها تقيم التفرقة بين وطنيين ومقيمين ، ودون وضوح فكري كامل عن الحدود التي ستصل اليها هذه السياسات ، وحلول كلها مؤقتة ، وانها تنتهي بحل مشاكل دون أن تضع سياسة نهائية لوضع المقيمين وحجمهم ومدى اندماجهم ، ومدى ارتباطهم فأنا أرى أن الحديث عن الاندماج بين دول الخليج لعله يكون مرحلة لاحقة قبل أن توضح هذه الدول سياستها ، بشكل واضح ، عن الاندماج الداخلي .

د. عبد الفضيل : تعليقا على كلام الدكتور حازم ، أعتقد أنه لا تعارض كبير بين طرح فكرة التعاون على مستوى بلدان الخليج ، وربطها بأي عملية اندماج داخل القطر الخليجي الواحد ، بمعنى انه اذا كان هناك مشكلة توضيح طبيعة السياسة السكانية أو سياسة القوى العاملة خلال مرحلة قادمة ، سواء تتحول المنطقة الى منطقة خدمات او منطقة صناعية ، فتوحيد المفهوم والسياسات ازاء القضية السكانية وقضية الايدي العاملة ضروري في المرحلة القادمة ، بمعنى اذا كانت هناك مشكلة كما طرحها الدكتور حازم فأعتقد انه في مرحلة قادمة تطرح القضيتان في آن واحد ، بمعنى الا تتناقض السياسات السكانية في منطقة الخليج ، بمعنى ، اننا نلاحظ الان اتجاهين في القضية السكانية ، **الاول** يقدم على تحديد معدلات النمو بحد معين من النمو السكاني . او بقبول نسبة معينة من العمالة الواحدة ، **والثاني** ، هو التوسع في الايدي العاملة الوافدة ولكن ليس بالضرورة أن تكون أيدي عاملة عربية . فاذا كان كل بلد خليجي سيأخذ خطا سكانيا مختلفا عن الاخر فهذا سيعقد العملية مستقبلا ، بمعنى ليس هناك مانع من أن تكون عملية الاندماج

الداخلي جزءا من تصور أو تنسيق على مستوى بلدان الخليج ، حتى لا تحدث تناقضات في المستقبل بين هذه الاقطار والسياسات القطرية .

د. هشام : انا أعتقد أن الاندماج الاقتصادي الخليجي يجب أن يشمل الكويت والامارات ، وقطر والبحرين ..

د. اسكندر : هل انتهينا أولا من المشكلة السكانية ، فانهـا اصبحت سابقة على اي الدول ستدخل التنظيم .

د. حسن : المنطقة تعاني من انخفاض سكاني (شخصين في الكيلو في بعض الدول) وهناك تناقض بين الكثافة السكانية وخطط التنمية التـي سنعملها في المنطقة .. اذا ما اتبعت دول المنطقة سياسة سكانية تؤدي الى الارتفاع في الكثافة السكانية فان عملية الاستمرار في التنمية ستكون عملية مبتورة . فالتمييز بين المواطن والوافد لا يؤدي الى الاحتفاظ بالوافد ، فهذا الاخير يأتي فترة معينة الى ان يجمع المدخرات ثم يعود لبلده أو بلد آخر ، ويحل محله وافد آخر . وهنا تكون العمليـة الانتاجية والارتباط بها عملية متقطعة . والسؤال كيف تحل هذه المشكلة ، هل تعطى الجنسية فورا ؟ أو باعطاء الاقامـة الدائمة ؟ ومـا الحقوق المترتبة للوافـد المستمر الاقامـة والالتزامات التي يلتزم بها .

وقد واجهت امريكا هذه المشاكل ، وهي تحاول الان اجتذاب الطاقات الانتاجية من بقاع العالم ، يعطوهم مزايا مختلفة ويرتبون عليهم مسئوليات مختلفة .. دول المنطقة يمكن أن تستفيد من هذه التجارب وتحافظ علـى اجتذاب الخبرات الوافدة واستمراريتها في دعم عملية النتيجة الاقتصادية .

د. اسكندر : في امريكا اذا ذهبت كمهاجر فانك مستوعب من البداية ، الملاحظ هناك انه على الرغـم من ان القوى الوافدة هي عصب النشاط الاقتصادي فان الشعور بالانتماء منعدم ، ومصدر تصـرف البلاد المضيفة ، فانا عندما اعامل كمرتزق اشعر انه يمكن الاستغناء عني في أي وقت دون اي شيء .. قد اكون مندفعا الى بلاد عربية بدافع العروبة ، واذا ما واجهنا التمييز ، فان ذلك سيؤثر كما تفضلت على خطط التنمية ، التي تحتاج معطيات تتصف بقدر من الاستقرار والاستمرارية .

والمجتمع المزدوج الذي سببته المشكلة السكانية يعطى آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية وايجابية . وفي الوطن العربي هناك ولاءات يمكن استخدامها ، فالمهم بصورة او بأخرى هو استخدام القوى الوافدة .

السؤال الان هل الافضل اتباع سياسة الاحلال أو الاستيعاب ؟

د. حازم : استمرارا على الحديث السابق ، في المدة القصيرة هناك امور صحيحة ، ولكنها غير صحيحة في المدة الطويلة ، فالنظرة للعامل حاليا كعنصر انتاج ولكنه ليس عنصرا في المجتمع ، هذا قد يستمر لفترة ــ ولكنها فترة غير طويلة ، فضلا عن انه ضار ، والسؤال الاساسي انه لا بد ان يكون هناك وضوح كامل فيمن يجب ان يغير جزءا من المجتمع ، وجزء من المجتمع يدخل في عنصر العمل ، تستطيع ان تجعل العمل الوافد عبارة عن قوة عمل في المدة القصيرة دون ان يعتبر جزء من المجتمع ، ولكنه غير ممكن حتى لــو لو فرضت انه سيستمر لفتــرة طويلة ، وكمثال ، بحكم الزمن انا ارى ان ذكريات هذه المنطقة قصيرة للاسف ، والتطلع للمستقبل يكون على التجربة الماضية والتجربة الماضية لا يزيد عمرها عن (٢٠) سنة ، وهذا بالنسبة لمن هو في منتصف الاربعينات او بعدها ، هذا عمل ذكرياته الاساسية في مكان آخر ، فمن الممكن لهذا ان يكون قوة عمل دون ان يصبح جزءا من المجتمع لكن اولادهم ، لا ينطبق عليهم ذلك .. فبعد (١٠٠) سنة مثلا ، الذي ولد في هذه المنطقة سيكون اكثر مطالبة واكثر ضغطا .. فالتفرقة التي نعتقدها في هذه المجتمعات بين ان يكون عضوا في قوة العمل وليس بالضروري ان يكون عضوا في المجتمع ــ ليس ــ الضروري ان تستمر في الــ (١٠٠) سنة القادمة .

اذن هناك قضية كثيرا ما نتجاهلها لانها حساسة ، فاذا كنا ســوف نستمر في وضع رؤوسنا « **اتحدث وانا وافد ، وليس لدي حساسية من هذا الامر ، لانني في منظمة دولية وراجع** » .

انما انا ارى ان من مصلحة الدول الخليجية ان تــرى الامور بوضوح وهو ان قضية اولى ، هي قوة العمل ، هل ستظل قوة عمل او تصبح جزءا من المجتمع ، الامر الاخر .. اذا وضحت السياسة السكانية فان كثيرا من الامور التي تؤخذ على انها مسلمات قد لا تعتبر كذلك ، اذا وجد من المصلحة ــ وهذا امر مشروع ــ ان توضع الحدود على حجم الوافدين ، اذن ينبغي ان توضع الحدود على مستوى الرفاهية التي تعني الان الخدمات ، وهذه تعني المزيد من الوافدين ومن ثم لا بد ان تكون هناك قضية (Inde-off) واضحة ــ مزيد من الرفاهية يعني مزيد من الوافدين ، حيث لا يمكن رفع مستــوى المعيشة دون تغيير التركيبة السكانية .

نحن كثيرا ما نقفز الى قضايا اكبر لانها اسهل .. دون ان نحل مشاكل انا ارى انها على خطوات من اقدامنا .. وهذا كله ابعادا على القضيــة الاساسية المطروحة ، وهي التعاون الخليجي ، فاذا وضح هذا فانا ارد على سؤالك الاول بان اي تعاون خليجي باخراج « اليمنين » هو تعاون قصير

الاجل وبعكس ما يبدو للوهلة الاولى ، ان دول الخليج تريد ان تبني مستقبلها لما بعد النفط ، فسيكون هذا التعاون محدود لعمر النفط اذا أريد حقا أن يخلق تعاون بين ابناء الخليج لما بعد النفط لكي يكون نوع من التوقي لما بعد النفط فلا بد من ادخال اليمنين بالدرجة الاولى .

د. اسكندر : بالنسبة لموضـــوع التعاون ، حتـــى لو حددنا اي كتلة خليجية الذي يجب ان يفهم قبل التطرق انها خطوة مرحلية .. لو افترضنا بعض الدول فهذا الامر يكـــون مرحليا .. والتعاون مستمر على الصعيد العربـــي .

د. حازم : ما لم يوجد تصور للمحطة النهائية التي نريد الوصول اليها فقد تكون الخطوة الاولى قاتلة . ينبغـــي أن تكون نظرتنا للمحطة النهائية موجودة حتى وان كانت الخطوات الاولى غير ممكنة . لذا اذا لم يوجد تصور عن ادخال اليمنين ، وهي الكتلة البشرية الاساسية في هذه المنطقة فيخشى ان التعاون سيهتم بالامور النفطية ويصبح صورة من الاوابيك .

د. اسكندر : اتفق معك .. ولكن رفع الشعارات الكبيرة قد يخشى فيه من الضياع والتهرب ، فكخطوة اولى نركز على كتلة خليجية معينة ثم ندخل اليمنين ، لانني عندها افكر بمستقبل الجزيرة وليس بمستقبل الخليج .

د. هشام : مشكلة القوة العامة في الخليج ، الافكار عندما تتجه لحل المشكلة تتجه لطرح حلول قد تكون بعيدة المنال ، واقصد بها التجنيس ، حل مشكلة القوى العاملة يمكن ان يكون على مراحل . ففي الولايات المتحدة قبل أن يأخذ الشخص الجنسية يأخذ « البطاقة الخضراء » (Green Card) وفي الخليج البداية تكون في معاملة الانسان الوافد هي اعطاؤه ضمانات في عمله بعيدة المدى .. وهي خطوة جيدة .. ثم بعض المزايا في مرحلة التقاعـــد وهذه خطوة ممتازة .. اعطاء بعض التسهيلات في دعوة المتخصصين مـــن الخارج الى الكويت أو الى الخليج بشكل عام تكون خطوة في الطريق .

وفي المدى البعيد لا بد أن تكون هناك سياسة واضحة للوافد ، بحيث يشعر ان هذا البلد هو بلده فعلا ، وانه يتمتع بنفس المزايا التي يتمتع بها غيره من ابناء البلاد طالما انهم الجميع يعملون لمصلحة هذا البلد ، ولكن مرحليا هناك عدة حلول يمكن العمل بها ، وتحل مشكلة هؤلاء الوافدين .

د. فهد الراشد : في البداية لا ادري هل استطيع التحدث في العناصر الثلاثة الاساسية التي طرحت وهي الخصائص الاقتصادية للدول الخليجية .. ولكن اريد التطرق الى المشكلة السكانية في البداية وهي المشكلة العريضة .

د. اسكندر : د. فهد يمكن الاستمرار في الحديث عن المشكلة السكانية ثم نتشعب .

د. فهد الراشد : بالنسبة للمشكلة السكانية لا شك هي ناتجة من قصر الخبرة والتجربة الموجودة في منطقة الخليج العربي كما تفضل الدكتور حازم . وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمجتمعات ، والتخوف من النواحي الاجتماعية .

وذلك يؤثر على عوامل انتاجية عديدة ، واهم ظواهرها هي المشكلة السكانية . هناك في الكويت احساس بالمشكلة . والى اي مدى سيكون استقرار العمالة في المجتمع وتأثيره على الانتاج على المدى الطويل ، وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

وجد هذا الاحساس لفترة طويلة ، والسبب الاساسة لعدم وجود حلول جذرية تتعلق بهذا المجال هي عدم وضوح الرؤية ، وفي نفس الوقت الاحساس بالمشكلة ادى الى تحسين بعض الاجراءات التي تتعلق بذلك العنصر ، مثلا الاقامات في الكويت مددت لفترات أطول من السابقة ، وبمزايا أكثر ، ثم الضمان الاجتماعي الذي تطرق له الدكتور هشام ، انشئت مؤسسة التأمينات الاجتماعية كمظلة لتغطي الكويتيين فقط ، ولكن في خطوة أخرى ستغطي غير الكويتيين . . وهذه الخطوة يمكن أن تكون الخطوة الفعلية التي تؤدي الى استقرار العمالة والاستقرار الاجتماعي ، وضمان الاستمرارية للانشطة الاقتصادية الموجودة في هذا المجتمع .

عدم وضوح الرؤية ادى الى اجراءات جانبية ، ولكن هي بطريقها للبلورة في خطوات اخرى .

د. اسكندر : اخ فهد الا تعتقد أن خلق مصالح للوافدين سيشجعهم على الاستقرار ، فمثلا لو اعطوا حق الملكية فعندها يصبح لهم مصلحة قائمة .

د. فهد : التفكير موجود ولكن غير مطبق ، وحق الملكية هي احد الجوانب التي يمكن أن تكون تنمية لوضوح السياسة المتعلقة بالهيكل السكاني ؛ وبالتالي عدم وجود وضوح رؤية لا يدي الى هذه النتائج .

د. حسن : تجربة السياسة السكانية في بلادنا هنا تختلف قليلا عنها في امريكا أو كندا واستراليا ، من ناحية أن الشخص المهاجر الى هناك يشعر انه يهاجر من مجتمع ادنى لمجتمع افضل وبالتالي يكون نفسيا ، مستعدا لان يستوعب في ذلك المجتمع . في بلادنا الذي يهاجر لبلادنا على نوعين : طبقة المفكرين والطبقات الدنيا . . وكلتا الطبقتين بحق أو بدون حق يشعرون أنهم

يهاجرون من مجتمعات أفضل الـــى مجتمعات ادنى ، وبالتالي فاستيعاب الوافدين لا يكون كما يجب . وينحصر تفكيرهم في أن هذه البلد ستستوعب بهم هم ، وهذه مشكلة لا بد من التفكير بها البعد التالي للشخص المستمر هو أن ينظر الى الامان لنفســـه وعائلته اثناء عملـــه وبعد انتهائه ، ثم الى الامن لاطفاله ـــ ما هي الحماية التي سيتمتعون بها ؟

د. محمود عبد الفضيل : مـــن المشكلة السكانية يمكـــن الانطلاق الى التعاون بين دول الخليج وعلى اي مستوى وعلى اي أفق زمني ، وطبعا اية نظرة سريعة للموقف توضح أن كل البلدان الخليجية بالتقريب ربما منهـــا العراق ، تعاني من مشكلة اختلال بنياني بين عوامل الانتاج ، وبالتحديد راس المال او الطاقة الممكن تركيبها واليد العاملة الماهرة او المدربة اللازمة لتشغيل أدوات الانتاج . وبالتالي لا بد من وضوح السياسة السكانية على مستوى كل قطر خليجي وعلى مستوى المنطقة كلها . بمعنى انه يمكنها اجتذاب قوة عمل دائمة مستقرة . وهذا غير موجود ، بمعنى ان طبيعة عقود العمل الموجودة بالمنطقة تشجع على الشعور بأي نوع من الامان ، فهي عقود قصيرة الاجل ، والاجور فيها تعتبر متدنية (بفعل التضخم لا يحصل الشخص الذي يأتي هنا على دخل كافي مقاسا بالدخول الاخرى المتولدة في المجتمع) . المقارنة الموجودة لفكرة استيعاب الايدي العاملة في المجتمع واعطاء شروط عمل أفضل تعود الى مشكلة رئيسية هي سيطرة نوع من العقلية السريعية على السكان الاصليين ، بمعنى أن البترول وجد ، وان ريعه بالدرجة الاولى يجب أن يذهب اليهم ، والفتات تذهب الى القوى الوافدة . اذا لم يكن هناك تخلي على هذه الفكرة وهذا القصر في النظر ، لا يمكن وضع سياسة سكانية .. وذلك سيكون على حساب معدلات التنمية ، والتنسيق الخليجي .

د. حازم : هناك قضية كمية هامة ، وهو أن التأخر في انتهاج سياسة سكانيـــة جعل الوضع الان أصعب ، وهـــو يشبه وضع المهاجرين الـــى أمريكا والذي أصبحوا أمريكان فيها بعد .. طلبي الوحيد الا يقتنز على هذه المشكلة وكأنها غير موجودة . فهي قضية هامة جدا ولا يمكن أن تتأخر ، وكثير مشاكل كثيرة ، ومنها مـــا قاله الدكتور حســـن وهو أن هؤلاء الناس يعتبرون أنهمقادمون من مجتمعات أرقى من المجتمعات التي قدموا اليها . وهم غـــير راضين للاستيعاب .. وهنـــاك جماعات كبيرة حسية ، فيجب الاهتمام بهذه المشكلة قبل الحديث عن المشاكل التي نرى اننا في حل عـــن التحدث عنها . فمثلا أمريكا لم تواجـــه في حياتهـــا مشكلة وافدين أكثر من الموجودين ، أما الكويت ، مثلا ، النسبة الوافدة ٥٠ ٪ .

د. محمود : يجب ان يكون هذا الحديث لتشخيص أوضاع اقطار الخليج ثم معالجة المشاكل . واذا ما اريد التحدث على التعاون وادخال اقاطر في هذا التعاون فهذا يتوقف على اهداف التعاون ، فيطلق شعار التعاون ولكن لم يوضح الهدف .. فاذا كان الحديث عن التعاون النفطي فهو يحصر الاقطار التي يمكن أن تدخله ، وهو نوع من التعاون الموقوت . فهو لا يتعدى مرحلة وجود البترول .

أما اذا كان الهدف اكبر فيجب أن تشمل دائرة التعاقد بلدان اكثر ، بما فيها اليمنين ، العراق ، وغيرها .. واستبعاد بلد وعدم استبعادها تتوقف على أن هناك بلدان صغيرة سكانيا وجغرافيا ، وهناك بلدان لها وضعية خاصة . وهذا يؤثر في حالة الاندماج الاقتصادي مثلا .. فهناك قوى يكون لها موقف معين ومحدد من التعاون حتى وان لم تدخله .

وهذه قضية تتعلق بالجغرافيا السياسية (Geopolitics) وعدم طرحها من البداية معناها اننا نضع رؤوسنا في الرمال ، فالاقطار الصغيرة في الرمال ، فالاقطار الصغيرة في المنطقة ليست بمأمن كاف يجعلها تقوم بمفردها بجعل عن القوى الاخرى في المنطقة .

د. هشام : اعتقد أن هناك شروط اساسية للتعاون الاقتصادي ، واهمها ان يوجد نوع من الانسجام السياسي بين الدول المتعاونة ، وهنا يجعل اي خلاف بينهم عقبة كأداء في طريق مزيد من التعاون . وكذلك لا بد من وجود مشاكل مشتركة يهدف التعاون السى حلها . واخيرا انتمائه الى منطقة اقليمية واحدة .

اذا اخذنا بهذه الشروط الثلاثة اعتقد انه لا بد من ادخال السعودية ضمن اي تعاون اقتصادي خليجي السببين : اولا : وهو سياسي ، لا أعتقد أن بالإمكان اتحاد دول الامارات مع قطر وعمان ، الخ دون دخول السعودية فيها ، لان علاقة السعودية مع هذه الدول علاقة قوية جدا .. فعمله لديها عجز سنوي في ميزان المدفوعات ، وهو يسدد بشكل رئيسي من قبل السعودية ، وبذا لا تستطيع عمان ان تتخذ قرارا من هذا النوع وبهذا الحجم دون السعودية .

كذلك البحرين ، اكبر ايراد نفطي يأتيها من حقل ابو سعفة وهو حقل مشترك بينها وبين السعودية . واخيرا السعودية تنازلت للبحرين عنه ، فالمصالح والمساعدات من السعودية لدول الخليج قوية .

لهذه الاعتبارات لا يمكن اقامة تعاون اقتصادي خليجي باستثناء السعودية .

ثانيا : ان اي هدف من التعاون الاقتصادي ايا كان ، يجب أن يكون المحافظة على الثروة النفطية ، فهذه المشكلة الملحة بالنسبة للدول الخليجية ، واذا ما استبعدنا العراق والسعودية تبقى الدول الخليجية الاخرى عاجزة عن حل هذه المشكلة لوحدها . فتحديد مستويات الانتاج بدون السعودية ليس له قيمة لا بالنسبة للدول الخليجية ولا بالنسبة للدول النفطية كلها في العالم المنتجة والمصدرة . كذلك معالجة مشكلة الارصدة النقدية في الخارج لا يمكن ان يكون لها وزن في السوق الدولية دون السعودية . وكذلك بالنسبة لبقية الامور النفطية والارصدة النقدية . ففي المدى القصير لا بد من ادخال السعودية ، وفي المدى البعيد لا بد من ادخال اليمنين والعراق في اي اتفاق اقتصادي خليجي .

د. حسن : اثار د. محمود ود. خواجكية نقطتين . **الاولى** تتعلق بموضوع السياسة السكانية وتوزيع الثروة النفطية ، في تصوري ان هذا الموضوع (توزيع الثروة النفطية) لا يوجد له بين المواطن والمهاجر ، وانما الذي يثور هو توزيع الدخل الناتج من استخدام الثروة النفطية . **الثانية** : اشراك المملكة السعودية في اي نوع تعاون . المملكة دون شك دولة خليجية تطل على الخليج العربي بحكم وضعها الجغرافي ، الاقتصادي ، والسكاني وغير ذلك ، فيكون اشراكها مثمر لكل الجانبين .

د. فهد : بالنسبة للخصائص الثلاث للهياكل الاقتصادية بانسبة لاقتصاديات دول الخليج (اختلال الهياكل الاقتصادية ، التبعية الاقتصادية ، ضيق السوق) . اتصور ان هذه العناصر حلقات متصلة معا . وحتى لو اندمجت هذه الدول فسيبقى بها اختلال اقتصادي هيكلي . وهذا (اضافة الى ضيق السوق ومحدودية الطاقة الاستيعابية) ادت الى وجود التبعية الاقتصادية .

التعاون الموجود او المتوقع عن طريق استغلال معظم العناصر الانتاجية ، يمكن ان يخلق هيكلا اكبر للاقتصاد ، ويمكن ان يقل اثر ضيق السوق . وكذلك التبعية الاقتصادية ، ولكن حتى لو تم ذلك سيبقى هناك تبعية للدول الخليجية واعتماد على اقتصاديات الدول الاخرى ، لان هذا أمر طبيعي ليس بالنسبة لهذه الدول فحسب ، بل حتى بالنسبة لامريكا .

د. اسكندر : التبعية اعتقد أنها امر وارد ، خاصة بعد تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ولكن هناك تبعية مفرطة ، وهناك تبعية محدودة ، فيمكن توفير بعض العناصر بدل استيرادها من الخارج .

النقطة التي تؤرقني هي الدول التي تدخل الاندماج الاقتصادي الخليجي، واحب ان اقول أن هذا لا يعني توقيف التعاون الاقتصادي مع الدول خارج هذا الاندماج ، وذلك يمكن من خلال سياسة نفطية مشتركة ، أو سياسة أرصدة مشتركة . وادخال السعودية يورد الى أفكارا عديدة لمح لها الدكتور محمود ، فالوحدات الخليجية حديثة العهد بالاستقلال ، وهذا يصعب من دمجها مع دول وقوى اكبر كالعراق والسعودية .. النقطة التي تؤكد نفسها أن الدول هذا تخشى من هذا الاندماج التي تدخل فيه قوى اكبر .

د. حازم : التعاون من أجل ماذا .. هناك نوعين من الامور يجب التفكير بهما عند ايجاد صيغ التعاون : ازالة بعض العقبات بين الدول وهذا كلما كان ادخال دول اخرى لازالة العقبات فهذا افضل . لكن الاندماج يتطلب اكثر من ذلك ، فهو يقتضي ارادة مشتركة وسياسة موحدة في بعض الامور.. وفي الناحية الايجابية يحبذ الاقتصار على عدد من الدول لتي لا تجد حساسية في التعمل . بقدر الامكان تزال العقبات أمام انتقل الافراد لدول الخليج ، بمعنى واسع ، اي يدخل ضمن ذلك الجزيرة العربية والعراق ، ولا بأس من الاستفادة من العمل الزائد في اليمنين . اما فيما يتعلق بالاعمال الاندماجية التي تقتضي اعمالا ايجابيا قد نأخذ بمفهوم اضيق كمرحلة اولى من اجل أن يكون قابلا للتنفيذ .

د. اسكندر : لنبحث الان اشكال التعاون . أو اطار التعاون .

د. حسن : لنبدأ بالتعاون والتنسيق بين دول الخليج ، في تصوري التعاون والتنسيق يكون مشروعا بطاقة انتاجية معينة وينسق مع دولة خليجية أخرى لانشاء مشروع اخر ليكون التعاون بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة . تكلم .. فهو عن التبعية الاقتصادية. فحتى أمريكا وروسيا يعتمدون على دول أخرى في استيراد مواد أولية مثلا ..

انما اذا حللنا المشكلة السكانية واستمرارية عملية التنمية الاقتصادية على نسق واحد .. ما هي صورة التشابك الاقتصادي بين دولنا والعالم الخارجي ؟

د. محمود : لنتفق على اننا نسعى لاي نوع من التشابك الاقتصادي ، وقد أثار الدكتور حسن نقطتين ١ ـ ففي حالة وضع سياسة سكانية ليس المراد اقتسامه الثروة النفطية ، ولكن توزيع عادل للدخل المتولد عن النفط وغيره على مبدأ موحد . ولكن هناك مصادر أخرى للدخل ، اذا حرم منه الطرف الاخر ، فالشعور بالاندماج لا يكون بنفس الدرجة .

٢ ــ النقطة الاخرى تتعلق بالتبعية ، هناك تفرقة بين التشابك والترابط المتبادل ، وهذا أصبح من سنات العصر . ولكن هناك نوع من العلاقات الاخرى يؤدي الى تعميق التبعية . وهناك قضية هامة جدا ، ان أي تكتل اقتصادي على مستوى دول الخليج ، أو الدول المشتركة فيه ، لا بد أن يكون واضحا ، اذا ما تعدت العملية أن يكون نوعا من الاوبك الجديدة ، يجب ان يكون هناك وعي بطبيعة التقسيم الخليجي للعمل وعلاقته بقضيتين : التقسيم العربي للعمل ، والتقسيم الدولي للعمل . بمعنى أن أي تعاون خليجي لا يمكن عزله عن هاتين القضيتين ، والاثنتان تسيران في طريقين متناقضين احيانا .

د. هشام : بالنسبة لصور الاندماج غالبا ما يتم مراحل متعددة ، منها **واولها** هي مرحلة اطلاق حرية التجارة للسلع والخدمات بين الدول المعنية . بعد ذلك هناك المرحلة الثانية وهي مرحلة اطلاق عوامل الانتاج ، **والمرحلة** الاخرى هي وضع تعرفة جمركية موحدة على تجارة هذه السلع مع العالم الخارجي .

هذه المراحل اعتقد انه من السهل الوصول الى اتفاق بشأنها في دول الخليج بما فيها السعودية .

المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي تعترضه ، اضافة الى ما تقدم ، أن يجرى نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها بين الدول المعنية ، وفي هذه المرحلة الصعوبة .

المرحلة الاخيرة هي وضع سياسات موحدة اقتصادية ومالية للدول المعنية . وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة . اعتقد ان الخليج الان معنى بمرحلة الاندماج الاقتصادي ، أو التكامل ، اي اضافة الى اطلاق حرية عوامل الانتاج بين هذه الدول ووضع تعرفة جمركية لا بد من اجراء عملية تنسيق بين السياسات الاقتصادية للوصول الى الهدف الاساسي من الاندماج الاقتصادي وهو المحافظة على الثروة النفطية . من حيث الانتاج أو الارصدة النقدية لدى هذه الدول .

د. اسكندر : اتفق مع د. هشام فيما ذهب اليه ، ومع احترامي ، لو استبعدنا السعودية مرحليا ونظرنا الى الدول الصغيرة ، نجد هناك منطقة تجارة حرة ، فرسوم جمركية تتراوح من لا شيء الى ٤ ٪ على بعض السلع غير الغذائية ، الى ١٥٪ على السلع المحتمية .. بالنسبة لحرية انتقال عناصر الانتاج ، عناصر الانتاج المتوفرة عند معظمهم موجودة ثم انها حرة الانتقال .

فحتما اي نوع من التعاون الاقتصادي يجب أن يتوخى قيام سياسات اقتصادية منسقة تكون على مستوى الاتحاد الاقتصادي .

د. حازم : سبقتني في الحديث ، ولكن اكرر ان اقتصاديينا يحتاجون لشيء اخر ، النظرية قد أضرتنا ، واقع الامر : لا توجد سلع ولا توجد عناصر انتاج . الامر المعروض هو خلق اقتصاد ، لانه كما قلت ، باستثناء عدد من السلع غير التجارية . (None Trade Goods) عناصر الانتاج موجودة والحرية ، ولكن الحقيقة ، الامر لا يتعلق بكيفية التنظيم والتعاون بحد بخلق الاقتصاد . كيف تريد أن يكون شكل الاقتصاد ؟ ما التصورات ؟ وما الاجراء الذي نفعله ؟ ولذلك أخشى أن البحث عن مراحل التعاون قد لا تفيدنا في منطقة الخليج لاننا قد نكون بصدد أمر مختلف .

د. محمود : أنا اعتقد ان كلام الدكتور حازم قد يكون نقطة جديرة بالتسجيل ، فمنطقة الخليج تعاني من مشكلة خلق اقتصاد من لا شيء . بالتالي القضية ليست قضية استقرار اقتصاديات متقدمة ، وبالتالي تدخل المراحل الاقتصادية للاندماج والتكتلات . فالقضية هي وجود تصور اساسي حول مستقبل هذا النوع من الاقتصاديات ، سواء على مستوى الوحدات الصغيرة أو على مستوى وحدة أكبر . فاذا كان هذا مدخلنا الى عمل خليجي مشترك فأضعف الايمان يبدأ العمل بسياسة اسكانية نفطية ، ثم تتصاعد الى سياسات أخرى . فالاساس هو وجود تصور أساسي لموقع الاقتصاد الخليجي من الاقتصاد العالمي ، من المنطقة العربية . قد تكون هذه تجريدية ولكن المأساة في علم الاقتصاد بشكل عام أن الواقع لا يتبع خطأ نظريا معينا .

د. فهد الراشد : عندما ننظر الى الاحداث الموجودة عندنا في دول الخليج والتي تتطلب بعض التعجيل فيها هو موضوع البترول والفوائض ، واليهما يمكن توجيه جهودنا وطاقاتنا في الوقت الحاضر ، وهي تحتاج لمعالجة سريعة ، فالفوائض النفطية يقابلها التهام بواسطة الاستثمارات الموجودة وبالتالي تحتاج الى حلول تستطيع موازنة الاستثمارات ومردوداتها . أما البترول وطريقة استخدامه واستغلاله فهو يحتاج الى مراحل متقدمة أكثر . وهما يتطلبانتنسيق اقتصادي ويمكن اخذهما كمنطلق في دول الخليج ، وهو قد يحل اية مشاكل أخرى قد تكون موجودة .

د. اسكندر : احب ان اقول بالنسبة للتعاون الاقتصادي انه قرار سياسي ، صحيح ان السوق الاوروبية كانت قرارا سياسيا لكنه اتخذ على مستوى اقتصادي وهذا ناتج عن أن القطاع الخاص كان يلعب دورا كبيرا

في الاقتصاد الغربي ، في حين يحتل القطاع العام الدور الطاغي في الدول الخليجية فاي قرار سيكون سياسيا تدعمه قوة اقتصادية .

د. حسن : التنسيق ليس هدفا بل وسيلة لتحقيق المكاسب الاقتصادية للانسان في هذه المنطقة ، السؤال الذي اثير ، هل التنسيق سيحل كل المشاكل ، أنا ارى أنه لن يحلها ، بل سيساعد في ذلك وستبقى مشاكل أخرى كثيرة (التكنولوجيا ، التنمية) .

د. هشام : اعتقد أن القيادات السياسية مستعدة لنوع معين من التعاون الاقتصادي فيما بينها . والدليل أنه ظهر منذ فترة قريبة منظمات جماعية خليجية ، منها : مؤسسة الخليج للانشاءات الصناعية ، وقيام اتفاقيات اقتصادية ثنائية ، هذه الخطوات تشير الى أن الدول الخليجية ترغب في ايجاد نوع من التنسيق ، ربما لا ترمي الى مرحلة التكامل ، لانها تريد أن تتأكد من فوائد هذا التنسيق ، المشكلة أن الدول الخليجية تخشى الان ، فيما لو أقدمت على خطوة كبيرة ، من نتائجها السلبية ، لانها تعتقد — وهي على حق — بأن الخطوات الكبيرة ، قد تكون صعبة التحقيق ، وأن ما حدث لدول السوق العربية المشتركة هو دليل على أن الفشل أدى للفشل والنجاح ادى للنجاح . فالقيادا تالسياسية تريد أن تتبصر الطريق ، وهنا لا بد من الاشارة الى أن المسئولية الكبيرة تقع على عاتق الفنيين ودعاة التعاون الاقتصادي ، وهم لم يقوموا بواجبهم ، فليست هناك دراسات تعطي مبررات كافية ، وتبين خطوات التعاون المثمر بحيث أن الزعماء السياسيين يقتنعون بأن المرحلة المقبلون عليها ستكون قابلة للتحقيق وستعطي ثمارها ، وتشجع على مزيد من التعاون والاندماج .

د. محمود : اعتقد اذا كان هناك سؤال حول المزايا أو المكاسب المتبادلة من اي عملية تنسيق ، فهناك مكاسب واضحة : هناك قضايا عاجلة ، مثل برمجة الانتاج النفطي ، حماية الارصدة في الخارج ، خلق عملة خليجية موحدة .. هناك قضايا بعيدة اكثر وافقها تنموي ، وهناك ثلاث مجالات رئيسية للتنسيق : ١ — التنسيق الصناعي ٢ — تطوير التكنولوجيا ، أو نقلها أو تطويعها . ٣ — تنمية القوى البشرية .

وكل هذه المجالات لا بد أن تتم في اطار اوسع مل كل قطر خليجي والقضايا العاجلة المطروحة يوميا هي القضايا النفطية الدولية كلها مجالات المكاسب فيها تكون متبادلة ، وهذه كلها تبرر التعاون ، وليست هناك عوائق قطرية تمنع التعاون والتنسيق سواء ثنائي أو في مجالات محددة .

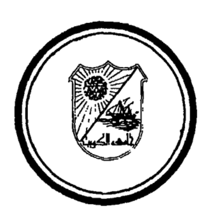
د. فهد : بالنسبة للتعاون بدأت بوادره تظهر في الخليج ، ودليل على ذلك المشاريع المشتركة التي كان يجب أن تعطى الاولوية ، والاتجاه الموجود هو نحو التنسيق .. ولكن المراقب الان يضطرب بعض الشيء الا أن الاتجاه العام هو التنسيق في جميع الخدمات .. وبعض التراجعات لا تفيد الجوانب الايجابية . والتعاون سيزيد من ضرورة الاحساس به وبفوائده .

د. فؤاد السالم : اريد أن اطرح سؤالا عن انواع الحلول الاقتصادية للمشاكل التي ذكرت وما هي هذه المشاكل ؟

د. اسكندر : هذه اسئلة حيوية جدا ومهمة ومهم أن نعرف هل الاندماج سيحلها واذا كان سيحلها فلماذا لا يكون هناك اندماج اقتصادي ؟

د. حسن : في الواقع ليس لدي في الحاضر اجابة سريعة على هذه الاسئلة الهامة . المهم أن لدينا مشاكل اقتصادية ويجب أن نتعايش معها . انما الدكتور حازم كان قد بدأ بداية مؤداها شطب كل مقتضيات النظرية الاقتصادية .. وأنا هنا أحب ان اثبت كل ما اخذناه في النظرية بقناعة تامة . ولكن يجب أن نهتم بحكاية غسيل المخ التي عملت لنا ، فمثلا بعض طرق علاج اختلال ميزان المدفوعات اصبحت مرفوضة حاليا . التحدي الذي أمامنا هو الا نشطب النظرية بل نضيف اليها . وهذا ما يمكن أن يوضحه الدكتور اسكندر كمسك الختام .

د. اسكندر : اعتقد اننا لا نختلف على اهمية النظرية الاقتصادية ، لكن يجب الا تقيد حركتنا أو حرية تفكيرنا ، وهذا بالطبع ما لم ترم اليه النظرية .. وفي الختام حيث أرى الاجماع على الانتهاء ، أود أن اتقدم لكم جميعا بالشكر باسمي وباسم مجلة العلوم الاجتماعية على حسن تعاونكم ، آملا استمرار هذا التداول الفكري .



مراجعات بالعربية

الدكتور محمد رجب النجار ، جحا العربي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٧٨) ، الصفحات ٣١٧ .

يوسف عبد الله محمود *

تعتز الامم والشعوب بآدابها الشعبية اعتزازا مبعثه الرغبة في تأكيد أصالتها القومية والانسانية . وهي في اعتزازها هذا انما تؤكد مجموعة من القيم والفضائل والمثل احتضنها الوجدان الجمعي ، وحرص على تنميتها وتخليدها لانها تمثل بحق الضمير الانساني بعفويته ، وسعيه المتواصل من أجل اظهار الخير على الشر ، واجتثاث أصول الفساد من الارض . وهو يتوسل لتحقيق هذه الغاية بالحكاية الشعبية الهادفة أو بالنادرة الذكية أو بغير هذين اللونين من الوان الادب الشعبي التي تصور أحلام الانسان وأشواقه في الحياة الكريمة . وما من شك في أن وجدان الجماعة لا يختلف كثيرا بين شعب واخر ، فالقيم الانسانية المشرقة كالوفاء والشجاعة والكرم نجدها قد صورت بشكل أو بآخر في آداب تلك الشعوب . ومن هنا ، رأينا كثيرا من النوادر والامثال الشعبية تتشابه بين شعب واخر . فأحلام الشعوب وآمالها وتطلعاتها تبقى واحدة ، وما لقيته عبر العصور من الوان الخسف والاضطهاد أوجدت نقمة عامة لم تستطع لسبب أو لآخر أن تقاوم هذه الظروف مقاومة علنية ، فانبرى افراد على حظ من الذكاء والفطنة ينقدون عيوب مجتمعاتهم وتناقضاتها نقدا يتوسل بالنادرة حينا أو بغيرها من ألوان الادب الشعبي حينا آخر .

وتراثنا الادبي الشعبي احتفل بهذه الناحية أيما احتفال . فثمة شخصيات تتميز بالذكاء والرغبة في الاصلاح ظهرت في العصور التي شهدت أزمات عنيفة ضيقت الخناق على حياة الناس العاديين في حين وفرت المتعة والرخاء لجماعة معينة قوامها الحكام ومن دار في فلكهم . وقد راح هذا النفر المتميز بالذكاء والفطنة يعري بسخريته وتهكمه الجوانب السلبية في مجتمعه ، كاشفا زيفها ، وفاضحا ظروف الحياة الشاذة التي يعيشها هذا المجتمع .

ولعل شخصية « جحا » من اشهر تلك الشخصيات التي أعتز بها الوجدان الشعبي العربي ، وأناط بها مسؤولية التعبير عن اشواقه وطموحاته من خلال النادرة أو الحكاية التي تتوسل بالرمز والاضحاك وهي تمارس دورها

* مدرس اللغة العربية في مدرسة ابن الارقم بالكويت

الايجابي في نقد عيوب المجتمع وأمراضه . وقد سلكت هذا المسلك تخلصا من بطش الحكام وجبروتهم سيما وأن العصور التي شاعت فيها تلك النوادر الهادفة كانت بحق عصور ظلم ومعاناة ، اختلت فيها موازين العدالة ، واضيمت القيم الانسانية ، وعم الفساد واستشرى حتى شمل أهم مرافق الحياة الانسانية .

ولقد تناول شخصية جحا بالدراسة والتحليل الاستاذ الدكتور محمد رجب النجار وذلك في كتابه « جحا العربي » الذي أصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب في الكويت ضمن سلسلة كتب « عالم المعرفة » .

يقع هذا الكتاب في حوالي ٣١٧ صفحة من الحجم المتوسط ، ويتألف من ثلاثة ابواب عالجت الموضوع من ثلاث نواح هي : الناحية التاريخية ، والناحية الموضوعية ، والناحية الفنية .

استهل الكاتب دراسته بالبحث عن حقيقة شخصية ـ جحا العربي ـ في ضوء الواقع التاريخي كما تؤيده المصادر العربية القديمة التي أكدت الاصل العربي لهذه الشخصية . وهو يرى أن حسم هذه الناحية مسألة هامة تتيح لنا دراسة نمو هذه الشخصية وتطورها الى رمز فني ، كما انها تكشف عن اصالة تراثنا الشعبي العربي . وهنا يستعرض المؤلف المصادر العربية التي اشارت الى شخصية « جحا العربي » ، ويرجح بعد هذا الاستعراض أن يكون « جحا » قد ولد في النصف الثاني من القرن الاول الهجري ، وانه ادرك أواخر الدولة الاموية ، وشهد الصراع بين الامويين والعباسيين .

واذا كان القدماء الذين ترجموا لتلك الشخصية التي طار صيتها فيما بعد لما قيل على لسانها من نوادر وحكايات قد عدوا صاحبها من الحمقى أو المغفلين فان الدراسة المتأنية لتلك النوادر ـ كما يرى الكاتب ـ تضع « جحا العربي » في مصاف الاذكياء . وما تغابيه الذي يلقانا في الكثير من نوادره الا حسن تخلص من المآزق والمواقف الحرجة خصوصا اذا عرفنا أن ظروف الحياة السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك لم توفر الطمأنينة والاستقرار لسواد الناس . ولما كانت النوادر والحكايات الشعبية التي تجيد السخرية والتهكم من منطق الظلم والاستبداد تعبر عن المشاعر والاحاسيس الانسانية للمجتمعات البشرية ، فقد ظهر « نموذج جحوي » اخر أطلق عليه اسم ـ جحا التركي ـ واسمه « نصر الدين خوجه » . وهذا النموذج التركي ظهر أيضا في حقبة تاريخية لم تعرف الاستقرار ، عانى الناس فيها الكثير من الظلم والاضطهاد . وقد ظلت هذه النوادر الاخرى بالرغم من أنها تثير التفكه والتندر تمثل أيضا موقفا انسانيا من قضايا العصر الملحة .

وما من شك في أن النموذجين العربي والتركي تأثر كل واحد منهما بالاخر وان كان جحا العربي هو المثال الذي احتذاه الاتراك في انتخاب جحاهم « نصر الدين خوجه » ، وهو نفسه « النمط الذي سرعان ما تلقفته بأصوله العربية والتركية معا البيئة المصرية ، بما اثر عنها من كلف بالسخر والفكاهة » .

يعالج الباب الثاني من الكتاب « فلسفة النموذج الجحوي » . وقد درس المؤلف هذه الفلسفة في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية ، وما يصاحب عصور التحول في كثير من الاحيان من كبت وقهر واضطهاد . وهو يرى أن الشخصية الجحوية استطاعت أن ترفض الواقع الذي أضيرت فيه القيم والمبادىء من خلال النادرة التي ، وان أضحكت ، فانها تمثل موقفا ايجابيا من قضايا المجتمع ، تنقد الحياة السياسية والاجتماعية بأسلوب ساخر معبر . يتوسع المؤلف في هذا الباب ، فيدرس علاقة « الرمز القومي الجحوي » بالاشكال المختلفة للسلطة السياسية ، فاذا بجحا ـــ اللسان المعبر عن الوجدان القومي ، يعري الباطل ويدين قوى البغي والظلم ، يحارب بالنادرة الهادفة الانهزامية واستخدام النفاق اسلوبا في الحياة ، والتقرب من الحكام . وهو في دراسته لهذا النوع من النوادر استطاع أن يميز بين تلك التي تدين « القيم السلبية التي يتسم بها بعض الناس » وتلك التي « تزخر بالقيم الايجابية » . فالجميع مسؤولون عن تردي الأوضاع : الناس بسلبيتهم من ناحية ، والحكام بجورهم من ناحية أخرى .

واذا كان « جحا » قد نجا في كثير من الاحيان من عقاب الحكام ، فذلك لاستخدامه الحيلة والذكاء في ابداع نادرته . والحق أن الوجدان الشعبي قد أناط بشخصية « جحا » مسؤولية كبيرة . فهو مسؤول عن توفير الامن والسلام لجميع الناس ، وهو مطالب بفضح أساليب الغش والخداع استجابة للطموحات الانسانية النبيلة ، وتحقيقا لاحلام الناس في الحياة الكريمة . واذا كان صاحب تلك الشخصية قد أدان الحياة السياسية في عصره، فانه أيضا قد أدان العيوب الاجتماعية التي شوهت وجه الحياة الانسانية . وحتى ينجح في مهمته هذه نراه يرصد ما ألفته الحياة اليومية من مظاهر ، ويحمل نقده الاجتماعي السخرية والتهكم ، يجسم العيب رغبة في الاصلاح ، ويتتبع المثالب والنقائص طمعا في القضاء عليها . وقد يبدو لمن يطالع هذا النوع من نوادره أن الرجل مخبول ، بيد أن الواقع غير هذا ، فالشخصية الجحوية ـــ كما لاحظ مؤلف الكتاب نفسه ـــ على حظ وافر من الذكاء ، يحاول صاحبها دوما أن يكشف عن الزيف والخداع في البناء الاجتماعي . يتحامق ويتغابى ليجسم عيبا ، أو ليفضح سذاجة تورط صاحبها في المهالك ، بمعنى أنه مهتم

باصلاح مجتمعه ، والسمو بالعلاقات الانسانية ليعيش الناس في الفة ومحبة وسلام ، بعيدين عن كل صور الاستغلال والاستغفال . لذا ، فانه من التجني على تلك الشخصية العبقرية ان تهتم بالغفلة والغباء ، ولعلي لا أبالغ اذا قلت ان هذا النموذج الفني الذي اقترن بشخصية « جحا » يلهم الكثيرين من الكتاب والشعراء في يومنا هذا ، وهم يبدعون أعمالهم الادبية التي تتناول عيوب المجتمع وتناقضاته مستخدمة أسلوب النادرة بما تحمله من تهكم وسخرية .

ولما كانت النوادر الاجتماعية لصيقة بطباع الناس وعاداتهم ، تنقدهم في افراحهم واحانهم ، في طريقة تعاملهم وتكوين علاقاتهم الاجتماعية ، فقد شاعت أكثر من النوادر التي تناولت الحياة السياسية ، وهذا ما استنتجه مؤلف الكتاب : « ... ومما هو جدير بالذكر ان أغلب هذا النوع من النوادر الاجتماعية لا تزال تتردد أكثر من نوادره السياسية بصورة لافتة للنظر » (ص ٢١٣) . والواقع أن صاحب تلك الشخصية عرف كيف يتعامل مع بعض الرموز التي وظفها لخدمة اهدافه في نقد مظاهر الحياة الاجتماعية في عصره . فزوجته تبدو لنا من خلال كثير من نوادره حمقاء غبية ، لا تدرك أبعاد فلسفته . ولعله أراد — كما يرى مؤلف الكتاب — أن يعكس ما في المجتمع من مفارقات عجيبة . وهناك شخصية « الابن » الذي لا يختلف في حمقه وفضوله عن شخصية الزوجة . أما « حمار جحا » فلعله أقدر تلك الرموز على تجسيم العيوب الاجتماعية والسخرية منها : « ولهذا لم يكن من قبيل الصدفة ذلك التعاطف وذلك « الاكبار » الواضحان من جحا نحو حماره ، كما استطاع — جحا — أن يجعل من حماره « مشجبا » يعلق أن يخلع عليه كثيرا من آرائه في الحياة والاحياء » (ص ٢١٥) .

وفي الباب الثالث من الكتاب ، يدرس المؤلف النوادر الجحوية دراسة فنية ، فيتناول في البداية النوادر في الادب العربي والوظيفة التي انيطت بها ، ثم يذكر أسماء بعض أصحابها .

واذا كان « النموذج الجحوي » قد استغل « الحكاية المرحة » في التعبير عن فلسفته ، واذا كانت النوادر الجحوية — كما يرى الكاتب — تشمل كل ضروب التعبير الشعبي الفكاهي ، فان التفريق بينها — كما أرى — أمر عسير . وقد عانى الكاتب من هذه الصعوبة وهو يدرس ما سماه — بالمثل الجحوي — ، مما جعله يعترف بأن — المثل الجحوي — « ليس الا نادرة من نوادره الموجزة او قولا سديدا اختتم به نادرة من نوادره » .

ما اعنيه هو ان « الامثال الجحوية » التي تشكل جزءا من النادرة نفسها قد لا تؤدي وظيفتها على النحو الذي وردت فيه قبل فصلها عن النادرة ،

وهذا ينطبق — في رايي — على « اللغز » الجحوي . فمحاولة تصنيف تلك الالوان وفرزها بمعزل عن النوادر الجحوية لا يخلو من صعوبات وان حرص الكاتب على تجنبها في كثير من الاحيان .

والواقع ان الجهد المبذول في هذا الكتاب جهد صادق ، يظهر في هذه الموضوعية التي عالج بها المؤلف شخصية « النموذج الجحوي » ، وبخاصة الباب الذي راح يؤكد فيه اصل جحا العربي مستندا الى المصادر العربية القديمة التي اهتمت بهذه الناحية .

وبالرغم من حرص المؤلف على الاستشهاد بكثير من النوادر الجحوية خدمة للمنهج الذي اختطه ، فقد كنت أوثر لو سمحت الظروف لمؤلف الكتاب وهو يدرس تلك الشخصية الفذة في أدبنا الشعبي ليقارن بعض هذه النوادر بمثيلاتها في الاداب الشعبية العالمية الاخرى سيما وأن الطابع الانساني العام لتلك النوادر لا يختلف كثيرا بين أمة وأخرى ، علاوة على ان الكثير من هذه النوادر قد ترجم الى العربية . ولقد حاول الكاتب في خاتمة الكتاب أن يدرس « تأثير النموذج الجحوي في الادب العربي المعاصر » ، وهو تأثير يجمع عليه جميع الدارسين والباحثين . فالكثيرون من أدباء العرب اليوم يستلهمون بشكل او بآخر روح النادرة الجحوية وهم يكتبون الروايات أو المسرحيات ، بل وحتى الشعر المعاصر استفاد هو الاخر من سخرية النادرة الجحوية في تصديه لبعض مظاهر الحياة الاجتماعية . وكنت أتمنى مخلصا لو اولى المؤلف هذا التأثير في الادب العربي المعاصر اهتماما اكبر بالرغم من استعراضه السريع لبعض النماذج الادبية الحديثة التي تأثرت بفلسفة الشخصية الجحوية ككتابات الاستاذ محمد فريد أبو حديد ، وغيره من الكتاب .

كلمة أخيرة اقولها وهي ان هذا الكتاب قد اسهم بحق في كشف جوانب تلك الشخصية الشعبية الساخرة ، وازال عنها الكثير من الغموض الذي احاط بصاحبها . كما أن المؤلف بمنهجيته وموضوعيته قد أثرى المضمون الانساني للنادرة الجحوية .

S. C. Tewary, Indo-U.S. Relations 1974 - 1976

(New Delhi : Radiant Publishers, 1977.)

س. تيسواري

العلاقات الامريكية ـ الهندية : ٤٧ ـ ١٩٧٦

(نيودلهي : ١٩٧٧)

د. عبد الله الاشعل *

يمتاز الكتاب الهنود في مجال السياسة الخارجية وغيرها بتخصيص الجزء الاكبر من اهتمامهم ودراساتهم للبحث في مشاكل بلادهم وعلاقاتها الخارجية وخاصة في الآونة الاخيرة حيث تسير الهند بخطى حثيثة لتأكيد عضويتها في النادي الذري . ولذلك لا غرابة أن نجد سيلا من الكتب والدراسات الحديثة تركز جميعها على زاويتين : الاولى علاقات الهند ببعض القوى الكبرى ذات الاهمية الخاصة لها مثل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والثانية تتعلق بالتسلح بشكل عام وتسلح الهند النووي بشكل خاص .

والكتاب الذي نعرض له هنا أحدث الكتب المشار اليها ويختص بمعالجة العلاقات الهندية ـ الامريكية منذ استقلال الهند أي منذ تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين هما الهند وباكستان عام ١٩٤٧ بقلم الاستاذ تيواري بجامعة لكنو بالهند .

والواقع أن دراسة العلاقات الهندية الامريكية تكتسب في نظرنا أهمية خاصة بالنظر الى عدة اعتبارات أولها وأهمها الوضع الخاص للهند . فهي من دول العالم الثالث التي تسعى للتنمية الشاملة وتتعرض لضغوط خارجية بسبب تمويل هذه التنمية . وهي ثاني اكبر دولة في العالم من حيث عددالسكان بعد الصين الشعبية . ومن ناحية ثالثة ، تطمح الهند ، رغم ظروفها الداخلية الصعبة ، الى أن تكون دولة كبرى وان تلعب دورا فعالا في سياسات اسيا والعالم . وهذا ما يفسر سعيها وامتلاكها للقنبلة الذرية . وبذلك كانت ثاني دولة اسيوية بعد الصين الشعبية وأسبق دول العالم الثالث الى حيازة هذه

---

* سفارة مصر في أثينا .

القنبلة . ومن ناحية رابعة ، فهي من اوائل الدول التي دعت الى الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتصفية الاستعمار ، وهي أحد اقطاب من تبنوا هذه المبادىء منذ أوائل الخمسينات .

العلاقات الامريكية الهندية قبل استقلال الهند :

ترجع الصلات التاريخية بين الهند والولايات المتحدة الى عام ١٤٩٢ حين اكتشف كولومبس امريكا خلال بحثه عن طريق الى الهند . ومع ذلك لم تقم علاقات رسمية بين البلدين الا بعد استقلال الهند في ١٩٤٧/٨/١٥ . وفيما بين هذين التاريخين لم تنقطع الصلات بين البلدين . فقد رست السفن الامريكية التجارية في الموانىء الهندية في الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، وانطبقت اتفاقية جاي الانجليزية الامريكية المبرمة عام ١٧٩٤ على الموانىء الهندية بحكم وقوع الهند في كنف الامبراطورية البريطانية في ذلك الحين . وعندما انشأت الولايات المتحدة المجلس الامريكي لشئون البعثات الاجنبية عام ١٨١٠ ، ابحرت اول بعثة تبشيرية أمريكية الى الهند عام ١٨١٢ . وعن طريق هذه البعثة وغيرها ، عرف الامريكيون بلاد الهند خاصة وان عدد البعثات الامريكية كان يتزايد باستمرار اذ بلغ عام ١٨٨٥ ما مجموعه (١٣٩) بعثة ثم ارتفع في نهاية القرن الماضي الى (١٥٠٠) بعثة ثم وصل عام ١٩٢٢ الى (٢٤٧٨) بعثة . ولم تقتصر مهمة هذه البعثات على تقديم صورة الشعب الهندي أمام الراي العام الامريكي ، وانما لعبت دورا هاما في الخدمات الانسانية وفي اقناع السلطات الامريكية بتفهم مشاكل الهند الاقتصادية ، ومساعدة شعبها ومحاربة المجاعات فيها . غير أن مبالغة هذه البعثات في تصوير سوء وتردي الاوضاع في الهند بهدف دفع الشعب الامريكي الى مزيد من العون ، أساء الى صورة الهند في نظر الامريكيين .

واذا كانت البعثات التبشيرية قد انحصرت مهمتها كما راينا في اطار ضيق ، فان الاميريكيين عرفوا التراث الثقافي الهندي ، وهو جانب مشرق من جوانب الحضارة الهندية ، من خلال كتابات المثقفين الامريكيين الذين تخصصوا في هذا المجال وعرضوا للثقافة والفلسفة الهندية ، وتعمقوا في فهمها والكتابة فيها . بل انهم اثروا في تكوين بعض الزعامات الهندية المعروفة مثل غاندي ونهرو حيث اعجبوا بطريقة الحياة الديمقراطية الامريكية وطريقة تفكير الامريكيين . ومن ناحية اخرى ، زار الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن عدد من الساسة الهنود داعين الى مساندة استقلال الهند وعلى رأسهم رابندرانات طاغور الذي زارها اربع مرات فيما بين ١٩١٢ — ١٩٣٠ . ونتيجة لذلك ، قدم الامريكيون عونا معنويا وماديا لقضية استقلال الهند وحريتها .

وقد ادرك الامريكيون اهمية الهند في مواجهة اليابان خلال الحرب العالمية الثانية مما دفع الحكومة الامريكية الى بذل اهتمام أكبر بالمشكلة الهندية ، مع تحركها بحذر حتى لا تثير حليفتها الكبرى بريطانيا . وبدأ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين البلدين في صيف ١٩٤١ حين عينت الولايات المتحدة اول مبعوث في نيودلهي بالتفاهم مع الحكومة البريطانية . والهند ، وعينت الهند وكيلا عاما لها في واشنطون في اطار السفارة البريطانية . وازداد اقتراب الامريكيين من الهند بعد دخول الولايات المتحدة الحرب مع اليابان في العام ١٩٤١ فعملت على تأمين قواتها التي تدفقت الى الهند ، وانشأت لهذا الغرض مكاتب استعلامات حربية في مختلف المدن الهندية الكبرى ، واجتهدت في تعبيد الطرق ووسائل الاتصالات في الهند خدمة للمجهود الحربي الامريكي . وسعت من ناحية أخرى الى تخفيف حدة المشكلة الاستقلالية الهندية لضمان تأمين قواتها هناك ولذلك تعددت المقترحات والمساعي الامريكية واشهرها بعثة (Cripps) في ابريل ١٩٤٢ التي حاولت دون جدوى التوسط بين بريطانيا والهند لايجاد تسوية للمشكلة .

العلاقات الامريكية الهندية بعد ١٩٤٧ :

كان استقلال الهند عام ١٩٤٧ بمثابة انتقال بالعلاقات الهندية الامريكية من المستوى الشعبي وشبه الرسمي ، اذا صح التعبير ، الى مستوى العلاقات الرسمية المتكافئة . وبعد مسح شامل للاتصالات الامريكية الهندية عبر التاريخ ، يمضي الكاتب الى بحث العوامل التي تحدد سياسة كل من البلدين تجاه الاخر ، فيرى أن الولايات المتحدة نظرت الى الهند في البداية على أنها اكثر نفعا لها من باكستان خاصة في ظل ازدهار الديمقراطية الهندية ، ومعرفة العالم بالشخصيات السياسية الهندية . ولكن الموقف الامريكي تغير بعد ذلك لعدة أسباب أولها قيام النظام الشيوعي في بكين واهتمام أمريكا بمحاربة الشيوعية النشطة في المنطقة في ذلك الوقت ، وعدم تجاوب الهند مع المخاوف الامريكية من الشيوعية . وثانيها ، اتجاه الهند نحو سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي وهي سياسة تناقض التحمس الامريكي الظاهر لسياسة الاحلاف . وبذلك خلصت الولايات المتحدة الى أن الهند لا تصلح حليفا لها في اسيا فراحت تبحث عن حليف بديل . وثالثها ، بعد أحداث كوريا عملت الولايات المتحدة على تشديد مناهضتها للشيوعية في جنوب شرقي اسيا . وكان موقف الهند من أحداث كوريا مدعاه لخيبة أمل الولايات المتحدة في هذا الشأن ، على عكس موقف باكستان داخل الامم المتحدة وخارجها مما كان له تقديره لدى الاميركيين . ورابع هذه العوامل رفض الهند التوقيع على معاهدة الصلح مع اليابان ، بينما وقعتها باكستان بغير تحفظات . وخامسها رفض الهند

رغبة الولايات المتحدة في اقامة قواعد عسكرية مضادة للصين على اراضيها بينما أبدت باكستان ترحيبا باقامة هذه القواعد في اقليمها .

وقد عملت باكستان على الاستفادة من هذه التناقضات في العلاقات الهندية الامريكية . والواقع ان الولايات المتحدة حاولت كسب الهند والتأثير على سياستها الخارجية عن طريق مدها بالعون الاقتصادي والفني ، كما زودتها بعون عسكري ابان العدوان الصيني عليها في تشرين الاول — اكتوبر ١٩٦٢ . ورغم ذلك لم يتغير موقف الهند في اتجاه السياسات الامريكية الانحيازية ، مما اثر بدوره تأثيرا عكسيا على الموقف الامريكي تجاه الهند .

ويرى الكاتب أن الهند كانت مرتاحة للمبادرات الامريكية المتعاطفة مع استقلالها منذ البداية مما كان يبشر بعلاقات مثمرة بين البلدين . غير ان عددا من العوامل ادى الى تغيير موقف الهند تجاه الولايات المتحدة . فقد رأت الهند أن الولايات المتحدة تتجه صوب باكستان وتتعاطف معها في النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير . ومن ناحية اخرى ، كانت الهند تعارض اقامة الاحلاف العسكرية على خلاف السياسة الامريكية كما ذكرنا ، وكانت تعارض بشكل خاص محاولات ادماج باكستان في هذه الاحلاف . واتصالا بهذا الاتجاه ، عارضت الهند الجهود الامريكية لاقامة حلف جنوب شرقي اسيا والحلف المركزي . ومما اسهم في تغيير موقف الهند ايضا ، موقف الحكومة الامريكية من عملية استرداد الهند لاقليم جوا الهندي الذي كان واقعا تحت السيطرة البرتغالية . فقد عارضت الولايات المتحدة تصرف الهند ارضاء للبرتغال حليفتها في الناتو ، وكان هذا هو الموقف الامريكي حتى قبل اقدام الهند على استرداد جوا بالقوة . اذ سبق أن أصدرت الولايات المتحدة والبرتغال في ١٩٥٥/١٢/٢ بيانا مشتركا ردا على تصريحات الزعماء السوفيت المناوئة للاستعمار البرتغالي في جوا ، مؤكدين أن جوا اقليم برتغالي مما اغضب الشعب والحكومة في الهند الى اقصى حد . وعندما دافع دالاس عن موقفه هذا بعد ذلك مؤكدا من جديد تبعية جوا للبرتغال ، احتجت الحكومة الهندية بشدة على ذلك . وتجاوز رد فعل الولايات المتحدة ازاء استرداد جوا عدم الرضا الى أن هيئة مساعدة الهند قررت في كانون الثاني — يناير ١٩٦٢ تأجيل النظر في مساعدات اخرى للهند . وامتدت حملة المعارضة الامريكية البرلمانية والصحفية والحكومية الى الامم المتحدة حيث تقدمت الولايات المتحدة مشروعات قرارات في مجلس الامن لسحب القوات الهندية من جوا ووقف القتال وأيدتها فرنسا وتركيا وانجلترا وعرقلها الفيتو الروسي . كما تسبب الفيتو الامريكي في اسقاط مشروع قرار مضاد مقدم من سيلان وليبريا والجمهورية العربية المتحدة آنذاك .

وبالاضافة الى الخلافات القائمة في العلاقات الامريكية الهندية فان مواقف الدولتين لا تلتقي تجاه الاحداث والمشاكل الدولية المختلفة ، وهذا طبيعي نتيجة اختلاف ظروف الدولتين ، ووضعهما في المجتمع الدولي ، وفي المراحل الزمنية التي تملي سياسات معينة . وبعبارة أكثر تحديدا ، يلاحظ الكاتب اختلاف مواقف الدولتين بشأن المشكلة الكورية ، ومشاكل الهند الصينية والمجر . فقد ادى تورط الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وفيتنام الى تكدير علاقات الدولتين ، لكن هذا السبب لم يعد قائما مع تغير الدور الامريكي في أزمة الشرق الاوسط ، وبعد تسوية الازمة الفيتنامية .

باكستان والعلاقات الهندية الامريكية :

تعد باكستا نحجر الزاوية في العلاقات الهندية الامريكية . وقد سبق ان أوضحنا الظروف التي اضطرت الولايات المتحدة الى الاستعانة بباكستان في سياسة المحالفات وحصر الشيوعية بديلا عن الهند الامر الذي اضر بالهند من زوايا ثلاث : فمن ناحية ، أيدت الولايات المتحدة جانب باكستان فيما يتعلق بخلافات الحدود الباكستانية الهندية حول جامو وكشمير ، ومن ناحية أخرى، انتظمت باكستان في حلف جنوب شرقي اسيا والحلف المركزي الامر الذي يعد موجها ضد الهند أيضا بحكم علاقاتهما المتوترة . ومن ناحية ثالثة ، دعمت الولايات المتحدة باكستان عسكريا وسياسيا في الصراع الهندي الباكستاني .

ويذهب الكاتب الى ان الولايات المتحدة أيدت موقف باكستان منذ البداية في كشمير حتى تضمن ولاء باكستان لها ومسايرتها لسياستها . واعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ أنها ستزود باكستان بعون عسكري فقضى هذا القرار على اي أمل سواء في تسوية المشكلة ثنائيا بين الهند وباكستان أو في تطوير وتنقية العلاقات الهندية الامريكية ، ولذلك رفضت الهند وساطة يوجين بلاك عام ١٩٥٧ في النزاع .

وابان الغزو الصيني للاراضي الشمالية للهند في تشرين الاول ـــ اكتوبر ١٩٦٢ ، وبينما كانت الوفود البريطانية والامريكية تبحث في نيودلهي حاجة الهند من الاسلحة ، حاولوا استغلال هذا الظرف للضغط على الهند لقبول تسوية لمشكلة كشمير . وفعلا امكن وضع ترتيب إستهدف بدء التفاوض بين الهند وباكستان ولكن هذه المفاوضات لم تثمر . ويرى الكاتب أن من دلائل تحيز الولايات المتحدة لباكستان اصرارها على تسوية قضية كشمير عن طريق التحكيم ، وظل هذا موقفها منذ ١٩٤٩ . كما انها ساندت مطالبة باكستان باجراء استفتاء في كشمير . وفي صدد الموقف الامريكي من باكستان ، يورد الكاتب تفصيلات كثيرة حول محاولات ادماج باكستان في أحلاف في الشرق الاوسط

منذ ١٩٥٢ واغرائها بالمساعدات العسكرية وهذا ادى الى تشدد في موقف باكستان ازاء الهند وافسد محاولات وفرص تسوية خلافاتهما ، كما اعتبر تحديا صارخا للرغبة الاسيوية العامة في انتهاج سياسة عدم الانحياز ، وأملى على الهند موقفها الذي اتخذته في قضية التبت ، فضلا عن انه دفع الهند الى تطوير علاقاتها بالاتحاد السوفيتي .

ويرى الكاتب ان الولايات المتحدة استهدفت ايضا من وراء تقديم العون العسكري لباكستان دفع الهند الى المطالبة بعون مماثل لتكون الاستجابة لهذا الطلب مشروطة بضمها الى جهود تطويق الشيوعية وحصرها ، في الوقت الذي وقعت فيه باكستان عددا من الاتفاقات الدفاعية لهذا الغرض مع تركيا في ١٩٥٤/٤/٢ ، واتفاقية العون المتبادل والامن مع الولايات المتحدة حيث اقلعت من قاعدة بيشاور الباكستانية طائرة التجسس الشهيرة يوتو التي اسقطها الاتحاد السوفيتي فوق أراضيه عام ١٩٦٠ .

وكلما ازداد تورط باكستان في الاحلاف الغربية مع تمسك الهند بسياسة عدم الانحياز ، زادت الجفوة بين الهند وباكستان واتسع الخلاف بين الهند والولايات المتحدة . ويرى الكاتب أن الدعم العسكري لباكستان في هذا الاطار كان الحافز « لعدوان » باكستان على الهند عام ١٩٦٥ رغم ان الهند تلقت تأكيدا من الولايات المتحدة بعدم استخدام هذا الدعم في العدوان عليها .
وهكذا تحولت مساندة الولايات المتحدة لباكستان سياسيا وعسكريا الى اجراء لتطويع الهند للاهداف الامريكية . وتجدر الاشارة الى أن الكاتب قد عنى بابراز الضغوط الاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة على بلاده للغرض نفسه .

واستطرادا لاثر باكستان على العلاقات الهندية الامريكية ، افرد الكاتب فصلا خاصا لموقف الولايات المتحدة من الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١ التي أسفرت عن قيام بنجلاديش . فيرى ان الولايات المتحدة تدخلت صراحة الى جانب باكستان في الحرب فأمدتها بالاسلحة ، وقام الاسطول السابع بمناورات في خليج البنغال لاضعاف جانب الهند ، كما كان سلوكها العام خلال الحرب عدائيا تجاه الهند مما جعل العلاقات الهندية الامريكية تمر بأسوأ مراحلها .

ولكن انتصار الهند في الحرب دفع الولايات المتحدة الى اعادة النظر في تقديرها لحجم الهند ودورها فبدأت تنظر للهند على انها دولة كبرى لها دور خطير في اسيا الامر الذي عبر عنه نكسون صراحة في تقريره الى الكونجرس ، واشارته الى الرغبة في بدء حوار مع الهند ، وزيارة كيسنجر لها عام ١٩٧٤ ، وابرام اتفاقية للعون الاقتصادي والفني في تشرين الاول ــ اكتوبر عام ١٩٧٤ .

ورغم أن الكتاب ظهر في آذار ـــ مارس ١٩٧٧ ، الا أن مؤلفه لم يتمكن من تسجيل التطورات الحديثة الخطيرة التي اثرت تأثيرا عميقا على العلاقات الهندية الامريكية وتقدير الولايات المتحدة الجديد للهند وسياستها . وأهم هذه التطورات اثنين هما ضم الهند لاقليم جامو وكشمير بقرار من جانب واحد ومنح الاقليم درجة أكبر من الحكم الذاتي وتعديل دستوره بهذا المعنى . وأما التطور الثاني فهو تفجير الهند لاول قنبلة ذرية عام ١٩٧٦ . ومؤدى هـــذا وغيره أن الولايات المتحدة لا بد وان تنظر للهند في ضوء مكانتها الجديدة وامكانياتها وطموحها . وهكذا لم يعد لباكستان ذلك الوضع الذي كيف العلاقات الامريكية الهندية أكثر من ربع قرن من الزمان . ويؤخذ على الكتاب أنه لم يهتم ببعد حيوي لهذه الدراسة وهو العلاقات السوفيتية الهندية مما جعـــل التحليل اقل عمقا ولكنه أكثر بساطة ، كما يؤخذ عليه بعض التكرار رغم وضوح تقسيم الموضوع . ولكن لا يخفى ما للموضوع والكتاب من أهمية للقارىء العربي خاصة لما هو معروف من موقف الهند في النزاع العربـــي الاسرائيلي بشكل عام وخلال حرب أكتوبر بشكل خاص وكذلك في ضوء الادوار المتغيرة للسوفييت والامريكان في هذا النزاع .

● ● ● ● ●

اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحّب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية . انها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدّمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرّائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمـة .

H. A. Simon, Administrative Behavior (New York : Free Press, 1957).

هربرت سايمون ، **السلوك الاداري** (نيويورك : المطبعة الحرة ، ١٩٥٧)

مراجعة د. فيصل السالم *

يعتبر الاستاذ هربرت ا . سيمون من أهم المفكرين الاجتماعيين المعاصرين في الولايات المتحدة الامريكية . وقد اثار ضجة في الاوساط الاكاديمية مؤخرا عندما حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٧٨ حيث ان دراساته الاصلية لم تكن في الاقتصاد بل كانت في العلوم السياسية وبالاخص في العلوم الادارية . ولد سيمون في سنة ١٩١٦ وترعرع في مدينة ميلووكي . وقد حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو في سنة ١٩٤٣ حيث كان سنه آنذاك ٢٧ سنة . وقد التحق كأستاذ في جامعة كارنجي — ميلون منذ ١٩٤٩ ، وهو لا يزال يعمل في هذه المؤسسة . والاستاذ سيمون يعتبر اقرب الى ما يسمى « برجل النهضة » حيث أن اهتماماته وهواياته متعددة ومتشعبة . فقد درس مواضيع شتى : من دراسات في العلوم السياسية والادارية والاقتصاد والتاريخ وعلم النفس وعلم الحاسب الالكتروني وعلم الاجتماع والرياضيات التطبيقية الى الرسم وموسيقى البيانو . وقد كتب سيمون وبحث الكثير ، وله أكثر من خمسمائة مقالة و ١٥ كتابا على مدى السنين . وأهم كتبه هي « نماذج الانسان » و « السلوك الاداري » و « المنظمات » . وقد ركزت جائزة نوبل على كتابه « السلوك الاداري » وتأثيره على صانعي القرارات في ادارة الاعمال خاصة في ربط النموذج الاقتصادي بالعالم الحقيقي . وقد عمل سيمون لفترة من الزمن مع الرئيس الامريكي الراحل جونسون كعضو في لجنة الاستشارة العلمية .

حاول الاستاذ هربرت سيمون في كتابه **السلوك الاداري** أن يطور « ... اطارا لتحليل ووصف الحالات الادارية ... من خلال عدة عوامل لا بد من وزنها للوصول الى أي اقتراح صحيح للمنظمة الادارية » . ومن خلال هذا الاتجاه « السلوكي » الاصلي الجديد آنذاك لدراسة « المهام المنظمة » ادخل سيمون « مناقشات لجانبي الاجتماع » و « العلم العملي » للادارة .

---

* استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

في الاساس يتجه الكاتب نحو قاعدة لنظرية « عملية » للادارة من خلال الدعوة الى ضرورة تواجد تعبيرات وكلمات عملية للمنظمات الادارية . واتجاه سيمون هذا يعبر عن « الايجابية المنطقية » كما انعكس في تشديده على الاعتقاد بأنه بالامكان فصل الجمل « الاخلاقية » عن الجمل « الحقيقية » مبدئيا على الاقل . ومن خلال هذا الموقف ، حاول الكاتب أن يفهم فلسفة العلم الحديث بكليته . وبعد ان شدد على التفريق ما بين « الحقائق » و « الاخلاقيات » ، قدم المؤلف أهم استنتاجاته : بأن « اتخاذ القرار هو قلب الادارة » . وسيمون يدعي بأن « القرارات » تتخذ على أساس من المعتقدات أو المقدمات والتي أسماها « فرضيات » القرار . وهذه الفرضيات هي أساسا من نوعين : فرضيات « الحقيقة » — افتراضات عن الطريق التي يسلكها العالم ، وفرضيات « القيمة » — افتراضات عن الاهداف المختلفة المرغوبة . ومن ثم فاذا كان المرء عارفا ومسيطرا على الفرضيات التي تتوقف عليها القرارات فان باستطاعته أن يسيطر سيطرة افضل على القرارات . ولذا ، شدد سيمون على أن أي نظرية علمية « جديدة » يجب أن تعتمد على فلسفة العلم الحديث وان يكون في بؤرتها علم عملي شامل بعملية « اتخاذ — القرار » . وقد خصص الكاتب قسما كبيرا من كتابه لكلمات وتعبيرات وافكار عملية واضحة لدراسة الادارة :

« قبل أن يطور علم مبادىء ، عليه ان يحتوي على تصورات . . . أول مهمة للنظرية الادارية أن تطور عدة تصورات تسمح بوصف حالات ادارية من خلال علاقتها بالنظرية ولكي تصبح التصورات مفيدة علميا يجب عليها أن تكون عملية ، أي يجب أن تكون معانيها مطابقة لحالات وحقائق منظورة وواقعيـــة » .

وقد خصص الكاتب جهدا كبيرا في تقديم ما أسماه « برجل المنظمة » على انه رجل اجتماعي وليس برجل اقتصادي . في هذا المجال وصف سيمون رجل المنظمة بأنه تنوع في الحياة التنظيمية نفسها ، على غير الرجل الاقتصادي الذي ينظر الى المنظمة على أنها وسيلة وعليه ، فرجل المنظمة ليس « اقصائي » حقا هو « تنوعي » وذلك اذا أخذ بعين الاعتبار مبدأ « العقلانية المرتبطة » . وسيمون مهتم « بالوسائل » الانسانية وليس بالغايات نفسها حيث أن لكل عامل « مساحة للقبول » . وهدف المؤلف هو ليس خلق « مبادىء ادارية محددة » بل يسعى نحو نظرية ادارية « صلبة » مركزة على أسس « نفسية اجتماعية » . ومن هنا نرى بكل وضوح بأن سيمون كان من رواد فكر الاتجاه السلوكي الذي تحدى التصورات الادارية الكلاسيكية .

وفي مجال تثمين دراسة البروفسور سيمون ، علينا كدارسين للادارة العامة أن نتفق على أن أي نظرية ادارية يجب ان تحتوي عدة متطلبات تحليلية وتفسيرية ومنهجية . وأقترح هنا أن نعتمد اطارا نظريا يحتوي على ستة معايير أو متطلبات يجب على اية نظرية ادارية أن تحسب لها حسابا ، ثم سأحاول ان احدد قيمة عمل سيمون من خلال هذا المنظور العريض . اما المعايير الستة فهي اساسا التالية :

١ ــ الحاجة الى تفسير السلوك الواقعي في منظمة ادارية .

٢ ــ الحاجة الى تقديم ارشادات لصانعي السياسة .

٣ ــ الحاجة الى تطبيق النمط العلمي .

٤ ــ الحاجة الى تطبيق نمط ما بين المسالك العلمية المختلفة .

٥ ــ الحاجة الى التشغيل .

٦ ــ الحاجة الى تمهيد لبحوث ابعد .

ولنأخذ الان كل معيار على حدة ونحلل من خلاله عمل المؤلف :

١ ــ الحاجة الى تفسير السلوك الواقعي .

يتناول هذا المعيار مواضيع عريضة ومعقدة تحتوي على مفاهيم علمية عن ماهية سلوك البشر وواقعيته . « والسلوك » لا يحتوي فقط على الحقائق الظاهرة بل ايضا على سلوك مبطن كالاتجاهات والمعتقدات والتوقعات والحوافز والطموحات وفي هذا المجال ، يدخل سيمون عالمه المتناقض المثير للجدل والخاص « بالحقيقة ــ القيمة » الذي ادخله كفرضية في عملية اتخاذ القرار .

لقد حاول سيمون أن يدرس الادارة من خلال « سلوكها » الحقيقي بحيث رفض وتحدى افتراضات القرن الثامن عشر عن سلوك القرار . فقد افترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن صانعي القرارات يعرفون كل الخيارات وأنهم يعرفون قيم هذه الخيارات وان لديهم تفضيل مرتب ما بين هذه الخيارات . واجابة منه على هذا المطلب من « العقلانية » ، اقترح سيمون تصور العقلانية « المربوطة » أو « المحدودة » التي تتماشى مع ما هو معروف عن الحدود النفسية والجسدية لصانعي القرار . ولقد استبدل سيمون نموذج اقصاء القرارات بنموذج القناعة اي تبني قرار عندما يبدو أن البديل يطابق معايير أدنى أو جيدة بما فيها الكفاية وانه غير متوقف على تواجد كل البدائل بحيث يختار منها الافضل . ومع ان هذه المناظير والاقتراحات قد بحثت اساسا

في المنظمات الصناعية ، فليس هناك من سبب نظري يقلل من اهميتها في المنظمات الحكومية .

٢ ــ الحاجة الى تقديم ارشادات لصانعي السياسة

لقد تطورت هناك فجوة ما بين النظرية والتطبيق خاصة لان المتمرسين يجدون أن التنظير الخيالي لا يقدم لهم ارشادات عملية . والسلوكية لا تعني بالضرورة عدم الاكتراث بتطبيق ابحاثها . فالتقارير الكثيرة (كتقرير قسم العلوم السلوكية لمؤسسة فورد لسنة ١٩٥٣) تبرز أهمية استعمال معرفة العلوم الاجتماعية لخدمة الحاجات الانسانية . وبالامكان تفسير ذلك ليعني أن البحث يجب ان يستغل لاهداف تحتوي على اهمية اجتماعية ــ اي كمشارك في حل المشكلات الانسانية . غير ان عمل سيمون يعتبر محدودا في هذا المجال حيث أنه لم يكن أساسا مهتما في اتخاذ القرارات العليا .

٣ ــ الحاجة الى تطبيق المسلك العلمي :

الاهتمام هنا ينصب على امتلاك معرفة سلوكية تحت ظروف تضمن بقدر المستطاع الحياد والتعليل والعمومية . وهنا نجد قطعا أن سيمون يطبق المنهجية العلمية ولو أنه ارتكز بشدة على متناقض « الحقيقية ــ والقيمة » التي انتقد كثيرا من أجلها . والمحاولة لتعليم السلوكية تحتوي على الاتي :

أ ــ أن يكون العلم وصفيا بدل أن يكون معياريا لتفسير ماهية الشيء وليس لاملاء ما يجب أن يكون .

ب ــ التركيز على التعاريف التشغيلية للكلمات والدراسة الواقعية كالملاحظات في الميدان والتجارب المنضبطة في الحقول والدراسات المعملية .

جـ ــ الاهتمام باستعمال الادوات الكمية والرياضية وتركيب نظريات رسمية :

ان اهم ما قدمه الكاتب اساسا هو خطته التصورية اي عملية تحليل القرارات من خلال فرضيات داخلة في القرارات . وهذا يتضمن عملية تبتدىء من اقتراحات في علم اداري « نقي » أو « اجتماعي » الى توصيات سياسية في العلم الاداري « المطبق » . فالبشر في الواقع يظهرون « عقلانية محدودة » فقط . والظاهرة الاساسية التي يراد تفسيرها هي كيف أن اعضاء المنظمة يستطيعون التصرف بطريقة مكيفة نسبيا وذات هدف موجه في محيط معقد وغير ملائم الى درجة كبيرة وذلك بالنسبة لمدى توفر المعلومات اللازمة ولجهة تحديد المسؤولية . ويلقي الكاتب مجموعة اسئلة من نوع : كيف يلاحظ عضو

المنظمة ويجابه الظروف البيئة التي تقتضي المباشرة في اتخاذ اجراء ما (أي مرحلة الذكاء) ، وكيف يتم اكتشاف وتجميع ردود الفعل (نشـــاطات النموذج) ، وكيف تختار البدائل للعمل (نشاطات اختيار) ؟ .

٤ ـــ الحاجة الى تطبيق مسلك العلوم المتعددة :

الاهتمام هنا هو في استعمال جميع العلوم والحرف والمناظير والآراء المتعلقة بالموضوع . ونجد أن سيمون يرتقي الى هذا المعيار بعمله الواسع في شتى الميادين . ان اهتمام « السلوك الاداري » الاساسي منصب على السلوك الخاص بصنع القرارات أو بالتأثير في سلوك الاخرين . ودراسة سيمون التي احتوت على فرضيات مستقاة من علم النفس وعلم الاجتمـــاع والاقتصاد من خلال منظوره المتداخل علميا توصلت الى عدة استنتاجات :

أ ـــ مراحل الذكاء في المنظمات كما هو الحال في السلوك الفردي محكومة بقوانين ادراكية مختـــارة .

ب ـــ مراحل عمل النموذج في الادارة كثيرا ما تطابق المراحل المتعارف عليها في حل مشكلة فردية في المختبر النفسي .

جـ ـــ الاكتفاء باختيار خيارات عملية بدلا من السعي « للمثال » الذي لا يطال وذلك الاكتفاء هو الوسيلة المركزية المستعملة من قبل صانعي القرار لمتابعة عملية اختيار القرارات في ضوو المعلومات المحدودة المتوفرة في حوزتهم . كما ان ذلك الاكتفاء يوحد ما بين النظريتين المثالية والواقعية .

٥ ـــ الحاجة الى التشغيل :

وجدير بالذكر هنا ان مهمة سيمون الاساسية هي تشغيل التعابير في الادارة ، اي أن مفاهيم المعايير يجب أن تطابق حقائق لأوضاع قابلة للملاحظة الواقعية . ولقد ادخلت دراسة الادارة سلوكيا تغيرات عظيمة في نظريات هيكل التنظيم وفي علاقات السلطة وفي وسائل الاتصال بطريقة معينة بدلا من اخرى . والاسهام الاساسي لهذا النموذج هو تقديم تعاريف تشغيلية لبعض المتغيرات الرئيسية . فمثلا كانت كلمة « السلطة » تعرف عادة بكلمات شبه قانونية حتى تم استخدامها للاشارة الى قيام علاقة طاعة بين المرؤوسين والرئيس . والسؤال المطروح هنا هو : ما هي الظروف المطلوب توفرها لكي تقوم علاقة سلطة ، اي ما هي اسس الحوافز المطلوبة لقيام سلطة مقبولة . والاهداف تسمى « قابلة للتشغيل » طالما أن بالامكان تقييمها على نحو حيادي وطالما أن العلاقات بين الاجراءات اللازم اتباعها للوصول الى تلك الاهداف أمر قابل للتحديد . وعندئذ فان اي خلاف تنظيمي داخلي ستتم تسويته في ضوء

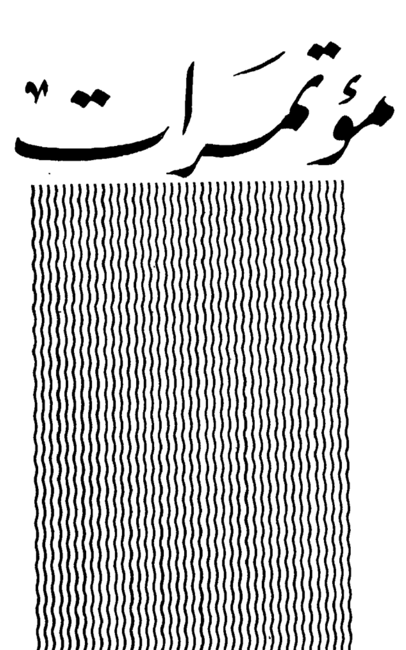
دراسة تحليلية للمشاكل وعلى اساس الموازنة ما بين عدة أهداف مشتركة قابلة للتشغيل .

٦ ــ الحاجة الى تمهيد لبحوث ابعد :

والاهتمام هنا يتعلق اساسا في الملاحظات وتجارب الحقل المنضبطة ودراسات المختبر . ويجد المرء عند وصف عملية قرار سيمون أن لها أبعادا عظيمة خاصة من خلال الابتكارات في الحاسب الالكتروني . ذلك أن اختبار نظريات صنع القرار تغير بشدة منذ اختراع الحاسبات الالكترونية واكتشاف انه بالامكان استعمال برامج الحاسب الالكتروني لتقليد العمليات الادراكية الانسانية . وفي الواقع أن هذا طبق بالاخص على سلوك مدراء الوسط . نجد بشكل اجمالي أن عمل المؤلف قد احتوى على اغلب المعايير للاطار النظري المطروح أعلاه . ويعتبر اطار سيمون النظري مغادرة أساسية للنظرية التنظيمية الكلاسيكية . وعلى عكس الطريقة التحليلية الكلاسيكية التي تركز على مسائل تقسيم العمل وعملية التنسيق وتدرج السلطة ، نجد أن الاتجاه السلوكي يعالج الاوضاع من خلال الميكانيكيات الاجتماعية والنفسية المتعارف عليها في حقول علم الاجتماع وعلم النفس ــ اي معالجة السلوك الاداري كسلوك انساني في وضع اجتماعي ذو نوع خاص . وهو هنا ينظر الى المنظمة كشكل من أشكال التصرف الانسانية الثابتة نسبيا والناشئة عن قوى حافزية (متوازن الدوافع ــ المساهمات) . اذا فان دراسة السلوك الاداري تصبح أساسا دراسة الميكانيكيات النفسية الاساسية ــ الحافزية والادراكية ــ تحت ظروف تترابط فيها هذه الميكانيكيات سويا في نظام أجتماعي معقد ورسمي وموجه نحو أهداف محددة .

لقد اهتم اطار سيمون الفكري أساسا بكل ما هو خاص وعام وبالعلاقة المتداخلة بينهما . ويبدو أنه امتلك منظور « النسق الاجتماعي » للتقرب نحو شمولية العلم . ومن هذا المنطلق ، وجد كثيرون سيمون جديرا بجائزة نوبل في الاقتصاد لسنة ١٩٧٨ .

مؤتمرات



المؤتمر العربي لإدارة التنمية الريفية بطنجة
مشاكل وحلول

د. عامـــر الكبيسي *

عقد هذا المؤتمر بدعوة من المنظمة العربية للعلوم الادارية التابعة لجامعة الدول العربية بالمملكة المغربية (طنجة) للفترة الواقعة بين ٢١/٢–٢٨/٢/١٩٧٨ ، وقد حضره ممثلوا ١٤ دولة عربية اضافة الى ممثلين من منظمة الاغذية والزراعة ومعهد الدراسات والبحوث العربية والمركز الافريقـــي للتدريب والبحث الاداري للانماء . وكان أعضاء الوفود يمثلون مختلـــف الاختصاصات المهنية والاكاديمية ذات العلاقة بالتنمية الريفية . فالى جانب وكلاء الوزارات والمحافظين ومدراء الشئون الاجتماعية فقد حضره أيضا عددا من أساتذة الادارة والتعاونيات الزراعية والاقتصاد والاجتماع ممن يعملون في بعض الجامعات العربية .

وقد افتتح المؤتمر صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٨/٢/٢١ بكلمة القاها رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للعلوم الادارية أعقبه مديـــر عام المنظمة ومدير المركز الافريقي للتدريب والبحث الاداري للانماء . وتم بعدها انتخاب عامل طنجة رئيسا للمؤتمر ورئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة والاردن كنواب للرئيس . ثم القى التقرير العام الموضح لاجراءات المؤتمر وللخطوط العريضة التي توجه جلساته ولجانه . وقد توالت جلسات المؤتمر الصباحية والمسائية طيلة أيام الاسبوع حيث كرست الجلسات الصبـــاحية لاجتماعات اللجان الرئيسية الثلاث وهي :

١ ـــ لجنة تخطيط وتمويل التنمية الريفية .

٢ ـــ لجنـــة التنظيـــم الاداري .

٣ ـــ لجنة المشاركة الشعبية في التنمية الريفية .

بينما كرست الجلسات المسائية لعقد الندوات العامة التي قدمت فيها البحوث والدراسات من قبل اعضاء الوفود ومن قبل بعض المختصين واهم هذه الدراسات ما يلي :

---

* استاذ الادارة العامة بجامعة الامارات العربية المتحدة .

١ ـ مفهوم التنمية الريفية الشاملة	للدكتور علي فؤاد مستشار هيئة الامم المتحدة للتنمية المحلية
٢ ـ تخطيط وتمويل التنمية الريفية	للدكتور العشري حسين درويش الاستاذ بكلية التجارة بجامعة طنطا
٣ ـ تمويل التنمية الريفية	للاستاذ احمد فتحي الدفراوي مدير عام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
٤ ـ التنظيم الاداري لعمليات التنمية الريفية	للدكتور جمال معوض وكيل وزارة بجمهورية مصر العربية
٥ ـ مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية الريفية	للدكتور عبد المنعم شوقي استاذ الاجتماع الريفي بجامعة المنيا
٦ ـ المشاركة الشعبية في التنمية الريفية	للدكتور ظريف بطرس رئيس قسم الادارة المحلية بالمنظمة العربية
٧ ـ دور المراة العربية في التنمية الريفية	الاستاذة ليلى أبو شعر وكيلة ادارة التخطيط بسوريا
٨ ـ النظرة الايكولوجية للتنمية الريفية	الدكتور عامر الكبيسي ـ جامعة الامارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي
٩ ـ تطبيقات الاسلوب التكاملي في التنمية الريفية	دكتور محمد رياض الغنيمي
١٠ ـ استراتيجية التنمية الريفية في دول العالم	ترجمة الاستاذ صبحي محرم المنظمة العربية للعلوم الادارية
١١ ـ التنظيم الاداري لعمليات التنمية الريفية في الهند	للدكتور أحمد رشيد ـ جامعة القاهرة
١٢ ـ التنمية الريفية والزراعية	المعهد الدولي للادارة العامة بفرنسا
١٣ ـ ببليوجرافيا مختارة في ادارة التنمية الريفية	اعداد محمد حامد حسنين

كما قدمت للمؤتمر عدة دراسات ميدانية عن المملكة الاردنية الهاشمية والعراق وسوريا ومصر وليبيا والسودان وتونس والمغرب .

وقد اجمع المؤتمرون على اهمية التنمية الريفية في الوطن العربي انطلاقا من النسب العالية للسكان الريفيين من مجموع السكان ومن الواقع المتخلف الذي تعيشه الجماهير العربية القاطنة بالريف العربي وما يحدثه هذا التخلف من آثار سلبية تعيق عملية التنمية الاقتصادية بوجه عام .

كما حددوا مفهوم التنمية الريفية بمعناه التكاملي المرتبط بخطط التنمية الشاملة وطرحت السياسات العامة والمنطلقات النظرية التي توضح علاقة التنمية الريفية بعمليات تنمية الانسان العربي وتمكينه من تطوير ذاته وبيئته واستثمار مواردها على الوجه الافضل . ودعوا الى نبذ المنطلقات التوقيعية والترميمية للبرامج والاصلاحات الريفية التي برهنت التطبيقات على فشلها وعجزها عن تطوير الريف .

ومن خلال دراسة التجارب العربية في مجال التنمية الريفية ومقارنتها بتجارب عدد من الدول المجاورة شخصت المشاكل والاخطاء التي واجهت برامج التنمية الريفية خلال العقدين المنصرمين وتم التركيز على المشاكل التنظيمية والمالية والفنية بوجه خاص وفيما يلي أهم المشاكل التي تمت مناقشتها :

١ — غياب السياسات القومية للتنمية الريفية في اغلب الاقطار العربية .

٢ — عدم توفر مقومات تخطيط التنمية الريفية وعجز الاجهزة القائمة عن وضع الخطط المتكاملة .

٣ — سوء توزيع الموارد المالية المتاحة بين أنواع التنمية المختلفة وضآلة نصيب التنمية الريفية منها .

٤ — تخلف وسائل استثمار الموارد المتاحة وسوء استخدامها .

٥ — تعدد الاجهزة الرسمية المهتمة بالتنمية الريفية وتشتت مسؤوليتها وغياب التنسيق بينها .

٦ — عدم وضوح دور المجالس المحلية والمنظمات الشعبية بالتنمية الريفية وخفض مساهماتها العملية .

٧ — قدم التشريعات التي تحكم التنمية الريفية وجمود الاجراءات المستمدة منها .

٨ ــ النقص في الخبرات والكفاءات الادارية وغياب الحوافز التي تشجـــع العاملين بالتنمية الريفية على الابداع والخلق .

٩ ــ تخلف نظم المراقبة والمتابعة وغياب حسابات الكلفة وتقويم الانجاز .

١٠ ــ اعتماد اسلوب اللجان وغياب القيادات الادارية القادرة على توجيهها وادارتهـــا .

وكان لا بد أن ينتهي المؤتمر بطرح الحلول التي من شأنها أن تحد من اثر هذه المشاكل على المدى القريب وتعمل على تهيئة الظروف التنموية الملائمة في المدى البعيد : وفيما يلي ملخصا بالتوصيات التي تمخض عنها المؤتمر .

التوصيـــــات :

١ ــ منح التنمية الريفية الاولية في برامج التنمية القومية لتضييق الهوة بين الريف والحضر والحد من المشاكل العديدة المترتبة عليها .

٢ ــ البدء ببرامج التنمية الريفية وترشيدها بعد استكمال البيانات الاحصائية الشاملة والدقيقة بالتعاون مع المراكز المختصة والجامعات والهيئـــات المعنيـــة .

٣ ــ تحقيق التوازن بين المدخلين الاقتصادي والاجتماعي عند دراسة برامج التنمية الريفية وتقرير اولويتها .

٤ ــ توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية للاسهام في مشروعات التنمية الريفية والعمل على زيادة نصيب التنمية الريفية في الاستثمارات القطرية والاستفادة من موازنات البرامج ، والاداء لتنظيم المشروعـــات الريفيـــة .

٥ ــ يعهد الى مسئولية تنفيذ وادارة مشروعات وبرامج التنمية الريفية الى أدنى مستوى اداري محلي قادر على القيام بهذه المهمة بكفاءة وفاعلية . وان تتولى سلطات الأدارة المحلية بالتنسيق بين أجهزة التنمية الريفية المختصة العاملة على صعيد على الريف .

٦ ــ الاستفادة من الجمعيات الطوعية والخيرية ومن الاتحادات والمنظمات المهنية في تعبئة طاقاتها ببرامج التنمية الريفية .

٧ ــ الربط بين الجامعات وبين الادارات الملحية في تنمية الكوادر الادارية والعمل على انشاء قسم خاص للادارة المحلية ببعض الجامعات .

٨ ــ تطوير قوانين الادارة المحلية في الدول العربية لتبسيط اجراءات الاستفادة من برامج التنمية الريفية وابعادها عن الروتين المعقد .

٩ ــ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والجمعيات التعاونيــة والفلاحـية والرعوية وتحقيق التنسيق الى التكامل بين نشاطاتها مع الاهتمام بوجه خاص على دور المراة الريفية في تنمية مجتمعها .

١٠ ــ دعم الريف الفلسطيني وتوثيق التعاون بين اقطار الوطن العربي من خلال تبادل البحوث والبيانات وتنظيم اللقاءات العلمية مع بحث امكانية انشاء معهد عربي متخصص في الدراسات الريفية .

واخيرا ، فقد اقترح أن يكون موضوع المؤتمر الخامس للادارة المحلية حول تمويل برامج التنمية المحليــة .



المؤتمر الحادي والاربعون للمعهد العالمي للاحصاء «نيودلهي»

د. محمد عبدالحميد طه*

في مساء الاثنين ٥ كانون الاول ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، افتتح السيد رئيس وزراء الهند المؤتمر الحادي والاربعين للمعهد العالمي للاحصاء الذي عقد في « دار العلم » في نيودلهي بدعوة من الحكومة الهندية . وفي اليوم التالي ، بدء المؤتمر نشاطه العلمي الذي استمر حتى ١٩٧٧/١٢/١٥ . وقبل ان اعرض للنشاط في المؤتمر ، سأقوم بالتعريف بالمعهد العالمي للاحصاء .

١ ـ المعهد العالمي للاحصاء: في سنة ١٨٨٥ ، قامت مجموعة من الاحصائيين العالميين بانشاء تجمع علمي احصائي اسموه المعهد العالمي للاحصاء واختاروا مدينة لاهاي بهولندا لتكون مقرا لمكتبه الدائم . وكان الهدف الاساسي لانشاء المعهد ذي شقين :

ا ـ التنسيق بين النشاط الاحصائي في مختلف الدول .

ب ـ تشجيع البحث العلمي في الاحصاء وتشجيع تطبيقه في خدمة مختلف نواحي المعرفة الانسانية .

ومنذ ذلك الحين ، يمارس المعهد نشاطا واسعا يقوم بدور عالمي كبير في تشجيع البحث العلمي والتنسيق بين الاحصاءات في الدول المختلفة ومن اهم نشاطاته : ـ

ـ عقد مؤتمر عالمي كل سنتين في احدى الدول بدعوة من حكومتها وسيعقد المؤتمر القادم في الفلبين (٧٩) ثم المكسيك (٨١) ثم في في اسبانيا (٨٣) وفي سنة ١٩٨٥ حيث يوافق الاحتفال بعيده المئوي ، اتفق على ان يعقد المؤتمر في مقره الدائم في لاهاي بهولندا .

ـ يصدر المعهد ثلاث دوريات علمية ونشرة اخبارية كما يرعى نشر كثير من البحوث المختصة .

ـ يؤدي المعهد ما تعهد اليه به الهيئات الدولية من اعمال اخرها مشروع « مسح الخصوبة العالمي » الذي يقوم به بتكليف من

---

* استاذ الاحصاء بقسم التأمين والاحصاء في جامعة الكويت .

هيئة الامم المتحدة . ويرأس المشروع الاحصائي الانجليزي الكبير سير موريس كندال .

ويضم المعهد حاليا حوالي ٩٠٠ عضوا من ٧٤ دولة . وللمعهد نوعين من العضوية الشخصية بجانب العضوية الجماعية .

ا ــ عضوية عادية : تمنح للاشخاص الذين قدموا اضافات متميزة لعلم الاحصاء أو تطبيقاته وتتم منح العضوية للشخص المرشح بان يرشحه خمسة من اعضاء المعهد القدامى ثم تعرض الترشيحات جميعا على الجمعية العمومية لتختار منها العدد المطلوب. وقد كان عدد الاماكن الخالية محددا سنويا بخمسين عضوا واتفق على رفع هذا الرقم الى ١٠٠ عضوا في المؤتمر الحالي ونأمل ان تستفيد الدول العربية من هذا الارتفاع لتزيد رصيدها من العضوية .

ب ــ عضوية بحكم المنصب : وتمنح لشخص أو اثنين ترشحهما الدولة المشتركة ليمثلا اجهزتها الاحصائية . وعدد الدول المشتركة حتى الان ٦١ دولة من بينها ٧ دول عربية فقط . ويبلغ عدد الاعضاء جميعا ٩٣٢ عضوا من بينهم ٣٤ عضوا عربيا فقط للاسف (اي اقل من ٤ ٪) ويأتي هؤلاء من ثمان دول عربية .

بالاضافة الى ذلك ، ينتسب الى المعهد التجمعات الاحصائية ذات الصفة القومية او العالمية وعددها ستة عشر من بينها المجمع الاحصائي الامريكي والمجمع الاحصائي الملكي في انجلترا ومعهد الاحصاء الرياضي والجمعية الاحصائية المصرية وغيرهم وكذلك ، ينتسب الى المعهد تسعا من منظمات هيئة الامم المتحدة . وينبثق من المعهد ثلاث تجمعات رئيسية هي تجمع برنولي للاحصاء الرياضي والاحتمالات ، والتجمع العالمي للاحصاءات المسيحية ، والتجمع العالمي للاحصاء في العلوم الطبيعية . وانشأ المعهد في هذا المؤتمر تجمعا عالميا رابعا هو التجمع العالمي لعلوم الحاسب في الاحصاء .

٢ ـ النشاط العلمي في المؤتمر :

شارك في المؤتمر الحادي والاربعين للمعهد العالمي للاحصاء ٧٥٠ عضوا من ٦٢ دولة . وكان الافراد المصاحبون (سيدات واطفال) ٨٠٠ شخصا وكان الحضور العربي قليلا جدا (١٠ اعضاء فقط من ٧ دول عربية) .

وقد كان هناك نوعان من النشاط العلمي بالاضافة الى النشاط الاداري .

أ ـ النشاط العلمي الاصلي للمؤتمر :

امتد هذا النشاط من ٦ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ حيث عقدت ٤٧ جلسة علمية على امتداد الايام التسعة (ما عدا يوم الاحد) . وقد قرىء في هذه الجلسات ٢٨١ بحثا علميا شملت تقريبا جميع فروع الاحصاء النظري والتطبيقي بالاضافة الى بعض الابحاث في نظرية الاحتمالات وتطبيقاتها . واشترك في القاء البحوث والمناقشات ٤٣٦ متخصصا. وكانت المشاركة العربية ايضا قليلة اذ اقتصرت على اربعة بحوث (حوالي ١ر٧٥ ٪ من البحوث) منها بحثان مقدمان من افراد (مصر والكويت) وبحثان مقدمان من دولة واحدة (السعودية) .

ب ـ النشاط المصاحب :

انتهزت الهيئات العلمية في الهند الفرصة ودعت الى عقد مؤتمرات مصاحبة في هذه الفترة كان اهمها :

١ ـ ندوة ليوم واحد عن مشاكل « مسح الخصوبة العالمي » وعقدت في نيودلهي في يوم ١٩٧٧/١٢/١٦ .

٢ ـ المؤتمر الاقليمي لمعهد الاحصاء الرياضي : بالاشتراك مع معهد الاحصاء الهندي وقد عقد في نيودلهي في الفترة من ١٦ ـ ١٩٧٧/١٢/١٨ .

٣ ـ المؤتمر العالمي عن الحدية في الاحصاء : بالاشتراك مع جامعة أوهيو والمعهد الهندي للتكنولوجيا وقد عقد في بومباي في الفترة من ٢٠ ـ ١٩٧٧/١٢/٢١ .

٤ ـ المؤتمر الدولي السابع لمراقبة الجودة : بالاشتراك مع المعهد الهندي للاحصاء في نيودلهي في الفترة من ١٩ ـ ١٩٧٧/١٢/٢١ .

٥ ــ المؤتمر السنوي العاشر لبحوث العمليات : بالاشتراك مع المجمع الهندي لبحوث العمليات في نيودلهي في الفترة من ٢٠ ــ ١٩٧٧/١٢/٢٣ .

جـ ــ النشاط الاداري : كان المؤتمر فرصة لتعقد هيئة المكتب بالمعهد ولجانها المختلفة والتجمعات العلمية المنبثقة منها اجتماعاتها وجمعياتها العمومية . فكان هناك ٢٩ اجتماعا من بينهم اجتماعان للجمعية العمومية للمعهد واربع جمعيات عمومية للتجمعات العلمية .

٣ ــ النشاط الاجتماعي :

كان عقد المؤتمر في الهند مصدر سعادة وفخر كبير للحكومة الهندية والمؤسسات العلمية الهندية ولذلك كان الاهتمام به وبالمؤتمرات التي عقدت في فلكه عظيما بحيث تم بهذه المناسبة اصدار طابع بريدي وكانت الضيافة الهندية للمؤتمرين ومصاحبيهم في غاية السخاء والود . فقد دعا رئيس الوزراء المؤتمرين الى مأدبة عشاء في يوم ١٩٧٧/١٢/٦ ثم اقام المعهد الهندي للاحصاء حفل استقبال للمؤتمرين يوم ١٢/١٢ كما دعى المؤتمرين الى ثلاث عروض فنية بالاضافة الى حفل للصوت والضوء ورحلة في داخل دلهي القديمة والحديثة .

كما نظمت شركة السياحة المعتمدة كثيرا من الرحلات في داخل الهند وخارجها وكانت الناحية التنظيمية التي اضطلعت بها الادارة المركزية للاحصاء بالهند ومعهد الاحصاء الهندي مع المكتب الدائم للمعهد بلاهاي تقترب من حد الكمال . فقد وصلتنا النشرة الاولى من المؤتمر مع دليل لكتابة الابحاث في فبراير ١٩٧٧ ثم وصلت النشرة الثانية في سبتمبر سنة ١٩٧٧ متضمنة قائمة بالبحوث المقبولة وببرنامج مبدئي .

وعند وصولنا الى المؤتمر للتسجيل استلمنا حقيبة جلدية تحتوي على :

١ ــ النشرة الثالثة للمؤتمر وضمنها البرنامج النهائي العلمي والاجتماعي والمؤتمرات المصاحبة .

٢ ــ مجموعة الابحاث التي ستقدم في المؤتمر .

٣ ــ مجموعة من الخرائط والنشرات السياحية مع خريطة مفصلة للمكان الذي يعقد فيه المؤتمر .

ــ مظروف يحتوي على جميع الدعوات الخاصة بالنشاط الاجتماعي .

٥ ــ مواد كتابية .

كما وفرت الهيئة المنظمة بنكا ومكتبا للبريد والتلفون ومكتبا لشركة الطيران ومكتبا لشركة السياحة المعتمدة ومركزا للرعاية الطبية ومصورا . وبالاضافة الى ذلغ فقد كان هناك عدة معارض علمية للكتب والمجلات العلمية والتجهيزات المكتبية والالات الحاسبة وتجهيزات وبرامج الحاسب الالكتروني .

دليل المكتبات الجامعية

الأرشيف الوطني الهندي في نيودلهي

د. مصطفى عبدالقادر النجار *

يعد الارشيف الوطني الهندي أكبر مستودع للوثائق في قارة اسيا على الاطلاق ، حيث أنه يضم عددا ضخما من وثائق شركة الهند الشرقية وحكومة الهند البريطانية ، ويرجع تاريخ تلك الوثائق الى عام ١٧٤٨ .

والارشيف الوطني الهندي لا يمكن أن يستغني عنه طلاب البحث في مختلف حقول المعرفة . وموجوداته لا تقتصر على الوثائق الهندية المحلية . وانما تتعداها لتشمل وثائق معظم الدول الاسيوية التي تعاملت معها بريطانيا بشكل أو بآخر بما فيها وثائق العراق والخليج العربي والجزيرة العربية التي هي موضع اهتمامنا في هذا الكتاب خاصة . والسجلات هذه تمثل خزينـا غير محدود لملايين الوثائق التي تغطي استراتيجية المنطقة بجوانبها المختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحتى النفسية منها وذلك للفترة الحديثة .

تأسست دائرة الارشيف الوطني الهندي عام ١٨٩١ . وكان الارشيف يعرف باسم دائرة السجل الكبرى (The Imperial Record Department)

بعد أن برزت الحاجة الملحة له وذلك بعد أن تكدست الوثائق والسجلات في الدوائر المختلفة واصبح أمر اتلافها شائعا . (١) وعليه ، شكلت في كلكتا لجنة خاصة للاشراف على فرز الوثائق والسجلات للعمل على حفظ ما هو مفيد منها . وعين المستر فورست (Mr. Forrest) أول مسؤول للدائرة المذكورة حيث بدأ عملية تصنيفها وتنظيمها وجمعها في مكتبة مركزية موحدة وذلك وفقا للاسس التـالية : ــ

١ ــ سجلات الشؤون الداخلية	من عام ١٧٥٢	الى عام ١٨٧٩
٢ ــ سجلات اللجان الصحية	من عام ١٨٤٥	الى عام ١٨٥٩
٣ ــ سجلات اللجان العسكرية	من عام ١٧٧٧	الى عام ١٨٥٨
٤ ــ سجلات الاشغال العامة	من عام ١٨٥٠	الى عام ١٨٧١
٥ ــ سجلات الشؤون الخارجية	من عام ١٧٦٤	الى عام ١٨٢٩
٦ ــ سجلات الشؤون العسكرية	من عام ١٧٨٦	الى عام ١٨٩٣

* مدير مركز دراسات الخليج العربي .

وقد قام الارشيف بعدئذ باصدار سلسلة من المنشورات المطبوعة للوثائق المتوفرة فيه غطت الفترات التاريخية المختلفة ، ووضع بعضها باللغة الانكليزية وبعضها الاخر باللغة الفارسية .

والذي يهمنا من وثائق هذا الارشيف بشكل اساسي هو ذلك الجزء الخاص بقسم الشؤون السياسية والخارجية (Foreign and Political Department) . ولطالما كان هذا القسم مسؤولا بشكل خاص عن ادارة الشؤون الخارجية والعلاقات الخارجية لشبه القارة الهندية . لذا ، فان الوثائق الخاصة بالعراق والخليج العربي والجزيرة العربية نجدها في هذا القسم . (٢)

ان وثائق قسم الشؤون السياسية والخارجية كانت قليلة في بداية الامر ثم أخذت في الازدياد والتضخم تبعا لازدياد العلاقات الخارجية للسلطات البريطانية في الهند . ونجد فهارس لوثائق القسم السياسي والخارجي تكاد تغطي جميع الفترات التاريخية منذ بداية تأسيس القسم وحتى بداية القرن العشرين . (٣) والفهارس هذه نجدها قليلة بالنسبة للسنوات الاولى من تأسيس هذا القسم ثم أخذت بالازدياد في السنوات التالية فمثلا « لا نجد للفترة من ١٧٥٦ — ١٧٨٣ الا مجلدين من الفهارس » . (٤) ثم أصبح هناك فهرس واحد لكل بضع سنوات ، ثم صارت فهرسا واحدا لكل سنة ، وفي المراحل الاخيرة أصبح هناك عدة فهارس للسنة الواحدة .

والفهارس هذه تربو على المائة فهرس جميعها غير منشور عدا فهرس واحد . اما الفهارس التي تلي هذين الجزأين المطبوعين فنجدها بوضعها القديم بخط اليد ، وقراءتها متعبة للغاية . وهي مفهرسة حسب الحروف الابجدية . (٥)

وفهارس الفترات التالية للقرن التاسع عشر ، افضل للقارىء فهي مطبوعة . والاسماء فيها واضحة . وهناك يجد الباحث اسماء كالبحرين والبصرة وبغداد وغيرها . وقد ثبت رقم المجلد الذي وردت فيه هذه المعلومات والمناسبة التي ذكر فيها امام كل اسم من هذه الاسماء . (٦)

وبالنسبة للعراق والخليج العربي والجزيرة العربية التي هي موضع اهتمامنا الخاص ، نلاحظ ان السجلات الاولى لقسم العلاقات الخارجية لم تول تلك المناطق اهتماما « كبيرا » ذلك ان حكومة بومبي كانت تمارس سلطة كاملة في ادارة الشؤون الخارجية . وكان ارتباطها مباشرة بلندن دون أن تكون لها صلة بالمديريتين الاخريين (كلكتا ومدراس) . وحتى بعد تشريع البرلمان البريطاني عام ١٧٧٣ قانون التنظيم الذي خول كلكتا وحاكمها حق الاشراف على كل من بومبي ومدراس ، فان بومبي استمرت في ممارسة

الانفراد بمعالجة الشؤون الخارجية للبلدان الواقعة الى غرب شبه القارة الهندية ، وبضمنها العراق والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية . (٧) ولهذا السبب يجد الباحث أن المادة المتوفرة في أرشيف كلكتا والموجودة في الارشيف الوطني الهندي عن العراق والخليج العربي والجزيرة العربية قليلة جدا .

وحدث شيء مهم غير هذه الصورة في القرن التاسع عشر ، وهو أن حكومة الهند في كلكتا بدات تمارس سلطة أكبر ونفوذا أوسع على الشؤون الخارجية الهندية وأخذت تنتزع « شيئا فشيئا » الصلاحيات التي كانت تتمتع بها حكومة بومبي . (٨) ولم تعد لحكومة بومبي أهمية تذكر في ادارة الشؤون الخارجية في أواخر القرن التاسع عشر وانحصرت ادارة تلك الشؤون بحكومة الهند في كلكتا . ومن ثم في دلهي بعد انتقال العاصمة الهندية اليها عام ١٩١١ . (٩) كما أن دائرة السجل الكبرى أصبحت تابعة لوزارة التربية الهندية بعد أن ظلت تابعة لوزارة الداخلية منذ تأسيسها حتى ذلك التاريخ .

وبعد انتقال العاصمة ، صار من الضروري أن تنقل السجلات الرسمية والوثائق الى المقر الجديد . وقد تم فعلا تخصيص مبنى مستقل لها شيد عام ١٩٢٦ . واكتمل نقل المحفوظات له نهائيا عام ١٩٣٧ . وصار الارشيف الوطني الهندي بعد هذا التاريخ مستعدا لقبول خدمات الباحثين على الوجه الاكمل .

قررت الحكومة الهندية في كانون الاول عام ١٩٣٩ أن تفتح الباب بحدود معينة لطلاب البحث والدارسين للافادة من المعلومات والاقتباس من الوثائق . وفي عام ١٩٤٢ ، تم فهرسة موجودات الارشيف من الوثائق والسجلات (١٠) في ٣٩ مجلدا . وقد خففت بعض القيود على الباحثين بعد عام ١٩٤٦ ، وفسح المجال لهم للاطلاع على كافة السجلات لغاية عام ١٩٠١ . وظل الارشيف الوطني الهندي يطالب الوزارات المختلفة بضرورة توسيع خدماته وأن يكشف المزيد من الوثائق للباحثين لتشمل سنوات ما بعد عام ١٩٠١ .

وقد حدث تطور ملحوظ على الارشيف في آب ــ اغسطس ١٩٤٧ جعلت موجوداته تتضاعف بشكل غير محدود نتيجة لهجرة مختلف الوكالات السياسية والتجارية مقرات أعمالها مخلفة وراءها سجلاتها ووثائقها كافة للارشيف الوطني. وهي بلا شك ثروة علمية غنية لا تقدر بثمن لطلاب البحث العلمي يمكن اخضاعها للدراسة والاستنتاج والتحليل وكشف الحقائق والتوصل الى نتائج في غاية الاهمية وفي مختلف حقول المعرفة .

وقد واجه الارشيف الوطني صعوبة كبيرة في استيعاب هذا القدر الضخم من السجلات والوثائق ، حيث انها كانت من الكثرة بحيث تجعل الارشيف عاجزا عن استيعابها دفعة واحدة لا سيما وان معظم تلك السجلات والوثائق لم تكن منظمة وفق ترتيب موحد .

وبينما كان الارشيف الوطني الهندي مشغولا بمواجهة ذلك السيل العارم من المحفوظات اذا بوزارة الخارجية الهندية تفاجئه بقرار عام ١٩٤٩ بنقل حوالي مليون محفظة من محافظها والتي كانت من قبل محفوظة في سملااليه . (١١) وهكذا حصلت زيادة مفاجئة في حجم السجلات والوثائق في الارشيف وصار مجموع ما يحتوي عليه قرابة (٥ر١١٣ر٠٠٠) محفظة و (١٠٣ر٠٠٠) مجلدا وهو في نمو مستمر .

ومما يجدر ذكره أن الحديث عنالارشيف سيبقى ناقصا غير متكامل دون الاشارة الى المكتب الاقليمي (Regional Office) الذي تم تشكيله في بهوبال (Bhopal) عام ١٩٥٤ . وكان هذا المكتب قد أسسته الحكومة المحلية في بداية الامر ثم تقدمت به تلك الحكومة الى الحكومة الهندية التي أوفدت بعثة خاصة لاستلام موجوداته وتنظيمها . (١٢) وقد صار الارشيف الوطني الهندي محط انظار جميع دارسي شؤون اسيا وبضمنها العراق واقطار الخليج العربي والجزيرة العربية .

ويضم الارشيف الان تراثا « اسيويا » أكثر منه تراثا « هنديا » ، وهو في كل هذا يتميز عن دور السجلات البريطانية بقدر ضخم من المراسلات المحلية والوثائق الاصلية التي لا يمكن العثور عليها في مكان اخر . ومن هذا المنطلق ، فاننا حاولنا أن نعرض لبعض موجودات الـ (India Office) في لندن استكمالا للفائدة وليتابع الباحث المختص سجلات ووثائق الارشيف بغية هدايته الى مادة بحثه (١٣) .

وثمة ملاحظة اخيرة لا بد من ذكرها عند المقارنة بين الارشيف الهندي والبريطاني والتي تهم كل باحث ينوي الرجوع اليهما وهي أن مستوى الخدمات يختلف في الهند عما هو عليه في بريطانيا من حيث التسهيلات وتهيأة مستلزمات البحث . هذا اضافة الى أن طريقة الحفظ وفهرسة الوثائق والسجلات ليست بالمستوى المطلوب في الارشيف الهندي على العكس من الارشيف البريطاني حيث يعد أرشيفا متطورا على مستوى عالمي . ويكفي أن نذكر أن عملية الاستعارة في الارشيف الهندي تتطلب انتظارا يتراوح بين ثلاث أو أربع ساعات . وللباحث الحق في استعارة عشرة مجلدات فقط في اليوم الواحد . وفي هذا المجال ، لا توجد مثل تلك الصعوبات في الارشيف البريطاني .

والامل معقود على مثقفي الهند لان يولوا هذا التراث العالمي العظيم أهمية خاصة . وأن يتوجهوا لادخال أحدث الطرق والوسائل لحفظ هذا الخزين العلمي الضخم من أجل النهوض بالارشيف الهندي الى مصاف دور الوثائق والسجلات المتقدمة في العالم . ونتوجه بالدعوة الى حكومات اقطار الخليج العربي لان تسرع في تصوير الوثائق الخاصة بأقطارها قبل أن تنالها عاديات الزمن .

الهوامـــش

راجع عن تفاصيل ذلك :

(1) Handbook to Records of the Government of India in the Imperial Record Department

(2) كانت الوثائق تحفظ في دائرة موحدة يطلق عليها اسم (Public Department) لغاية عام ١٧٥٦ حيث اسست دائرة العلاقات الخارجية (Foreign Department) ومنذ ذلك التاريخ صارت تحفظ الوثائق الخارجية بشكل منفصل .

(3) K.D. Bhargave, Guide to the Records in theh National Archives of India Part I (Introductory) (New Delhi; 1959), pp. 1-3.

(4) همـا بعنوان : — Index to Land Revenue Records

(5) معظم الورق الذي كتبت عليه تلك الفهارس ممزق ومتآكل الجوانب . وقد قـام الارشيف بلصق تلك الاوراق بالشمع الشفاف وتم حفظها بطريقة جيدة .

(6) ثائق العراق والخليج العربي والجزيرة العربية ليست مصنفة تصنيفا « منفردا متميزا » وانما يمكن للباحث أن يعثر عليها تحت اسم المدن والموانىء التي تخص تلك المناطق . ويرجع في الفهرس الى حرف ليعثر على مادته تحت سماء : بصرة — بغداد — بوشهر — بندر عباس — بحرين ، وهكذا .

(7) Bhargava, Loc. Cit.

(8) Ibid.

(9) نقلت حكومة الهند البريطانية العاصمة الى دلهي حيث أصبحت مقرا « لنائب الملك ودوائره الاساسية .

(10) Bhargava, Loc. Cit.

(11) وذلك بعد أن حصلت الهند على استقلالها ، فقد ارتأت وزارة الخارجية الهندية الغاء محفوظاتها الوثائقية من سملا وتحويلها للارشيف الهندي في دلهي .

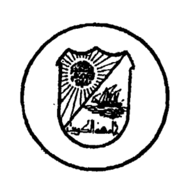
(12) Bhargava, op. cit. p. 8.

(13) لاخذ فكرة عامة من وثائق الارشيف الهندي في دلهي ومقارنتها بوثائق وزارة الهند في لندن يمكن الرجوع الى المادة الوثائقية التي أعدها (Jean C. Lancaster) المنشـــورة في مجلتـــي :

14. The British Association (Vol. IX No. 43, April 1970), pp. 130-141.

15. British Society for Middle Eastern Studies Bulletin (Vol. 3 No. 1, 1976), pp. 29-35.

حيث يعطي تفاصيل تلك الوثائق واصنافها ومجلداتها وفتراتها التاريخية والصـــور المتوفرة في لندن من الارشيف الهندي .



قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية . تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر جزءا من مصطلحات الادارة العامة ، كما ترجمها الدكتور زكي راتب غوشة ، أستاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

ونأمل أن تتحقق الأهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الأخـرى .

مصطلحات الإدارة العامة

المصطلح	الترجمة
Abolition	الغاء
Absolute Authority	سلطة مطلقة
Accommodation	تكييف
Accusation	تهمة
Adjustment	تعديل الوضع
Administrative Authority	سلطة ادارية
Administrator	مسئول اداري
Basic Functions	وظائف اساسية
Basic Salary	راتب اساسي
Behavior	السلوك
Bias	تحيز
Binding Decisions	قرارات ملزمة
Board	مجلس
Board of Inquiry	مجلس تحقيق
Bottleneck	الاختناق الوظيفي
Bribery	رشوة
Bureaucratic Organization	منظمة بيروقراطية
Career	مهنة
Case Study	دراسة الحالة
Central Committee	لجنة مركزية
Chain of Command	التدرج الوظيفي ، القيادي
Characteristics	خصائص
Charter	ميثاق
Conprehensive Plan	خطة شاملة
Concept	مفهوم عام
Discipline	انضباط
Discussion	مناقشة
Division of Labor	تقسيم العمل
Employment Policy	سياسة التوطين

المصطلح	الترجمة
Estimate	تقدير
Financial Policy	السياسة المالية
Flexibility	مرونة
Formal Organization	تنظيم رسمي
General Good	الصالح العام
General Striqe	اضراب عام
Group Decisions	قرارات جماعية
Hierarchy	التدرج الهرمي
Human Factor	العنصر الانساني
Human Rights	حقوق الانسان
Ideology	عقيره
Implementation	التطبيق
Incompetence	عدم جدارة
Labor Affairs	شئون العمال
Labor Leader	زعيم العمال
Nomination	ترشيح
Non-Negotiable	غير قابل للمفاوضات
Observer	مراقب
Open Trial	محاكمة علنية
Parliamentary Control	رقابة برلمانية
Patriot	وطني
Performance	الاداء الوظيفي
Reform	اصلاح
Regional Administration	ادارة اقليمية
Relief Agency	وكالة غوث
Scientific Management	الادارة العلمية
Seat of Government	مقر الحكومة
Secret Records	السجلات السرية
	العلوم الاجتماعية
Trial Period	فترة التجربة
Two-Thirds Majority	اغلبية الثلثية

المصطلح	الترجمة
Unanimity	اجماع الاراء
Unemployed	عاطل عن العمل
Unit	وحدة
Vacant Position	مركز شاغر
Work Unit	وحدة العمل
Zone	منطقة

■ ■ ■



فصلية علمية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحى المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

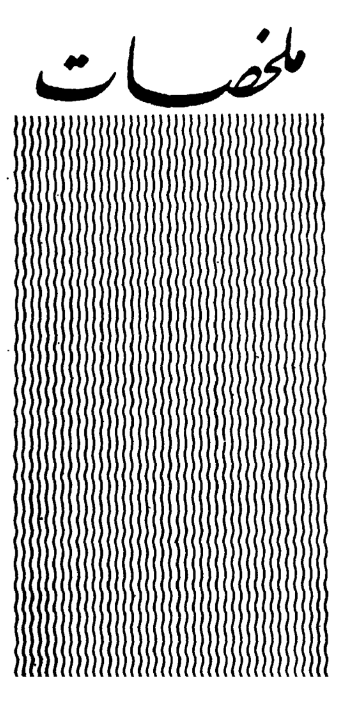
ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٢ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

ملخصات



الـــدورات التجاريـــة

ونشـــوء الاقتصـــاد الكلـــي

د. عبد الوهاب الامين

الغرض من هذا البحث هو محاولة وصفية لفهـــم النظريات المبدئية لطبيعة واسباب الدورات التجارية ومن ثم توضيح نشوء الاقتصاد الكلـــي كنتيجة للدراسات المتعلقة بالدورات التجارية .

يشير البحث بأنه اذا كانت النظرية الكلاسيكية منطقية في تحليلها في استبعاد حدوث الدورات التجارية او النظر اليها كظواهر مؤقتة ليست ذات اهمية تذكر ، وذلك بسبب اتجاه النظام بصورة تلقائية نحو التوازن في الاجل الطويل (على اساس مجموعة من الافتراضات) ، فانها لم تستطع مجابهة الحقائـــق التاريخيـــة .

لذلك اصبح من الصعب على الاقتصاديين تجاهل الدورات التجارية في الحياة الاقتصادية وقبول الانتظار للاجل الطويل لتحقيق التوازن . وقد نتج عن ذلك ظهور العديد من الدراسات القيمة حول الموضوع . فالدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين من أمثال السير دينس روبرتسن حول الاكتناز واهميته بالنسبة لمشكلة الادخار والاستثمار كانـــت على جانب كبير مـــن الاهمية . كما توغلت النظريات المتعلقة بدور الاستثمار الدايناميكي والعلاقة بينه وبين الادخار ونظرية الابداعات ، الفارق الزمني ، استخدام رأس المال الثابت وفكرة الطلب المشتق ليس فقط في مجال نظرية الدورات بل كملك بالنسبة للاعتبارات النظرية العامة فيما يتعلق بأداء الاقتصاد ككل .

ويبدو أن كينز قد استلهم نهجه في الطلب الكلي من تلك المساهمات التي سبقته . وبحدوث الكساد الكبـــير تلاشى الاعتقـــاد بالنظرية الكلاسيكية تدريجيا ، حيث ثبت بأن القوى التلقائية لم تكن آلية ، كما أن النظريـــة الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الاجل الطويل لم تعد ملائمة . ومن هنا مهد الطريق لظهور كتاب النظرية العامة لكينز الذي كان بمثابة مرحلـــة الانطلاق بالنســبة لنشوء الاقتصاد الكلي كأحد فرعي علم الاقتصاد المعاصر .

التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل

جاكلين اسماعيل

يعرض المقال الى ظاهرتين هامتين ضمن نموذج واحد ، في موضوع تقسيم العمل ملابسات كل منها . ويشير المقال الى أهمية التفريق بين الظاهرتين .

ورغم أن المقالة تتميز بطابعها النظري الا انها تعتبر قد تناولت واحدا من اهم مشاكل التغير الاجتماعي حيث التبقرط والاحتراف في تصارع وتطابق في نفس الوقت .

وقد ركز المقال على الموضوع في الدول الصناعية بوجه خاص . الامر الذي يدعو الى دراسات أوسع تتناول بالتحليل هذه الظاهرة في الدول الاخرى .

●●●

تطبيق تحليل التكلفة والفائدة
علـــى التكنولوجيـــا

وهبي غريال

يتناول هذا البحث موضوعا هاما في تقويم جدوى المشروعات بتحليل التكاليف والمنافع ، ومحاولة تطبيق هذا التحليل على التكنولوجيا . ويقوم باستخدام الوسائل المستقرة في هذا التحليل وخاصة اسلوب القيمة الحالية الصافية لتقدير جدوى المشروع .

وقد تضمن البحث افكارا مفيدة ، خاصة فيما يتعلق بكسب الخبرات والقدرة على حسن اختيار المعدات نتيجة الاخذ بأنواع معينة من الاساليب الفنيـــة .



The Finger - Sucking Habit

S. Abu-Libdeh

Finger or thumb-sucking is an acquired habit. Many studies show that it is highly related to complex societies and upper classes. It has been noted that girls do more finger-sucking than boys, and that children in primitive societies do not suck their fingers. Tight or rigid feeding schedules, short feedings, hunger, insufficient time for breast sucking, teething, early weaning, and emotional disturbances are major factors which lead to formation of this habit.

Chances of dental and lower lip malformation are greater if this practice continues vigorously after the child has his secondary teeth, however, social and psychological problems will arise if parents are not tolerant. Restraints such as tying the finger or covering the hand have failed. Experts recommend understanding, lengthening the feeding period, using substitutes, and keeping the child busy. Ultimately, the child will grow up and abandon this undesirable habit or he will find a socially acceptable substitute, such as smoking.

■ ■ ■

C — The ratio of divorce among the Kuwaiti families was (.007) according to the 1976 census, while it did not exceed (.002) among the non-Kuwaiti families.

D — The percentage of the working mothers in 1975 was (.03%), however, it is increasingly rapidly.

E — It is found that 74.9% of the Kuwaiti mothers are illiterate.

3 — There are twelve nursery schools in Kuwait. All of them are private and they offer poor services. Data concerning the effectiveness of their programs cannot be found.

4 — Kindergartens in Kuwait enjoy better conditions. They have nice buildings good programs. Large numbers of Kuwaiti children (43.8%) between 4 — 6 years attend these kindergartens. However, more than 50% cannot be accommodated.

5 — Medical care for pre-school children in Kuwait is very much improved as witnessed by the fact that the number of death cases among new born children, as well as the ratio of infections have been decreased.

6 — Parks for children are few in Kuwait. Eight of them have been located in certain areas in order to serve children from different stages of development, 8.8% of pre-school children can enjoy these parks.

7 — Psychological services for pre-school children in Kuwait cannot meet the children's needs. The House of Children provides certain psychological services only for 142 child. The Family nurseries provide services for 243 child. The Center for the Mentally Retarded offers some assistance for 107 child.

One can notice from the above facts that there is a great need for more educational, psychological, and recreational activities for pre-school children. The investigators suggest more comprehensive study of pre-school children to figure out their developmental problems and characteristics.

The suggested study would help in the preparation and the formation of suitable and effective programs for the pre-school children in Kuwait.

AN ASSESSMENT OF THE AVAILABLE SERVICES FOR PRE-SCHOOL CHILDREN IN THE STATE OF KUWAIT.

HAMED A. A. FEKY

The process of bringing up children requires a great deal of planning. However, the family or the mother, in particular, cannot afford to accomplish that task properly by depending upon their individual endeavours. ours.

Recent studies emphasize the importance of early childhood experience, and its effect upon the career of the individual.

The purpose of the present study is an attempt to find out the existing conditions of the pre-school services in Kuwait, i. e., what services are available for the pre-school children in Kuwait ?

In order to answer the above mentioned question, the medical, social, psychological, and recreational services have been investigated. After the required data have been collected, a thorough analysis of the data has been performed. The results of the study may be summarized as follows :

1 — According to the 1975 census, the number of the pre-school children is 109,433. This number represents 23.2% of the whole population of Kuwait. Only 1.05% of these children can find nurseries, and 14.10% attend public kindergartens. The responsibility for rearing 80% of the pre-school children is expected to be taken care of by their families.

2 — Some unrevealed facts indicate that the Kuwaiti families cannot afford to take care of the rearing process of their children because of the following :

A — More than half (65.3%) of the mothers get married before the age of 15.

B — Almost half (46.2%) of these mothers have more than 4 children.

POLITICAL SOCIALIZATION IN
CONTEMPORARY POLITICAL LITERATURE

Kamal El-Menoufy

Political socialization has become one of the main areas of interest in political science. This is due to the impact of socialization experiences on political stabiilty, national integration and democratic processes. There is a close connection between political socialization and participation. Early socialization experiences may encourage or discourage political involvement. This is dependent on whether they are of a democratic or autocratic content. A homogeneous political culture, which is a function of consistent socialization patterns, is a prerequisite for political stability. On the other hand, discontinuity in socialization process creates a heterogeneous political culture that threatens maintenance of the political system.

It is agreed among students of socialization that this process begins with childhood and continues through adolescence and adulthood. It is also agreed among them that various institutions in the society - i.e. family, peer groups, school, mass media, army and parliament - contribute to the socialization process in varying degrees. Hence, any comprehensive study of political socialization must put a special emphasis on its stages and agents.

"On the Functional Relationship between Education and Political Socialization as viewed through the Perspective Development".

A. Abdel Basit

This essay attempts to illuminate the main aspects of the functional relationship between the processes of education and political socialization in modern society. Special reference is given to developing societies, where the two processes act as an active instrument of comprehensive development. The main hypothesis is that an intensive analysis of the three terms, education, political socialization and development can inevitably lead to the conclusion which the writer attempts to reach.

ECONOMIC DEVELOPMENT IN EGYPT

AN ANALYTICAL STUDY

M. A. ELLEISI

The purpose of this paper is to build a mathematical model through which the process of economic development that took place in Egypt during the period 1946-1975 is explained and some recommendations concerning future economic development are made.

The model may be summarized as follows :

P = Pa + Pi +dai (Pa, Pi), where P, Pa, and Pi refer to national prodlct, agricultural product, and industrial product, successively.
Pa = da (R1a, R2a, R3a), where R1a, R2a, and R3a refer to cultivable land, human resources, and capital directed to agriculture, successively.

The requirements of balanced growth, according to this model, are :

1 — To direct attention to horizontal extension in the agricultural sector in order to increase Ria (i.e. the area of cultivable land), and at the same time not to neglect vertical extension reflected in R3a (i.e. Capital directed to agriculture). It is to be noted that development in the agricultural sector should not be given secondary importance in the process of economic development, because this may lead to bottlenecks which halt development in other sectors, and creates balance of payments difficulties and inflation.

2 — The role of human resources, especially entrepreneurs, in the industrial sector should be fully recognized. Moreover capital accumulation in the industrial sector should be encouraged so as to play its essential role which cannot take place unless plants of minimum optimal sizes are built. These sizes are necessitated by the indivisibility phenomenon.

3 — The model assertains the necessity of tying development of the services sector strongly to the development of both the agricultural and the industrial sectors. Otherwise the services sector would grow at a higher rate than those in the commodity sectors, hence creating inflationary pressures and bottlenecks.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥–١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة منذئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، ان الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد أن نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان — وبعد مضي اكثر من عامين على الانطلاقة الجديدة — ارتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تاخذ بعين الاعتبار الامور التـــالية :

الشخصية الداخلية للمجـــلة :

١ — تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها امام المساهمات الوافدة من جميع ارجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتاكد هويتها كمجلة عربيـــة .

٢ — ترغب « المجلة » في ان تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حـــول كونها تعالج جانبا او اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا ، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد أو اكثر من حقول الاقتصـــاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكرتارية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليهـــا اعـــلاه .

ا — الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ — ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت او خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ــ وكي يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التاليـــة :

ا ــ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ــ الا يكون قد سبق نشره .

جـ ــ ان تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ــ تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكـــامل .

٣ ــ ترسل الابحاث معنونة الى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت . جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ .

٤ ــ وبعد أن تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ــ على نحو سري ــ على محكمين (أو اكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ ــ وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالـــرأي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التاليـــة :

ا ــ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئـــة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ــ اما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعـــديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

جـ ــ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د — يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجـــانا .

٦ — الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ — تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ — يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ — يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التـــالية :

ا — تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب — طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك أن من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاتـــه .

ج — مصدر البحث ، ذلك ان من سياســة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الكتاب ومن آكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ — تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجـــلة .

١١ — تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارهـــا (٦٠) ستين دينارا كويتيـــا .

ب — مراجعـــة الكتـــب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التـــالية :

١ — ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر اي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، أو تقترحهـــا السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ — ان لا تنشر المراجعة في اية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر او ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ ـ أن تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتهـــــا .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرهـــا المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على سحتين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعـــة .

جـ ـ نـــدوة العـــدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيـــادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستمنح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعـــالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقـــة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوه الذي يتقاضى (٦٠) ستون دينارا كويتيا .

د ـ التقـــارير العلميـــة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمـــة .

هـ ـ دليــــل الجـــامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعـــات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشأة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات .

و ــ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ــ مناقشــــات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفــة .



name of the university or institute with which the reviewer is currently associated

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD ($ 60 U S)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
Kuwait.

■ ■ ■

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   a– An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   b– If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   c– Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K.D (approx. 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   d– Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2– The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
3– Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name,

Forward all correspondence
and subscriptions to:

THE EDITOR
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Kuwait University
Kuwait.

87. Milton H. Spencer, Contemporary Economics, (New York, Worth, 1971), p. 165.

88. Wallace C. Peterson, Income, Employment, and Economic Growth, (New York, W. W. Norton, 1967), p. 203.

89. Ibid., p. 204-205.

90. John S. Henderson, National Income, Statistics and Dynamics, New York, Harper and Row, 1961), p. 261-262.

91. Ibid., p. 262.

92. J.R. Hicks, Capital and Growth, (Oxford University Press, 1956).

93. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, (New York, Harcourt Bace, and World, 1970), p. 449.

94. Spencer, op. cit., p. 170.

95. Shapiro, op. cit., p. 171.

96. Spencer, op. cit., p. 171.

97. Paul A. Samuelson, "The Simple Mathematics of Income Determination" in Income, Employment, and Public Policy, Norten, 1948), p. 133-155.

99. Henderson, op. cit., p. 263-264.

100. Ibid., p. 264-265.

101. Ibid., p. 266-267.

102. Ibid., p. 271.

63. R.G. Hawtrey, Good and Bad Trade, (London, Constable, 1913).

64. Lee op. cit., p. 220-221.

65. Ibid., p. 221-222.

66. Ibid., p. 222-223.

67. Haney, op. cit., p. 680-681.

68. Ibid., p. 681.

69. Fredrich A. Hayek, Monetary Theory and the Trade Cycle, New York, Harcourt Brace, 1933).

70. Haney, op. cit., p. 681.

71. Ibid., p. 681-682.

72. Ibid., p. 682.

73. Ibid., p. 683.

74. Alvin H. Hansen, A Guide to Keynes, New York, McGraw-Hill, 1953), p. 6.

75. J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, (London, Macmillan, 1960).

76. Hansen, op. cit., p. 14.

77. Ibid., p. 14-15.

78. Ibid., p. 15.

79. Ibid., p. 25.

80. Ibid., p. 27.

81. Lee, op. cit., p. 250-251.

82. Ibid., p. 250.

83. Edwin Mansfield, Macroeconomics, Theory and Applications, (New York, W.W. Norton, 1970), p. 241-242.

84. Estey, op. cit., p. 306.

85. Ibid., p. 307.

86. Ibid., p. 308.

39. Lee, op. cit., p. 236-237.

40. Ibid. p. 238.

41. Estey, op. cit., p. 156-157.

42. Joseph A. Schumpeter, "The Explanation of the Business Cycle," Economica, December, 1927.

43. Estey. op. cit., p. 156-158.

44. Ibid., p. 159.

45. Lee, op. cit., p. 241-243.

46. Sstey, op. cit., p. 162.

47. Ibid., p. 161.

48. Lee, op. cit., p. 229-230.

49. Gustav Cassel, Theory of Social Economy, (New York, Harcourt Brace, 1923).

50. Estey, op. cit., p. 163.

51. Ibid.

52. Ibid. p. 166.

53. Ibid.

54. Lee, op. cit., p. 230.

55. Estey, op. cit., p. 230.

56. Ibid., p. 167.

57. Lewis H. Haney, History of Economic Thought, New York, Mac-Millan, 1949), p. 678.

58. Knut Wicksell, Interest and Prices, (New York, a. M. Kelley, 1936).

59. Haney, op. cit., p. 661-662.

60. Ibid. , p. 662

60. Ibid.

62. Ibid., p. 662-663.

17. Karl Marx, Das Kapital; A Sritique of the Political Economy, F. Engels, ed., (Chicago, Regenry, 1961).

18. Robert L. Heilbroner, The Worldly Philosophers, New York, Simon and Schuster, 1965), p. 130 - 132.

19. Ibid., p. 133-135.

20. Ibid., p. 135.

21. Ibid., p. 137-138

22. Paul M. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, New York, Monthly Review Press, 1942), P. 138-139.

23. Ibid., p. 141-142.

24. Ibid., p. 143.

25. J.A. Hobson, The Problem of the Unemployed, (London, Methuen, 1896).

26. Estey, op. cit., p. 275-276.

27. Ibid., p. 276-278.

28. Ibid., p. 279

29. See W.T. Foster and W. Catchings, Money, (Boston, Houghton Mifflin, 1923).

30. Estey, op. cit., p. 271.

31. Lee op. cit., p. 234.

32. Ibid., p. 234-235.

33. Estey, op. cit., p. 211.

34. W.H. Beveridge, Unemployment, A Problem of Industry, (London, Longmans Green, 1909).

35. Lee, op. cit., p. 236.

36. J. Lescure, Des Crises Generales et Periodiques de Sur-production, (3d ed., Paris, Librarie du Recueil Sirey, 1923).

37. Lee, op. cit., p. 236.

38. A.C. Pigou, Industrial Fluctuations, (London, Macmillan, 1927).

FOOTNOTES

1. Clement Juglar, Des Crises Commerciales et Leur Retour Periodique en France, en angletere, et aux Etas-Unis, (Paris, 1862; 2d ed., 1889).
2. Maurice W. Lee, Macroeconomics : Fluctuations, Growth, and Stability (Homewood, Illinois, R. D. Irwin, 1971), P. 45.
3. Joseph Kitchin, "Cycles and Trends in Economic Factors," Review of Economic Statistics, January, 1923, p. 10 - 16.
4. Lee, op. cit., p. 45-46.
5. Long cycles may have been previously discovered by the Dutch Economists Van Geldern and DeWolff. Ibid., p. 46.
6. Ibid., see also Kondratieff's article in Readings in Business Cycle Theory, (Philadelphia, Blackiston, 1944), p. 20-42.
7. Joseph A. Schumpeter, Business Cycles; A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process, New York, McGraw-Hill, 1939).
8. Lee, op. cit., p. 48-49.
9. Ibid., p. 64.
10. W.S. Jevons, Investigations in Currency and Finance, (London, Macmillan, 1884).
11. James A. Estey, Business Cycles, Their Nature, Cause, and Control(New York, Prentice-Hall, 1941), p. 191-192.

12/ Ibid., p. 193-194.

13. Henry L. Moore, Economic Cycles : Their Law and Cause, New York Macmillan, 1914).
14. Estey, op. cit., p. 123
15. Ibid., p. 194
16. George Soule, Ideas of the Great Economists, (New York, Mentor, 1952), p. 63 - 64.

from the period previous to t in order to act in period t. The time lag causes the system to have a tendency to always overshoot the mark and fluctuations occur even without the influence of a "floor" and "ceiling" as in Hicks' model.(98)

For example, let MPC = .5 and the acceelrator coefficient A = 2 and the initial values of income for Period O = 4 and Period 1 = 5. Each period's expenditure is the income for the next period. Let C be consumption, E be expenditure, and I is net investment. In Period O, C = 2 because income, Y = 4 and MPC = .5. In Period 1, C = 2.5 because Y = 5 and MPC = .5. In Period O, E = 5 because in Period 1, Y = 5. And since in Period O, C = 2, E = 5, and E = C + I, solving for I results in I = 3. Therefore, from Period O to Period I Y = 1 and C = .5. Then in Period 1, I = 1 and all the successive values of C, I, Y, et cetera can be calculated and tabulated (see table at the end of appendix). It may be noted that the result will show fluctuations in income.(99)

Net investment is proportional to the difference between this and last period's consumption. Since the income of this period is equal to last period's expenditure, there are two time lags which stretch out into a two-period lag when combined. Thus, through the accelerator-multiplier interaction, consumption affects income two periods away.(100)

Considering the turning points of the income cycle, where consumption is increasing most rapidly, investment is at its highest level. As some point after this, when consumption is rising more slowly, but is greater in amount, and investment is less, expenditure will reach its highest point. The peak in income will be reached one period later than that of expenditure. Peak expenditure will follow the point of most rapid increase of consumption (or income) and the highest level of investment. At some point of higher consumption, with a slower rate of increase, and a lower level of investment, expenditure reaches a peak. One period later, income reaches a peak.(101)

Depending on the values of MPC and of A, the fluctuations will have different patterns. If (MPC). (A) = 1 then there will be a neutral or stable cycle or an endless oscillation. If (MPC). (A) is less than 1 the cycles will eventually converge to an equilibrium position. If (MPC). (A) is greater than 1 the cycles will diverge more and more from equilibrium.(102)

cumulative expansion (explosive growth) or cumulative contraction, but the accelerator does not lead to cyclical fluctuations by itself. Rather, it is a cumulative movement either up or down. Something else causes the reversals.(93)

A rise in spending, say, induces a rise in consumption and income, via the multiplier, which induces a rise in investment, via the accelerator, which further induces rises in income and consumption, et cetera. As long as consumption increases at an increasing rate, through the accelerator, the economy may experience a self-reinforcing expansion. If consumption slows, the economy may contract as the accelerator causes an absolute decrease in investment.(94)

The full-employment ceiling limits explosive growth. At the point of full-employment, further growth of output would be physically impossible. The economy may "bump along the ceiling" for a short time until the accelerator takes effect on the slowing down of the economy's growth. "The mere decrease in the amount of increase in output between periods is sufficient to bring about a decrease in total output, or a downturn ......"(95) At full-employment, incomes stop rising, causing net investment to go to zero (via the accelerator). Reduced investment causes a reduce in income via the multiplier. Thus the economy goes into a cumulative contraction, and disinvestment takes place. There is a lower limit to disinvesting, when businessmen run out of their capital stock altogether. The economy may "bounce along the disinvestment floor" until the cessation of disinvestment leads to a rise in investment which raises incomes and the cumulative process upward begins again. Thus, the system oscillates between "ceiling" and "floor" in a cyclical manner. (The one exception, where there would be equilibrium instead of cycles, is if there is no net investment but all worn out capital is constantly replaced.)(96)

Samuelson's model introduces time lags.(97) Through the accelerator, in the Hicks model, the level of investment of period 2 is determined by the net change in income from period 1 to period 2. However, there is usually a lag in time for business decisions to change investment to be carried out. Capital stock is not changed immediately upon a change in national income and investment decisions are more likely made at intervals instead of continuously. To reflect this, rewrite the accelerator equation as $I = A\ (Y - Y\quad)$ where a period of time, t, is the time length between investment decisions. The subscripts are each set back one period on the Y's to allow time for the businessman to obtain information

the average capital-output ratio when discussing the economy as a whole. If technology remains at a constant level, then the average and marginal capital-output ratios are equal. $A = K/Y = \ K/\ Y$. K is the same thing as net investment, I, so $A = I/\ Y$. Then multiplying both sides of the equation by Y, the result is $A\ (\ Y\ ), = I$, which is the formal algebraic expression for the accelerator principle. That is, some multiple of the change in output equals the required net investment, and that multiple is the capital-output ratio. In general, the accelerator principle demonstrates that small changes in output may result in large changes in net investment.(89)

The accelerator principle assumes a stable or constant capital-output ratio. As long as consumption rises at a steady rate, net investment demand will be constant. For example, if the accelerator $A = I/\ Y$ or $A = 1/\ C$ where C is consumption, and A = $2 and consumption in period 2 exceeds that of period 1 by $10, then businessmen need $20 worth of capital goods to meet that demand. If consumption remains at this higher level of period 2, for all future periods, there will be no more (net) investment. But if consumption in each period is $10 greater than the previous period, (net) investment will be a constant $20 in each period.(90)

Net investment declines when consumption increases at a decreasing rate. For example, if consumption in period 2 is $10 greater than in period 1, then (net) investment is $20. If then, in period 3 consumption is $5 more than in period 2, then (net) investment is $ 10 or the rate of net investment decreases. Similarly, if consumption rises at an increasing rate, then the rate of net investment will increase.(91)

The accelerator principle does not always operate automatically because firms do not usually maintain rigid capital-output ratios through all phases of the business cycle.

Interactions of the Accelerator and Multiplier

Interactions of the accelerator and multiplier can generate different types of cyclical patterns in income and investment, depending on the values of the coefficients.

Hicks' model illustrates the business cycle as a period of expansion, followed by a period of contraction, followed by cumulative expansion again, et cetera.(92) Through the accelerator, the economy can experience

When the new investment is first made there is a primary increase in aggregate income in all industries immediately affected. As this is spent, and on each round of subsequent spending, it gives rise to secondary increases in aggregate income. Part of the new income is spent on consumer goods, giving rise to further income which in turn is partially spent, et cetera. The sum of the secondary income depends on how much is saved (or on the leakages from the income stream), or on the marginal propensity to consume.(85)

If, for example, for each additional dollar of income, 1/3 is saved and 2/3 is spent, then the marginal propensity to consume is 2/3, (MPC = 2/3), and the total income produced by one dollar of investment is $3. The ratio of total added income to the amount of investment is 3 to 1 so the multiplier is 3 thus, the multiplier depends on the marginal propensity to consume and can be expressed as 1/(1-MPC). From the above example, the multiplier would be $1/(1 - 2/3) = 1/(1/3) = 3$. This means that the smaller the leakage in income (that is, the smaller the portion saved or otherwise leaked from income that does not go to consumption), the larger the multiplier. Thus spendthrift communities would suffer wider fluctuations of income from changes in investment than would thrifty communities; and in a slump, a larger addition to investment would be necessary for recovery in the more thrifty community.(86) "When looked at as a cumulative process which undergoes expansions and contractions, the multiplier can produce wavelike movements in income that help to explain business cycles."(87)

The Accelerator

Through the multiplier, changes in investment cause changes in income, while through the accelerator, changes in output cause changes in investment. The accelerator principle shows that net investment is a function of the rate of change of final output rather than of the absolute level of output. The accelerator shows why the demand for capital fluctuates much more violently than the demand for goods.(88)

The accelerator coefficient, A, is the technical relationship between a given level of output and the quantity of capital necessary to produce that output. Thus $A = K/Y$ where K is the capital stock and Y is total output (or income). Assuming no change in technology, an increase in output, once full capacity is achieved, will require additional capital equipment in the proportion indicated by A. $A = K/Y$ is generally called

laid the groundwork so that Keynes' General Theory was an inevitable book, providing a theory to replace the Classical theory which was not coming to grips with reality.

V CONCLUSION

Crises and business cycle theories pointed up the failings of the Classical theory and led to the inevitable **General Theory** which provided a theory to replace the Classical theory and was the start of macroeconomics.

APPENDIX

MODERN THEORY

Cobweb Theorem

The cobweb theorm is probably one of the simplest dynamic models and explains the cyclical movements of prices and outputs of some commodities. The amount supplied is a function of the price in the previous period while the amount demanded is a function of the price in the present period. If, in one period, the price is above the equilibrium level, the result will be that the quantity supplied in the next period will be above the equilibrium level. And, since quantity is then above the equilibrium level, price will be below the equilibrium, et cetera. If the supply curve is steeper than the demand curve, the cycles converge to equilibrium. If the absolute values of the slopes of the demand and supply curves are equal, the cycles will continue undiminished. If the demand curve is steeper than the supply curve, the amplitude of the cycle increases over time.(83)

The Multiplier

Increased investment leads to increased income, which leads to both increased consumption and increased saving. The amount of these increases depends on the marginal propensity to consume which is the functional relationship between a given level of income and the amount of consumption out of that level of income. Thus, on an individual basis, the resulting increase in consumption is less than the total increase in investment and income. On the other hand, aggregate income and aggregate consumption increases by a greater amount than the increase in investment because of the multiplier effect.(84)

Keynes' **General Theory.**(75) Robertson's work on hoarding and its signicance for the saving-investment problem was very important.(76) Tugan-Baranowsky and Wicksell called attention to the discrepancy between saving and investment.(77) Theories involving the dynamic role of investment, the relation of saving and investment, innovations, time lags, the use of fixed capital, and the idea of derived demand (Tugan-Baranowsky, Wicksell, Spiethoff, Schumpeter, Aftalion) "penetrated deeply not only into the special area of cycle theory, but also into general theoretical considerations with respect to the basic functioning of the economy as a whole."(78) Keynes' approach to Aggregate Demand stems fro mthe work of Wicksell, Tugan-Baranowsky, and Spiethoff.(79) Also, Keynes incorporated (and added to) Wicksell's investment-demand analysis in his system.(80) Hansen's **A Guide to Keynes** lists many other examples of the influence of Neo-Classicists on Keynes, especially in regard to Section I of Chapter 16 and Chapter 18 of **The General Theory.** But, for all of the contributions of the Neo-Classicists, it was not until Keynes that any theory capable of replacing the Classical theory emerged.

With the deepening of the Great Depression, belief in the explanations of the Classical theory slowly withered. Unemployment rose as wages collapsed along with the collapse of prices and interest rates. "The departures from full employment were proving to be anything but temporary. The 'automatic countering forces" were neither automatic nor countering ...... Standard economic theory, with its preoccupation on the long run, was proving largely irrelevant."(81)

The time was ripe and the theoretical background was laid. **The General Theory** was an inevitable book and if Keynes hadn't written it, someone else would have. Keynes' **General Theory** 'launched macroeconomics as one of the two branches into which the broad discipline of economics is now divided."(82)

IV SUMMARY

Classical theory ignored business cycles as temporary phenomena of no consequence. Work was done in identifying cycles and quite a variety of theories were developed to explain cycles. As a result of this work, and as a result of deep depressions, cycles could not be ignored. The Neo-Classicist cycle theorists contributed a great deal to what is now modern macroeconomics. The time was ripe and the Neo Classical theorists had

new credit currency allows mal-investments in capital which are not productive enough to be maintained. Credit currency is inflationary and cannot be maintained indefinitely. "The enterpriser, anticipating rising prices, and aided by money rates below the equilibrium rate, plunges into over-investment."(71)

Spending of new credit on investment raises costs and prices before the incomes of consumers can rise so that there is "forced saving" in the form of inflation. The crisis comes when bank reserves are strained and credit ceases; new securities become difficult to dispose of; and over-expanded investment programs are checked. Demand shifts to consumption goods as lagging incomes finally catch up with prices, until consumption demand becomes too great and prices of consumption goods rise. At this level, inflation is renewed, credit expanded further, and there are higher market rates of interest and wages. Finally, profits and expansion cease as money rates equal the normal rate. Uncompleted investments are lost, unemployment develops, and depression sets in(72)

Theories of this type are closely connected with the concept of "neutral" money, and "generally regard money as a mechanism which should not be maintained for control purposes, but should be provided in sufficient quantity to avoid disturbances from this source."(73)

See appendix for modern theories of business cycles.

III ARGUMENT

All of the efforts described above to identify and explain cycles called a great deal of attention to the problem of business cycles. Economists could no longer ignore business cycles and just wait for the long run and equilibrium. It became increasingly apparent that Classical theory just could not handle business cycles. Exogenous theories for the most part failed to explain cycles and endogenous theories all violated some part of Classical theory because in the Classical model the system tends **automatically** to equilibrium, it does not tend to cyclical movements.

Classical theory was neat and logical but it just was not coming to grips with reality. Nevertheless, assaults upon orthodox doctrine were largely unsuccessful because it is difficult to get rid of an old theory without having an immediate replacement.(74)

Even so, economists continued to do a great deal of valuable study on the nature and causes of cycles and much of their work contributed to

heavy reliance on credit to handle costs of holding inventories. Lower interest rates lead to expanded inventories which leads to increased orders and an expansion of business. Higher interest rates have the opposite effect.(64)

At the peak of the expansion phase of Hawtrey's cycle, financial structures are strained and excess reserves are being drawn down. With the shortage of money and possible inflation, interest rates rise, then inventories are reduced, and the economy begins to contract. With the contraction there is a drive toward liquidity, loans contract, and bank reserves begin to accumulate. After the deflation has proceeded for a time, interest rates become low enough to encourage some entrepreneurs to begin using loan funds again and a reversal starts. As the expansion develops for a time, surpluses disappear until the economy reaches the peak of the expansion again.(65)

Hawtrey's popular theory was offered during the gold standard. He believed the gold standard's fixed legal reserves imposed a flat ceiling upon expansion movements and caused their reversal. With the collapse of the gold standard, Hawtrey thought that these cyclical fluctuations would continue but they would lose their regular periodicity.(66)

Monetary Overinvestment Theories

Ludwig Mises incorporated his theory of cycles into the Austrian School's general theory and treats cycles "as the result of a continuous tendency among politicians and businessmen to favor inflation of bank credit — the 'inflation ideology' of central banking authorities."(67) This results in periods of low money rates and rising prices of capital goods relative to consumer goods. Even at full employment, banks offer more credit which adds no net capital goods but carries on expansion by withdrawing from other areas. Finally prices of consumer goods decline; banks stop extending credit; and a crisis develops.(68)

Frederick A. Hayek, Mises' pupil, developed a more elaborate and complete monetary overinvestment theory.(69) He emphasizes that cycles start from an initial disturbance in the form of a "persistent tendency to create new bank credit in the shape of unwarranted advances to enterprisers."(70)

It is the elasticity of the money supply which allows disequilibria. Voluntary saving is related to production that can be maintained, but

Cassel felt that expansion commonly ends abruptly in catastrophe with many bankruptcies, great losses, and destruction of confidence in general because entrepreneurs overestimate the community's capacity to save.(55) Like Schumpeter ,Cassel felt that cycles were an inevitable part of progress.(56)

Other theorists including Tugan-Baranowsky, Aftalion, Pigou, Schumpeter, and Robertson may be called, at least in part, non-monetary overinvestment theorists. They all emphasize the role of the entrepreneur, the overproduction resulting from overinvestment, and the cycle period being connected with the length of time it takes to put new equipment into production.(57)

Monetary Theories

Knut Wicksell developed a monetary theory of the business cycle in his "cumulative process" which demonstrates what happens when the real rate of interest (return to physical capital) diverges from the money rate of interest.(58) Wicksell's equilibrium or normalcy is when the money rate and the real rate of interest are the same, investment equals saving, and the price level is constant.(59 In disequilibrium, saving does not equal investment and there will be a general expansion or contraction of the economy until the money rate is back in line with the real rate of interest.(60) If the money rate of interest is relatively low, saving is discour-- aged; consumption rises; entrepreneurs see profit opportunities; investment is stimulated; and prices rise. Eventually there will be a shortage of loanable funds and the money interest rate will rise. If the money rate is greater than the real rate, the opposite takes place; production is discouraged; prices fall; profits decline; and there is a general contraction.(61)

Wicksell thought that the economy could be regulated by use of the bank discount rate. He was an important forerunner of Keynes and Hicks.(62)

Hawtrey developed a similar monetary theory of a self-generating cycle with a cumulative process of expansion and contraction.(63) He believed that all changes in the level of economic activity are due to changes in the flow of money. The economy expands or contracts directly with the money supply. A frequent criticism of this is that small changes in the money supply have little effect, but Hawtrey suggests that wholesalers (and other middlemen between producers and retailers) are more sensitive to small changes in the interest rate than others because of their

underproduction of consumer goods at the same time. Resources committed to durable goods, and the relative scarcity of consumer goods, distort prices and profits. Finally the new capacity comes into production, flooding the market with goods; prices fall; labor is laid off; investment falls; and a general contraction takes place. The lower turning point is reached when prices and costs have dropped enough to attract investment, but a reversal may not take place without some outside stimulant.(48)

Cassel was concerned with overinvestment in relation to available savings.(49) Like Schumpeter, Cassel saw the forces of progress as the cause of cycles but unlike Schumpeter, he "attributes the end of expansion to excessive investment outrunning the available supplies of capital."(50)

Cassel's forces of progress are irregular and, besides innovation, also include such things as the opening up of new countries and population growth. These are a stimulus to the economy offering new opportunities to expand the use of fixed capital.(51)

As the beginning of expansion, when profits are still high, saving and the formation of capital are at their highest. As wages and rents rise, profits become pinched and as this happens, the level of savings becomes relatively inadequate. The greatest savers find incomes pinched and wage earners increase consumption. "Even though the volume of savings does not fall, it may cease to increase, and may become inadequate for the increasing needs of the business world."(52)

Interest rates rise causing a falling price for the instruments of production (since they are now capitalized at a higher rate). At the time when a large volume of such instruments (including construction) is completed, the demand for capital for the necessary payments is at a peak. This causes a capital shortage. Producers of capital goods have great difficulty selling them and may even have difficulty financing their current costs of production. General inability to complete undertakings already begun causes some to be abandoned at great loss.(53)

In short, in the late stages of the upswing, investment is greater than savings, causing interest rates to rise. This causes entrepreneurs to become pessimistic and investment collapses causing the downturn. At the bottom of the cycle, the opposite effect causes the upturn.(54)

tion of the innovation substantially increases the flow of consumer goods and the boom is checked by the painful process of adapting the economic society to the new levels of costs and prices and the new production function.(44)

The economy is in the grips of multiple cycles (cycles within cycles), caused by greater and lesser innovations with different gestation periods. The first or primary upswing starts when an entrepreneur is able through innovation to improve his profit situation. He borrows funds to innovate and bids resources away from other uses. There is an increased flow of spending in the economy; prices rise; imitators follow; and there is a new wave of investment and general expansion until the increased flow of consumer goods hits the market.(45)

With the general optimism there is much speculative activity which leads to greater expansion than the productive advantages warrant. As a result of the primary upswing, a new, higher equilibrium is reached and innovations which previously were not economically feasible are now launched causing a full scale boom. But when the primary wave turns, the excessive expansion becomes manifest, causing the contraction to be carried beyond the equilibrium point where the primary wave would have brought it. Pessimism takes over leading to a deflationary spiral and what Schumpeter calls "abnormal liquidation" because of the unwarranted expansion. The turning point and the return to equilibrium will occur only after uneconomic positions are liquidated and the debt structure is corrected.(46)

Schumpeter feels that cycles are essential to process; the destruction is necessary to spur innovation. Booms cause depressions and the depressions continue until the painful readjustment takes place and a new, higher equilibrium is achieved.(47)

Non-Monetary Overinvestment Theories

Arthur Spiethoff developed a non-monetary overinvestment theory in which cycles were characterized by relative overproduction of capital goods and underproduction of consumer goods. With conditions of idle capital, low interest and wage rates, and bank rates below investment yields, entrepreneurs see opportunities to expand markets and technological developments and an upswing starts. Durable goods industries expand; prices and profits rise; and more investment is attracted. The crisis arises from overinvestment and overproduction of capital goods with

Second, new investment usually represents lower per unit costs through improved technology so that prices can go down and the same level of of imperfect knowledge and errors in forecasting.

Psychological Theories

Most theories of cycles involve human behavior and thus psychological factors, but to the psychological theorists, psychological factors alone cause cycles.(33) Waves of optimism and pessimism occur because of imperfect knowledge and errors in forecasting.

In the early part of the twentieth century, W. H. Beveridge thought that alternating periods of over - and underproduction were due to excessive reactions of businessmen.(34) In the early stages of the upswing, conditions look favorable to the businessman. While he tries to acquire as much of the increased market as he can, in the aggregate businessman overshoot the mark considerably. With the overproduction, prices fall and businessmen become pessimistic. Each businessman tries to cut back as fast as he can and in the aggregate they overshoot the mark again causing shortages until the lower turning point occurs.(35)

Lescure's theory(36) in 1906 seems to be a forerunner of application or first use by the entrepreneur (innovator) of not just inventions but also new processes and new ideas. Innovation may be expressed as a change in technology or the adoption of a new production function and may or may not involve a change in capital equipment.(41)

Schumpeter feels that, in a dynamic economy, innovations disturb the scene and cause business cycles.(42) Innovation is a slow but not unimportant process associated with long cycles. While innovations are not continuous, coming in spurts or waves, the process of assimilation of a particular innovation is continuous, first, slow to be adopted, then rapid, then tapering off like an S-shaped curve. Entrepreneurs are driven by the profit motive and are competitive, but at the same time they are reluctant to be the first to take a great risk lest it fail. But once others start taking profits by a new process, the rest are quick to imitate until almost everyone in the industry has adopted it. The economy expands while innovations are put into effect and contracts as society adjusts to the changes these innovations demand.(43)

In the expansionary boom, prices rise as resources are bid up in the process of expanding productive capacity. In due time, the general adop-

is 3 to 1 so the multiplier is 3 thus, the multiplier depends on the marginal propensity to consume and can be expressed as $1/(1\text{-MPC})$. From the above example, the multiplier would be $1/(1 - 2/3) = 1/(1/3) = 3$. This means that the smaller the leakage in income (that is, the smaller the portion saved or otherwise leaked from income that does not go to consumption), the larger the multiplier. Thus spendthrift communities would suffer wider fluctuations of income from changes in investment than would thrifty communities; and in a slump, a larger addition to investment would be necessary for recovery in the more thrifty community.(86) "When looked at as a cumulative process which undergoes expansions and contractions, the multiplier can produce wavelike movements in income that help to explain business cycles."(87)

The Accelerator

Through the multiplier, changes in investment cause changes in income, while through the accelerator, changes in output cause changes in investment. The accelerator principle shows that net investment is a function of the rate of change of final output rather than of the absolute level of output. The accelerator shows why the demand for capital fluctuates much more violently than the demand for goods.(88)

The accelerator coefficient, A, is the technical relationship between a given level of output and the quantity of capital necessary to produce that output. Thus $A = K/Y$ where K is the capital stock and Y is total output (or income). Assuming no change in technology, an increase in output, once full capacity is achieved, will require additional capital equipment in the proportion indicated by A. $A = K/Y$ is generally called the average capital-output ratio when discussing the economy as a whole. If technology remains at a constant level, then the average and marginal capital-output ratios are equal. $A = K/Y = \ K/\ Y$. K is the same thing as net investment, I, so $A = I/\ Y$. Then multiplying both sides of the equation by Y, the result is A (Y), = I, which is the formal algebraic expression for the accelerator principle. That is, some multiple of the change in output equals the required net investment, and that multiple is the capital-output ratio. In general, the accelerator principle demonstrates that small changes in output may result in large changes in net investment.(89)

The accelerator principle assumes a stable or constant capital-output ratio. As long as consumption rises at a steady rate, net investment

According to Marx, recovery starts as unemployed workers are forced to accept subvalue wages and surviving capitalists can acquire dumped machinery at less than full value, and surplus value returns. With recovery, the same process will develop and end in catastrophe again; each crisis is worse than the last and bigger firms absorb smaller firms in each cycle until the economy is highly centralized and the last crisis results in the overthrow of capitalism.(20)

Marx recognized business cycles and the need for business to innovate and experiment if it is to survive competition. His prediction of giant firms is startling considering his time. But Marx did not foresee that the system would not remain one of **pure** capitalism, but would adapt rather than collapse.(21)

Paul Sweezy presents Marx's economic doctrines in a most favorable light and his works are a good explanation of, and introduction to, Marx. In describing the causes of crises, Sweezy's approach is a little different. Profits are the difference between what capitalists pay for the factors of production and the total revenue from the sale of goods. (M). (22) The objective of the capitalists is the expansion of this difference (M). Or, rather, the capitalist is interested in the rate of profit instead of the actual size of profits. If the rate of profit falls (even if (M) is still greater than zero), capitalists' operations will begin to contract. Generally, if the rate of profit in one industry starts to decline, capitalists will shift their capital to another industry. But if the rate of profit declines in all industries, capitalists will postpone reinvesting until conditions become more favorable again. This postponement of reinvestment interrupts the circulation of money, bringing on a crisis and overproduction. The subsequent depression is what begins to restore the rate of profit and brings about recovery.(23)

To Sweezy, overproduction is a result of, not a cause of crises. "The specific form of capitalist crisis is an interruption of the circulation process induced by a decline in the rate of profit below its usual level."(24)

J. A. Hobson has been called the champion of the underconsumption school and he breaks with the Classicists in his 1896 study which analyzed cycles as simultaneous surpluses throughout the economy, followed by simultaneous shortages.(25) The cause of cycles lies in undue saving which Hobson equates with underconsumption. The undue saving

in agriculture.(13) But instead of sunspots, his rainfall cycles were due to movements of the planet Venus which, at eight year intervals, "comes directly into the path of solar radiations and through its magnetic field affects the streams of electrons flowing from the sun and, hence, earthly magnetism and the weather.(14)

Generally because of conflicting evidence, it is thought that there is no correlation between variations in weather and agriculture, and business cycles. The theories of cycles caused by radiation and behavior lack data to support them.(15)

Underconsumption Theories

Karl Marx thought that periodic violent crises were inherent in the capitalist system and would eventually lead to the downfall of capitalism. He used the Classical theory of value and the Classical theory of wages to attack rather than to defend capitalism.(16)

In Marx's model,(17) the system is one of perfect capitalism and perfect competition where everything sells for its true labor-embodied value. In order to survive the competition, capitalists must strive to accumulate wealth and exploit workers. Workers are free-bargaining agents selling their labor-power, but they cannot ask more than a subsistence wage ! Capitalists pay only the subsistence wage, but because they monopolize the means of production, they force labor to work longer than it takes to earn their wage and thus the capitalists gain the "surplus value" of labor's efforts. Profits are the difference between what labor is paid and the full (labor) value at which goods are sold.(18)

Since the system, following Classical assumptions, is at full employment and capitalists are striving to accumulate more wealth, they did bid up wages trying to hire more workers. Higher wages reduce the surplus value, forcing capitalists to purchase labor-saving machinery; but there are no profits from machines since full value must be paid for them. Although this action keeps wages from rising, it also cuts profits by reducing the labor force. But capitalists have no choice if they are to stay competitive, and the situation becomes worse and worse as more labor-saving, cost-cutting machinery is added. Eventually, production is no longer profitable and consumption dwindles with rising unemployment as fewer people have the means to purchase goods. Goods are dumped on the market and in the crisis smaller firms go bankrupt.(19)

cycle.(2) In the early 1920's, Joseph Kitchin(3) viewed cycles as comprised of a minor cycle of about 40 months duration and a major cycle which was the aggregate of two or three minor cycles.(4) In 1925, Nikolai D. Kondratieff reported much longer cycles(5) of about fifty years in length which are international in scope, having the same timing in all capitalistic countries.(6)

Joseph Schumpeter developed a three-cycle schema(7) in which each Kondratieff cycle is composed of six Juglar cycles, each of which in turn is composed of three Kitchin cycles. Thus economic activity is a composite of the three types of cycles which constantly interact. Supposedly, extreme positions in the economy could be due to simultaneous peaking or troughing of all three cycles.(8) These early attempts at identifying cycles led to premature conclusions because of lack of data and inadequate statistical methods, but the conclusions remain important as the groundwork for later efforts.(9)

Exogenous Theories

Since classical theory allowed no room for cycles, some economists looked outside the system for an explanation of cycles and developed a number of exogenous theories. Various meteriological theories attempted to show that variations in weather conditions affected agriculture which in turn caused business cycles.

In 1875, W. Stanley Jevons noted that there were a series of great crises in nineteenth century England having an average period of 10.466 years. At the same time it was established that sunspots had a cycle of 10.45 years. Jevons developed the explanation that sunspot activity affected weather, which affected agriculture, which caused business cycles.(10) John Mills suggested in 1867 that crises might be caused by waves of human emotional aberration and Jevons also toyed with the idea of solar radiation causing behavior patterns which would cause business cycles. Later sunspots were shown to have 10 to 11 year cycles and Jevons' son tried unsuccessfully to rework and rescue his father's theory.(11) Much later Garcia-Mata and Saffner developed a well-evidenced theory linking sunspots to variations in ultraviolet radiation to variations in mental and physical health, but it is still difficult to link this to business cycles.(12)

The American economist, Henry L. Moore, discovered an eight year rainfall cycle which he thought led to business cycles through variations

BUSINESS CYCLES AND THE EMERGENCE OF MACROECONOMICS

A. AL-AMEEN

I INTRODUCTION

The purpose of this paper is to develop an understanding of the principle theories of the nature and causes of business cycles and to show that the emergence of macroeconomics was a result of business cycles and business cycle studies. That is, this paper will attempt to show that business cycles and the Neo-Classical theories of the business cycle were the major causes of the emergence of macroeconomics. The format will be one of descriptive presentation with analysis of Neo-Classical theories and the background for Keynes' General Theory.

II BACKGROUND

Classical economists, for the most part, ignored cycles as a short-run phenomena of no consequence since the free market system tended automatically to full-employment equilibrium. Some minor writers, contemporaries of the Classicists, did develop cycle theories but they were generally ignored. Some writers looked for exogenous causes of cycles while others, especially later, developed theories which broke away from the Classical concepts.

Identifying Cycles

A great deal of important work in identifying, and thus calling attention to, cycles was done by Juglar, Kitchin, and Kondratieff. Clement Juglar, a French medical doctor turned economist, was one of the first to conclude that supposedly isolated panics and depressions were really only phases of a continuous cycle.(1) In the second half of the nineteenth century he reported cycles having an average duration of nine to ten years and talked of prosperity, crisis, and liquidation as the three phases of a

*Professor of Economics at Kuwait University.

57 Ibid., p. 431.

58 Ibid., p. 298.

59 Ibid., p. 298.

60 Ibid., p. 301.

61 Ibid., p. 301.

62 Ibid., p. 302.

63 Ibid., p. 303.

64 Ibid., p. 358.

65 Ibid., p. 391.

66 Ibid., pp. 491-492.

67 Ibid., pp. 391-503.

68 Geoffrey Millerson, **The Qualifying Associations : A Study in professionalization** (London : Routledge & Kegan Paul, 1964), p. 4.

69 Johnson, p. 22.

70 ed., H. M. Vollmer and D. L. Mills, **Professionalization** (Englewood Cliffs : Prentice-Hall, 1966), pp. vii-viii.

71 Carr-Saunders and Wilson, p. 75.

72 Ibid., p. 304.

73 Ibid., p. 84.

74 "Encroachment, Charlatanism, and the Emerging Profession, Psychology, Sociology and Medicine," in **American Sociological Review,** pp. 902-14, Vol. 25 (Dec. 1960), pp. 904-5.

75 Montagna, p. 149, fn. 8.

76 Blau, Heyderbrand, Stauffer, pp. 186-187.

33 **Max Weber of Universities,** pp. 7-8.

34 Ibid., p. 4.

35 Ibid., p. 4-5, 6-7 11, 18, 19-21.

36 Ibid., pp. 5-6, 7.

37 Ibid., pp. 7-8, 13-14.

38 Ibid., pp. 14-22.

39 The autonomy of the academic profession from political and religious interference and the necessity that it regulate itself on strictly professional criteria are the major themes of the articles in this book.

40 A. M. Carr-Saunders and P. A. Wilson, **The Professions,** 2nd ed., (London : Frank Cass & Co., 1964), p. iii.

41 Ibid., p. 1.

42 Ibid., p. 3.

43 Ibid., p. 285.

44 Ibid., pp. 284-285.

56 Ibid., p. 285.

46 Ibid., p. 287.

47 Ibid., p. 286.

48 Ibid., p. 295.

49 Ibid., p. 297.

50 Ibid.

51 Ibid., pp. 315-316.

52 Ibid., pp. 315-316.

53 Ibid., pp. 316-317.

54 Ibid., p. 368.

55 Ibid., p. 394.

56 Ibid., p. 426.

15 Peter M. Blau, Wolf V. Heydebrand and Robert E. Stauffer, "The Structure of Small Bureaucracies," in **American Sociological Review,** pp. 179-191, Vol. 31 (April 1966), p. 179; Paul D. Montagna, "Professionalization and Bureaucratization in large Professional Organizations," in **The American Journal of Sociology,** Vol. 74, pp. 138 145 (1968), pp. 143-145, and Udy, pp. 792-793. These definitions are implicit in these writings rather than explicit.

16 Terence J. Johnson, **Professions and Power** (New York : The Macmillan Press, 1972), p. 15.

17 Quoted in Ritzer, p. 638.

18 Ibid.

19 Ed. and Tr., Edward Shils, **Max Weber on Universities : The Power of the State and the Dignity of the Academic Calling in Imperial Germany** (Chicago : The University of Chicago Press, 1973).

20 Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization,** tr. Talcott Parsons (Glencoe : The Free Press, 1947), p. 115.

21 Ibid., p. 116.

22 Ibid., p. 117.

23 In Weber on **Universities, p. 59.**

24 Ibid., pp. 57, 58, 62.

25 Ibid., p. 52.

26 Ibid., p. 58.

27 Ibid., p. 5.

28 Ibid., pp. 6—7.

29 Ibid., p. 7.

30 **The Theory of Social and Economic Organization,** p. 145.

31 Ibid., p. 146.

32 Ibid., p. 146. See page 6 of **Max Weber on Universities** for a discussion of the "of strong character who continue the proud tradition to academic solidarity and independence."

FOOTNOTES

1 George Ritzer, "Professionalization, Bureaucratization, and Rationalization : The Views of Max Weber," in **Social Forces**, pp. 622-634, Vol. 53 (June 1975), p. 632.

2 Peter M. Blau and Marshall W. Meyer, **Bureaucracy in Modern Society** (2nd ed., New York : Random House, 1971), pp. 18-21.

3 Peter M. Blau, Wolf V. Heydebrand and Robert E. Stauffer, "The Structure of Small Bureaucracies," in **American Sociological Review**, pp. 179-191, Vol. 31 (April 1966), p. 179.

4 Stanley H. Udy, Jr., "Bureaucracy and Rationality in Weber's Organization Theory : An Empirical Study," in **American Sociological Review**, pp. 791-95, Vol. 24 (December 1959), pp. 791-92.

5 "The Concept of Bureaucracy : An Empirical Assessment," in **The American Journal of Sociology**, Vol. 69, pp. 32-40 (July 1963), p. 34.

6 Ibid., pp. 32-34

7 Reinhard Bendix, "Indexes of Bureaucratization," in W. A. Faunce and W. H. Form, eds., **Comparative Perspectives on Industrial Society** (Boston : Little, Brown and Company, 1969), p. 245.

8 Udy, pp. 792-93.

9 Ritzer, p. 638.

10 Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization**, tr. Talcott Parsons (Glencoe : The Free Press, 1947), p. 115.

11 Ibid., 38n.

12 Ibid., pp. 122-123.

13 S. N. Eisenstadt, "Bureaucracy, Bureaucratization, Markets, and Power Structure," in W. A. Faunce and W. H. Form, eds., **Comparative Perspectives on Industrial Society** (Boston : Little, Brown and Co., 1969), pp. 261-263.

14 Bendix, pp. 245-249.

of communication. The bureaucratic model achieves this through the creation of a system of structured offices and delegated responsibilities that channel communications upward for decision-making and policy-planning, and downward for directives that in effect centralizes planning and direction. The professional model achieves this through a system of socially sanctioned monopolies that define levels of authority, and a system of qualifications and certifications that channel communication downward for implementation.

3. The reduction of uncertainty in decision-making through the curtailment of arbitrariness and unpredictability and the institutionalization of explicit limited goals. The bureaucratic model achieves this through the formalization of roles, and procedures, the routinization of tasks, and the explicit delineation of duties and responsibilities. The broad goal-orientation may be conceived of as efficiency — the maximization of rewards for the minimum expenditure of resources. The professional model achieves this through an extensive system of training that relates the hierarchy of authority to degree of theoretical education and bases decision-making capability on extent of theoretical education. The broad goal orientation of the professional model may be conceived of as effectiveness-fidelity to role definition.

We understand some of the differences in mechanisms that arise between the bureaucratic model and the professional model as arising from the fact that the first has been associated with recurrent events and traditional knowledge (in the sense that it is knowledge formalized in rules, regulations, etc.), while the latter has been associated with uncertainty situations—"ever developing, non-recurring events involving new knowledge."(75) Also, differentiation that occurs as the result of the fragmentation of responsibilities into simple assignments with routine duties that require minimal skills has been geenrally associated with bureaucracy, while differentiation based on the subdivision of an overall task into specialized responsibilities has been more associated with professions.(76) On these characteristics and many others, however, the two models have been tending toward convergences — as exemplified by the movement of professionals into organizational work contexts and by the professionalization of business occupations. Perhaps it is that the continuing process of rationalization of an ever-increasingly complex division of labor is obliterating some of the major distinctions between the two models.

role of the social psychologist — sociologists or psychologists ?(74) The point is that whoever defines the role sets the standards of qualifications to practice that role and the position of that role vis-a-vis related roles— in other words, it establishes power relationships. To return briefly to the example of medicine, the ability of the medical profession to define the role of a doctor has effectively resulted in establishing the medical profession at the apex of health-care oriented occupations, with all other health-care occupations ordered in a hierarcry of authority as essentially defined by the medical profession.

Of course, role differentiation occurs horizontally in profession, too, as the result of increasing specialization, particularly that associated with technological and scientific advances. Generally speaking, however, role specialization is occupationally controlled in the professional model and therefore, socially diffused, while it is organizationally controlled in the bureaucratic model and therefore organizationally specific. What I mean is that a brain surgeon and a kidney surgeon have essentially the same role content wherever they go in a given society, while the role content of president of a company may be quite different from company to company for it is defined by the rules and regulations of any given organization (even for companies that perform the same functions). Role content is related to occupational expertise in professions and is socially sanctioned, while it is related to the functions of an office in bureaucracies and is organizationally specific.

Thus, to return to the original definitions of rationalization, we may posit that both the bureaucratic and professional models rationally coordinate a systematic division of labor based on functional specialization and structural differentiation through :

1. The substitution of particularistic, ascriptive, affectively based decision-making for universalistic, goal-maximization criteria of decision making. The bureaucratic model achieves this through the routinization of tasks and uniformity of social relationships through formalization of procedures; the professional model achieves it through an extensive system of socialization of professional incumbents and through elaborate codes of ethics that in effect formalize social relationships.

2. The reduction of uncertainty in decision-making through the establishment of a hierarchy of authority and formal channels

Role differentiation in the bureaucratic model arises from explicit responsibilities of an office and can be horizontal as well as vertical. It does not necessarily imply status differentiation in the sense of hierarchical distinction in social position. This might be exemplified by an academic bureaucracy where the academic vice president and the finance vice president may share the same status structurally (although perhaps not the same power) but perform different roles as defined by the duties and responsibilities of their respective offices. Since in the bureaucratic model, roles and statuses are organizationally defined, and generally functionally specific to a particular organization, these may vary from organization to organization.

In the professional model, however, roles have been occupationally defined and socially sanctioned (where the profession has been successful in achieving this), with the result that definitions are generally not flexible. They imply differences in both status and authority in the division of labor coordinated to achieve a particular goal. This is examplied by Carr-Saunders and Wilson's discussion of the history of medical professions in England. "At the beginning of the last century the medical profession was organized in a hierarchy with the physicians at the top, and below, in descending order of prestige, the three inferior grades of surgeons, apothecaries and even drugists." (71) The physicians were drawn from the upper classes and served these classes. It was the apothecaries, drawn from lower social ranks, who brought medical care to the population. In this case, and a similar struggle in the legal profession, Carr-Saunders notes that "the associations of these specialists, having attained great power and prestige, attempted to inhibit the development of general practitioners of law and medicine of whose services the public had need. When they could not prevent their appearance, they tried to keep them subservient ...."(72) In the end, the physicians were forced to compromise their exclusive position by admitting the apothecaries to their ranks. Together the apothecaries and physicians successfully closed the occupation to other encroachers through the Medical Act of 1858 which created a General Medical Council to "ensure that the unfit shall not get on to the register and to expunge the unworthy from it."(73)

Role definitions, then, have been important mechanisms in establishing lines of authority in the division of labor in the professional model. A more contemporary example of the importance of role definition has been provided by William Goode over the question of who defines the

tics" of a profession is a contingency of the definition. The object of the concept of professionalization, of course, is the attempt to understand how occupations achieve professional status. The high status of professional occupations — both historically, and in modern society, as pointed out by Carr-Saunders and Wilson — has given rise to interest in how occupations enhance their status and prestige.

Rationalizing the Division of Labour

The over-emphasis on the uniqueness of professions as occupational groups, together with the lack of theoretically relating the characteristics of professions(as has been so systematically pursued in organizational sociology) has resulted in many insightful studies of professions but has not systematically related the professions to the division of labor in modern society. Since bureaucratization and professionalization are both phenomena associated with industrial society, to view them as antithetical may obscure their inter-relationships. By viewing both as mechanisms that rationally coordinate a systematic division of labor based upon functional specialization and structural differentiation, and seeking the explicit goals and characteristic patterns of authority, power and communication in each, we may better understand how both arise out of the rational division of labor—as Weber originally posited.

Most of the sociology of the professions has tended to focus on the very apex of authority, power, and prestige in the professional model of the division of labor — the professionals — viewing the attempt by other groups to gain status as the process of professionalization. However, as a coordinating mechanism I propose that we view professionalization as the process by which functional specialties and status differentiations are worked out in the professional model to reduce uncertainty both in areas of speciality and in lines of authority (which effectively establish status differences). While bureaucracies use the mechanism of internal rules and regulations, and a structuring of offices as a hierarchy of authority to coordinate functional specialties and establish lines of authority, the professional model uses the mechanism of socially sanctioned monopoly to both delineate its area of functional specialization and to establish the authority of the profession at the very apex of status differentiation — which is more directly related to role differentiation in the professional model than in the bureaucratic model.

tions segregate out as applications of 'an intellectual technique to the ordinary business of life, acquired as the result of prolonged and specialized training."(65) The model, they contend, will even invade the business world as management itself becomes a professionalized occupation.(66) Professional influences and professional associations, then, will moderate competitiveness and self-interest, will imbue a sense of service and responsibility in the conduct of business, will imbue occupations with a sense of identity and pride through professional association, will stabilize society through the democratic process and egalitarian principles of professional association, will facilitate effective social participation through occupational groups, and above all, will bring knowledge to the service of power. (67) Carr-Saunders and Wilson, then, echo Weber in their considerations of the normative superiority of professional work. They imply, like Weber, that the fundamental difference between professional and business occupations is that of altruism versus self-interest.

Since Carr-Saunders and Wilson, much of the work on sociology of the professions has been primarily concerned with the attributes of professions (reworking the complex of characteristics offered by Carr-Saunders and Wilson), with professional socialization (particularly the many studies on medical socialization); or the institutional orders which have grown up around professional activities. Geoffrey Millerson, in reviewing the literature on the profession, identified 23 elements which have been included in various definitions of professions. The most essential, or recurrent, features of the definitions appeared to be : (a) A profession involves a skill based on theoretical knowledge; (b) The skill requires training and education; (c) The professional must demonstrate competence by passing a test; (d) Integrity is maintained by adherence to a code of conduct; (e) The service is for the public good; and (f) The profession is organized.68)

These attempts to isolate the critical or core characteristics of a profession have been prompted, more or less, by the coinage of the concept of professionalization whereby occupations "come to exhibit a number of attributes which are essentially professional."(69) Vollmer and Mills suggest that 'the concept of a profession be applied to an abstract model of occupational organization, and that the concept of 'professionalization' be used to refer to the dynamic process whereby many occupations can be observed to change certain crucial characteristics in the direction of professions."(70) The continuum inferred by Carr-Saunders and Wilson is made explicit here and the task of isolating these "crucial characteris-

and not profit-making, as in business occupations. Thus, the commercial attitude is generally condemned in professions. "The mental attitude associated with profit-seeking," note Carr-Saunders and Wilson, "is felt to be incompatible with single-minded devotion to a professional calling." (57) This is similar to the basic distinction Weber makes between zweck-rational and wertrational orientations in the academic profession.

Professional Associations

Carr-Saunders and Wilson laid great stress on the importance of professional associations in : (1) awakening professional consciousness, (2) raising professional standards, (3) regularizing professional services, (4) routinizing professional roles and relationships, (5) institutionalizing professional education. Indeed, according to them, "a profession can only be said to exist when there are bonds between the practitioners, and these bonds can take but one shape—that of formal association."(58) Among the original aims of professional association discussed by Carr-Saunders and Wilson are : (1) to promote study activities of the specialized technique which he identifies as the "incentive to association"(2) to distinguish the competent from the incompetent,(60) (3) to raise the standards of competence and improve the methods of testing them,(61) (4) to distinguish the honourable from the dishonourable—"hence the formulation of ethical codes."(62) These objectives all bear upon status and respectability of the occupation; in short, the attempt to make such occupations "gentlemanly" pursuits. In time, as Carr-Saunders and Wilson point out, however, "the emphasis changes from respectability and status to protection of interests. It became obvious that a relatively high level of remuneration implies a public recognition of status, and that the most certain way of attaining the latter is to press for the former."(63) The ultimate protective function was achieved in the form of a monopoly. In those professions where unrecognized practitioners are prohibited from practice—as in law, medicine, dentistry—the profession is closed to competition and encroachment. Even where closure has not been achieved—as in the case of architects, engineers, accountants—certain monopolistic advantages accrue in the maintenance of a professional register where it signifies the attainment of a certain level of qualifications to clients. Even where there is no register, the association may be so prestigious that membership in it attains recognition as a qualification.(64).

Carr-Saunders and Wilson conclude that the professional model of occupational organization is likely to spread as more and more occupa-

> Medical schools arose in the first half of the century; colleges of science, including chemistry and engineering, grew up in the second half; amalgamation took place, departments of dentistry and architecture were added—before or after incorporation as a university, which is the final step.(52)

The basis of this relationship between professional instruction and the rise of new universities is the professional need for theoretical instruction. The introduction of the modern examination system about mid-century as a method of insuring professional proficiency catalyzed the need for theoretical training in the subjects of examination.(53) The old apprenticeship methods, which emphasized practical training, proved inadequate to provide theoretical instruction. With the rise of universities as centers of professional training, some apprenticeship functions of practical training also became institutionalized—as in medicine. By the turn of the century, attendance at an approved place of instruction had become obligatory in most professions(54) and with few exceptions, the places of instruction were universities. Thus, institutionalized professional education, and the growth of modern universities, is intimately connected with the relationship between profession and theoretical knowledge.

Fiduciary Relationship

The professional-client relationship is based on the assumed competence of the professional and incompetence of the client to diagnose the nature of the required service and technical application of skills. Thus, it is in marked contrast to the supplier-customer relationship in business where the customer diagnoses his needs and selects the techniques for their satisfaction. In the professional-client relationship, the client must trust in the competence and integrity of the professional for he "places his health and his fortune in the hands of his professional advisers, and he entrusts them with confidences of an intimate and personal kind."(55) Thus, the client is particularly susceptible to exploitation, and the professional bears a special responsibility to maintain high standards of skill and integrity.

Remuneration

The fiduciary nature of the professional-client relationship places restrictions on the method of charging. "It requires that the practitioner shall be financially disinterested in the advice he gives; or, at least, that the possibility of conflict between duty and self-interest shall be reduced to a minimum."(56) The ideal of a profession, it is held, is devotion to calling

Specialized Intellectual Technique

The possession of specialized intellectual techniques was the earmark of the ancient professions of divinity, law and medicine. As Carr-Saunders and Wilson note, however, "some half-dozen professions provided all those skilled intellectual services upon which the day-to-day functioning of society depended."(48) This situation rapidly changed with the application of science to practical problems. The rapid emergence of new professions, professions organized around new specialized intellectual techniques, since the industrial revolution, has resulted. The process by which research facilitates the emergence of new professions has been summarized by Carr-Saunders and Wilson :

> The interest in pure research, once aroused, does not fade away, and scientific investigation proceeds by its own momentum, making possible from time to time the origin of new professions. Chemistry began to be applied about the middle of the last century and physics within the present century; professional chemists and professional physicists thus came into being. Veterinary surgeons and dentists also arose to apply new arts made possible by the progress of research, and the sub-crafts in the engineering world originated in the same fashion.(49)

Science not only provides the specialized intellectual techniques of professions, but also is the basis of the changes in social and industrial organization which permit their application. "The engineers made possible large-scale industrial organizations."(50) Similarly, industrial reorganization results in large-scale social organization, and around government services are organized special intellectual techniques—merchant navy, mine managers.

The rise of institutional training is directly related to the development of specialized intellectual techniques and the concomitant proliferation of professional occupations. The change in the education of professionals from the guild-type apprenticeships of the Middle Ages to institutions of higher education occurred in the 19th Century. Professional education was first introduced through professional institutes—often institutes sponsored by the various professional associations in their attempts to upgrade professional competence. Institutionalized medical training, for example, originated in association with certain hospitals that offered demonstration techniques and instruction.(51) Out of this professional instruction grew new universities. As Carr-Saunders and Wilson point out :

organized on the trade union model). All occupations, then, fall somewhere on this continuum on the basis of the possession of certain characteristics.

What is the "complex of characteristics" which connote a profession? The most important, according to Carr-Saunders and Wilson, is "the existence of specialized intellectual techniques, acquired as the result of prolonged training.

> If we ask what are the characteristics of the techniques practised by the typical professions, we may perhaps say that they are founded upon a basic field of inquiry. In the academic world these fields are universally recognized, at least on the scientific side. Doctors, dentists, and veterinary surgeons study not merely the methods derived from biological inquiry but biology itself or at least certain of its branches. Dentists, for instance, do not merely learn how to put in fillings and make false teeth; they study general biology and in particular the structure, physiology, and pathology of teeth. Nurses and midwives, on the other hand, are concerned with the applications of science.(44)

Another important aspect of technique, however, apart from its quality or quantity which distinguishes a profession is the extent to which it arouses a sense of responsibility. "Practice which involves direct and personal relation to clients," noted Carr-Saunders "evoked a special feeling of responsibility, and on that account nurses and midwives make an advance."(45)

Other important characteristics of professions are :

1. Fixed fee remuneration where 'the amount paid for the service is known to, or is at least ascertainable by the client."(46)
2. Professional associations that have as a main objective the testing of competence and maintenance of an ethical code.(47)

The significance of these characteristics is not readily apparent in isolation from the total social context. How they function as occupational determinants of the professional model, inter-relate with each other in the social environment, and relate to the social environment delineates the occupational and social roles of the professional model of work organization. I shall investigate these aspects here for each.

1. The profession as a moral community regulated by ultimate goals rather than self-interest.

2. Professional organization as a means of awakening professional consciousness, upgrading professional standards, enforcing professional ethics, and organizing professional pressure. (37)

3. The regulation of entrance into and promotion within the profession based on objective criteria of professional competence and achievement through colleague evaluation.(38)

4. The establishment and maintenance of professional autonomy and independence—i.e., the profession as a self-governing self-regulating body.(39)

Carr-Saunders and Wilson analytically, through a comparative, historical study, examined both structure and process in certain occupations to delineate the emergence of professions, to define those characteristics typical of a profession and to examine the role of professions in society. The occupations they chose to study were those that had not organized on the trade unions model, but were organized in terms of professional associations.(40)

The term profession is "no mere sociological abstraction" noted Carr-Saunders, but has been in use for many centuries to denote "certain vocations with peculiar characteristics."(41) Law and medicine have long been recognized as the traditional professions, and these two vocations were examined in great historical detail to trace their emergence from the Middle Ages and their common characteristics. They are set forth as the "typical professions" whose complex of characteristics comprise the professional model of occupational organization(42)—ideal types in Weberian terms. Other occupations are then examined in the light of this model. What emerges is a view of a dynamic process in occupational life whereby diverse occupations are transforming in terms of the professional model. This process Carr-Saunders and Wilson call professionalism (and I shall call professionalization, the term used in current literature to denote the process). There emerges what we may consider a continuum of professionalization ranging from law and medicine, the typical professions which "exhibit all or most of these features (complex of characteristics)" (43) to non-professions which exhibit none of them (which Carr-Saunders and Wilson imply, but never explicity state, are occupations which are

group."(31) Although no organization of university teachers existed in Germany at the time of Weber's writing, and therefore no constituted authority directed to enforcement of the terms of its order, Weber makes it clear that out of the traditions of German universities there arose the "probability that certain persons will act in such a way as to tend to carry out the order governing the group."(32)

In fact, there were attempts at Weber's time to establish an organization of university teachers. Weber himself strongly supported these efforts, considering that "an organization of university teachers with

> . . . intelligent leadership could reawaken the sense of corporate pride of the next academic generation to offset the 'practical point of view,' and it could thereby contribute to the gradual reestablishment of the diminishing moral weight of the universities.(33)

'The practical point of view' that Weber saw as damaging the academic profession was the increasingly zweckrational orientation of professionals—of "persons, who, because the 'market situation' was 'favourable' to them, infringed on those self-evident rules (of colleagueship and colleague evaluation) in order to 'get ahead' academically."(34) This orientation to self-interest (for which Weber even uses the economic terminology of the market place) was not only endangering the moral authority and corporate solidarity of the academic profession, but was also compromising its autonomy and independence. The profession's ability to control entrance into its ranks, its ability to define the criteria of entrance, and its monopoly over higher education through control of professional appointments and control over standards of competence was being lost to the state bureaucracy by the growing ranks of academic "operators"—those who put their self-interests above the interests of science and scholarship for purposes of professional advancement(35)—and by the growing system of patronage (both bureaucratic and professional) in academic appointments that was displacing objective standards of achievement.(36)

All of Weber's major themes discussed above in relation to the academic profession subsequently emerge in the literature on the sociology of the professions as distinctive characteristics of professional occupations. To summarize them here briefly, what emerges from Weber's journalistic articles on the academic profession is :

The distinction between zweckrational and wertrational is an important one for it will ultimately emerge as a major distinction between professions and occupations that has been emphasized in the literature. "Examples of pure rational orientation to values," wrote Weber, "would be the action of persons who, regardless of possible costs to themselves, act to put into practice their convictions of what seems to be required by duty, honour, the pursuit of beauty, a religious call, personal loyalty . . . it always involves 'commands' or demands' to the fulfillment of which the actor feels obligated."(21) The more action is oriented to the attainment of certain values for their own sake, the less the actor is "influenced by considerations of the consequences of his action.(22)

Weber gave a rhetorical delineation of the wertrational orientation—the ultimate value—of the academic profession in his address on "Science as a Vocation":

> Without this rare intoxication, ridiculed by others on the outside, without this passion, this feeling that 'thousands of years must pass before you enter into life and thousands more wait in silence'—depending on whether your interpretation was correct, science is not your vocation and you should do something else. For nothing is worthwhile for a human being as a human being which he cannot do with passionate devotion.(23)

Also, indicating the notion that science is an ultimate value is Weber's notion that one is "called to an academic career,"(24) and that the scholar pursues science "for its own sake" irrespective of its consequences.(25) Dedication to science, then, is the end in itself—the "ultimate goal" of wertrational action. The academic profession, according to Weber, makes up a type of "intellectual aristocracy,"(26) membership in which is (or should be) determined by great scientific or scholarly distinction.(27) The academic body, then, constitutes a "moral authority" that exercises power officially through its "moral weight."(28) From this moral authority derives a profession's sense of corporate solidarity.(29)

Weber defined a "corporate group" as a "social relationship which is either closed or limits admission of outsiders by rules."(30) The rules of membership in the academic profession, as pointed out above, were scientific or scholarly distinction. The chief characteristic of the corporate group is the existence of "a person or persons in authority whose action is concerned with carrying into effect the order governing the corporate

the institutionalization of explicit limited goals.(15) All these are related, reflecting differences in orientation rather than definition, and all derived more or less from Weber's definition of rational and his typology of a rational bureaucracy. Whatever the orientation, however, it is clear that rationalization is the phenomena underlying coordination of a systematic division of labor based upon functional specialization and structural differentiation. The process by which these elements become rationally coordinated has been dubbled bureaucratization.

PROFESSION AND PROFESSIONALIZATION

Max Weber did not specifically distinguished between the processes of bureaucratization and professionalization—seeing both as elements of the process of rationalization.(16) "The clear and uniform goal, of this (Calvinistic) asceticism was the disciplining and methodological organization of conduct. Its typical representative was the 'man of a vocation' or 'professional,' and its unique result was the rational organization of social relationships.(17) However, Weber did not give the concept of professions the same concise ideal-type treatment as he gave bureaucracy. Nevertheless, he linked professionalization directly to the rise of capitalism and bureaucracy: "This wordly asceticism as a whole favors the breeding and exaltation of the professionalism needed by capitalism and bureaucracy. Life is focused not on persons but on impersonal rational goals."(18)

In his own work life, however, Weber adhered to an ideology of professionalism that emphasized a distinction between modes of rationality. This ideology was expressed in a series of journalistic publications on academic affairs appearing in his earlier years as an academic.(19) These articles were concerned with maintaining the autonomy of the academic profession against the encroachment of a growing state bureaucracy. Out of these articles emerges an impression of professional rationality quite different in nature from economic rationality.

Weber offered the conceptual distinction in his formulation of zweckrational and wertrational. Whereas zweckrational is a mode of action that may be considered expediency, wertrational is an

> . . . .orientation to an absolute value; involving a conscious belief in the absolute value of some ethical, aesthetic, religious, or other form of behaviour, entirelv for its own sake and independently of any prospects of external success.(20)

The peculiar form of bureaucratization in the West, posited Max Weber, was the direct result of the process of rationalization of life, particularly economic life.(9) By rational social action (in Weber's terms, zweckrational) Weber meant a mode of action

> . . .in terms of rational orientation to a system of discrete individual ends, that is, through expectations as to the behaviour of objects in the external situation and of other human individuals, making use of these expectations as 'conditions' or 'means' for the successful attainment of the actor's own rationally chosen ends.(10)

Talcot Parsons suggests that in Weber's usage of the term zweckrational, an English translation of 'expediency' is adequate.(11)

Zweckrational action weighs the ends, the means and the secondary results. In contrast to the absolute ends of wertrational action, alternative ends can be seen as arranged in order of urgency of subjective wants. Actions based on considerations of pure self-interest, then typify the zweckrational orientation. Devoid of any normative basis, the means are deliberately adapted to situations to achieve the discrete self-interests of the actors. This type of orientation is most evident in economic life where means are oriented to the maximization of individual economic interests, providing a uniformity and continuity to attitudes and actions in economic life "far more stable than they would be if action were oriented to a system of norms and duties.

> This type, with its clarity of self-consciousness and freedom from subjective scruples, is the polar antithesis of every sort of unthinking, acquiescence in customary ways, as well as, on the other hand, of devotion to norms consciously accepted as absolute values.(12)

As it has been applied in organization theory, the concept of rationalization has been variously used to imply the substitution of particularistic, ascriptive, affectively based decision-making for universalistic, goal-maximization criteria of decision making;(13) the routinization of tasks and uniformity of social relationships through formalization of procedures;(14) the reduction of uncertainty in decision-making through establishment of a hierarchy of authority and formal channels of communication, and through the curtailment of arbitrariness and unpredictability in decision-making by the formalization of roles, rules and procedures and

lines.(3) Since Weber's time, the exact constellation of characteristics has been a matter of debate among organizational sociologists. This debate has emerged because ideal types in the Weberian sense represent substantive conclusions rather than methodological tools. Thus, empirical researchers have had to recast Weber's analytical categories as a system of inter-related variables,(4) with the result that emphasis has shifted on various combinations. In reviewing the literature, Richard Hall documented the various sets of characteristics emphasized :

Hierarchy of authority
Division of labor
Technically competent participants
Procedural devices for work situations
Rules governing behavior of positional incumbents
Limited authority of office
Differential rewards by office
Impersonality of personal contact
Administration separate from ownership
Emphasis on written communication
Rational discipline.(5)

Bureaucratization has been conceptualized as the process of moving along a continuum from non-bureaucratic to bureaucratic—as changing structural organization along the dimensions of the above characteristics, or some subset of these characteristics.(6) as an historical process, bureaucratization began with the Industrial Revolution and the growth of large-scale economic enterprises which resulted in the "increasing sub-division of the functions which the owner-managers of the early enterprises had performed personally in the course of their daily routine."(7) While the phenomena of bureaucratic organization—i.e., of hierarchical authority structure, an administrative staff, and the differential rewards according to office—have widespread historical precedence according to Weber, rationalization of bureaucracy—limited objectives (i.e., explicit goal orientation), segmental participation (participation in an organization based on a mutual limited agreement), a performance emphasis (reward dependent on quantity or quality of work) and compensatory rewards (members of higher authority distribute rewards to members of lower authority in return for participation)—is peculiar to Western society from the period of the Industrial Revolution.(8)

BUREAUCRATIZATION AND PROFESSIONALIZATION : THE DIVISION OF LABOUR AND OCCUPATIONAL ORGANIZATION

Jacqueline S. Ismael*

Among the various ways of organizing, articulating and integrating diverse occupations for the attainment of broad social, political or economic goals, the bureaucratic model and the professional model are the dominant types in Western society. In this sense, I am using the concept of occupational models as social mechanisms that coordinate and integrate divisions of labor along some characteristic patterns of authority, power and communication for the attainment of explicit or implicit goals. Professional and bureaucratic models represent explicit goal orientation. These models are, of course, ideal types in the Weberian sense-accentuations of dominant characteristics. The two models abstract the structural and social patterns of occupational organization, while the concepts of bureaucratization and professionalization connote processes of change along the dimensions of the respective model. The two models, and the corresponding processes, have been considered distinct, somewhat antithetical models of occupational organization.1 This paper will examine the issue of just how antithetical they are by comparing them in terms of the underlying phenomenon of rationalization.

BUREAUCRACY AND BUREAUCRATIZATION

Max Weber posited the concept of bureaucracy to explain the increasing rationalization of administrative practice in Western society. He outlined the attributes of a bureaucracy as : (1) a clear-cut division of labor, (2) hierarchical authority, (3) a system of explicit rules and regulations defining responsibility and standardizing performance, (4) a spirit of "formalistic impersonality," (5) employment based on seniority and/or achievement.(2) Most of these are structural characteristics in the sense that they refer to the differentiation of social positions along various

*Professor of Sociology at the Univ. of Calgary, Alberta, Canada.

FOOTNOTES

(1) Nueno, Pedro, Suggested Approach to the Problem of Adjustment of Technology in Developing Countries, in Herrero, F.h., ed., Papers on Business Education, Pamplona, 1975.

(2) Lal, Deepak, Appraising Foreign Investment in Developing, Countries, London, 1975, p. 67.

(3) Streeten, Paul, Costs and Benefits of Multinational Enterprises in Less-Developed Countries, in Dunning, J., ed., The Multinational Enterprise, Praeger Publishers, George Allen & Unwin, Ltd. 1971, p. 250.

(4) The approach suggested here is based on UNIDO, Guidelines for Project Evaluation, United Nations publication, (E. 72. II. B. 11).

(5) Roemer, M., and Stern, J., The Appraisal of Development Projects, A Practical Guide to Project Analysis with Case Studies and Solutions, Praeger Publishers, 1976.

(6) Selected Aspects of International Licensing, by the Secretariat of UNIDO, Training Workshop on Negotiation and Regulation of Investments, Zambia 1976, United Nations, Department of Economic Affairs, New York.

(7) Ltl, Appraising Foreign Investment in Developing Countries, op. cit., pp. 70-71.

(8) Ibid, p. 68.

(9) Fforde, J. S., An International Trade in Managerial Skills, Oxford, 1957.

(10) For an extended discussion see Mehmet, Ozay, Benefit-Cost Analysis of Alternative Techniques of Production for Employment Creation, International Labor Review, July-August 1971.

PERIOD	EXPENDITURE E_t	$Y_t = E_{t-1}$	$C_t = .5Y_t$	$C_t = (C_t - C_{t-1})$	$1_t = 2L_t$	$C_t + I_t = Y_{t+I}$
t = 0	5	4	2			5
1	3.5	5	2.5	.5	1.0	3.5
2	.25	3.5	1.750	- .75	- 1.5	.25
3	- 3.125	.25	.125	- 1.625	- 3.25	- 3.125
4	- 4.9375	- 3.125	- 1.5625	- 1.6875	- 3.375	- 4.9375
5	- 4.281	- 4.9375	- 2.46875	- .90625	- 1.812	- 4.281
6	- 1.484	- 4.281	- 2.1405	.3285	.657	- 1.4835
7	2.055	- 1.484	- .742	1.3985	2.797	2.055
8	4.566	2.055	1.0275	1.7695	3.539	4.5665
9	4.795	4.566	2.2830	1.2555	2.511	4.794
10	2.626	4.795	2.3975	.1145	.229	2.6265
11	-.856	2.626	1.3130	- 1.0845	- 2.169	- .856
12	——	- .856	- .428	- 1.741	- 3.482	- 3.91(

SOURCE : J. S. Henderson, **National Income, Statics and Dynamics,** (New York, Harper and Row, 1961), p. 264.

Such a calculation might be done at different levels of disaggregation in order to reflect the occupational composition of the labor intensity of the project. Such a calculation would represent the first step in manpower cost benefit analysis.

Manpower cost-benefit analysis aims essentially at deriving a set of cost-benefit ratios, each ratio reflecting a particular kind of production technique such as labor-intensive or capital-intensive. These ratios can be compared to find which particular production technique is the most appropriate on social efficiency grounds. Whenever the cost-benefit ratio of a labor intensive technique exceeds that alternative techniques, it should be the one selected for implementation.

In other words, there will be a shadow price attached to each of the skill categories.

In evaluating skill formation effects there is one principle which should guide all calculations, viz. that the provision of training not available elsewhere is the ground for imputing skill formation benefits to a project. The application of this principle is general in that it covers the possible depreciation of skills as well as the creation of new skills. Thus if the establishment of a project permits skilled workers to continue to exercise the talents they already possess, whereas in the absence of this project the workers would have been employed in occupations of less value to society where their existing skills would have deteriorated, the maintenance of skills due to the project must be reckoned a favourable factor.

A project involving a transfer of technology can be viewed as an activity which, among other functions ,transforms labor with certain skills into labor with more valuable skills. An increase of skills could be valued in terms of the additional units of future industrial output (measured in units of present consumption) which it makes possible. This method of valuation allows for different types of skill, for various skills may make more or less significant additions to future industrial output.

Another point which deserves attention, is that existing experience with imported technologies may permit more efficient importation and operation of technologies in the future. There are two aspects to this point.

One is that technologies may be more efficient selected in the future, the other is that those selected may be more efficiently used. The valuation of benefits of this sort is equivalent to estimating the present social value of future cost savings in consequence of this development. In the case of the operation of equipment, an estimate might be made by examining the additional costs of current projects, and calculating the expected elimination of such costs in future projects as a result of the greater availability of skills.

Employment creation(10)

Since manpower is a basic input in any production activity, each particular project features a certain level of labor intensity. If its labor intensity is high, the project in question has a relatively high labor-output ratio, and vice versa. If the labor intensity as well as the structure of wages of the project were known, the wage bill could then be calculated.

coefficients may be obtained. As this is really an important area of uncertainty, probability weights should ideally be attached to our estimates. Once the various possible outcomes of the relevant variables are known, and probabilities assigned to each outcome, the expected value is obtained by multiplying each possible outcome by its probability of occurence and then summing over all possible outcomes.

4 — Skill Formation

The foreign effects of a technology project are not the only costs and benefits which must be calculated. There are others of particular relevance to projects involving a transfer of technology. One of these arises from the external effects of production. Externalities are costs and benefits which do not acrue directly to the project but indirectly to the rest of the rest of the economy. These are often called "spillovers". A distinction is also often made between technological and pecuniary spillovers; the main consideration should be the technological spillovers.

Projects involving a transfer of technology may contribute to the creation of local skills of various types trained through them. For the purpose of estimating the skill formation effect, various classifications of skills can be devised. The following classification may be a suitable point of departure for evaluation :

a) Scientists and engineers

b) Technicians and draftsmen

c) Other professionals

d) Managers

e) Machinists, electricians, tool and die-makers

f) Other skilled manual workers

g) Clerical, sales and services workers.

h) Semi-skilled and unskilled personnel.

Of course, this classification is not hierarchical : that is to say, there is no suggestion that skills of type A are in some sense of a higher social value than skills of type B. The question of the relative social valuation of the skills is one which can only be answered by reference to social and economic objectives and to the stocks of skills available in the economy.

2 — Technical Efficiency

The different alternative forms of acquiring technology may imply differences in the technical efficiency of the firm. This will appear as a difference in the input-output coefficients of the various alternative technologies for producing the relevant good. Thus though the direct costs of acquiring a technology through route "A" may be less than those through route "B", the technology acquired through A may be relatively inefficient (in the sense that it may require more inputs per unit of output than the alternative) compared with B. Here again if both the alternative sets of input-output coefficients are given, there is no further problem.. The normal procedures of social evaluation will take into account the differential of the two alternatives.

3 — Managerial Efficiency

Differences in efficiency need not be ascribed to purely technological factors, but more importantly may encompass differences in managerial efficiency. The latter is said to account for the advantages of private foreign investment in which the foreign firm has a majority equity holding. The differences in managerial efficiency may show up in a number of ways, for example, smaller working capital requirements, lower wastage rate for inputs and rejection rates for the output, lower rate of breakages, quicker reaction to mechanical and / or administrative faults and bottlenecks.(9) Though it may not be possible in practice to identify and quantify the precise reasons for differences in efficiency of the alternatives, some qualitative information may be available and should wherever possible be obtained. However, if these differences in managerial efficiency exist, even though they cannot be pinpointed by source, they will nevertheless be taken into account in the normal way in the differences in the inputs and outputs of the alternative investments.

So far our analysis has been conducted on the assumption that all the relevant inputs, outputs and prices could be assigned values with certainty, and that we had certain and precise knowledge of the differences in input-output coefficients due to the differential technical efficiency of the various alternatives. In practice, it may not be possible to have this knowledge, and certainly for "ex ante" appraisals it will be impossible to obtain them for all cases. Here there is no escape from intelligent and informed guess work. From past experience in the industry in the host country (if is exists) or in other countries, some idea of the differential

tial foreign exchange outlays ever a period of time. The foreign firm may be given equity in the local company in return for its technical know-how; it may be paid a fee, for instance, related to sales or output; or it may receive payment through a combination of a fee and local equity. The alternative costs of acquiring the technology could take any of the above forms. These costs will, however, appear directly in the financial inflows and outflows of the firm's balance sheet, and will be taken into account in the same way as any other financial inflows and outflows. The problem is to delineate the relevant alternatives in each case, and to assign values to the expected costs which may often be hypothetical and based on the judgement of experts in the field.(8)

Apart from careful collection of basic statistics on outlays and inflows, attention must be given to two important matters related to the principle of opportunity cost (the principle that the cost of producing an item should be reckoned as the forgone opportunity of producing other items). The first is that it is only expenditures of scarce foreign exchange on one project that could have been used on other projects which impose a social cost. A second aspect of foreign exchange costs is that they may be incurred to a significant extent in indirect ways. One such way is through the use in a project of intermediate goods which are imported or else manufactured domestically by means of processes which involve foreign exchange costs. The purchase of these intermediate inputs will in any case involve a payment which would normally be counted as part of the cost of a project - but if for any reason the prices of these inputs do not fully reflect their social cost, i.e. benefits forgone because of the non-use of these inputs in other projects, adjustments should be made when evaluating any project utilizing these inputs.

Foreign exchange costs, like all other costs and benefits, are a function of the conditions under which a project involving a transfer of technology is carried out. Regulations governing the remittance of foreign exchange by foreign companies and persons, the debt/equity proportions and size of equity holdings by foreign companies in enterprises in developing countries ,as well as other factors, all influence the size and form which foreign exchange costs may take. The evaluation of foreign exchange costs must attempt to take into account as many of these ways as possible in order to arrive at a reasonably accurate assessment of the social costs.

the form of a joint venture which has access to the latest technological advances in the foreign parent firm. B is a domestic firm which wil depend on the technology available in the public domain. The way in which the differential effects of the two kinds of technology can be taken into account in cost benefit studies is through measuring the present value of the benefits and costs of the (foreign) technology used by project A (Tf) as as well as the present value of the benefits of the (domestic) technology used by project B (Td) and if :

PV ' BTf - PV BTd - PV CTf O

this means that benefits exceeds costs and that B/C 1.

It is clear, however, from our example that the joint venture plant wil never become technologically obsolescent, it being assumed that the costs of physical depreciation required to keep the plant physically intact from one year to the next also include any costs that may have to be incurred to incorporate the latest techniques in the existing plant. The costs of this continuing access to the latest technology will appear in the repatriation of dividends and in any direct technical fees that may be paid to the foreign partner. For the domestic company (project B) on the other hand, on our assumption, the plant will become technologically obsolescent after a certain number of years. The benefits to be ascribed to its operations will therefore cease on that date.(7)

However, when the technique of cost-benefit analysis is used in the evaluation of projects involving a transfer of technology or in the choice of alternative mechanisms of transfer, some specific issues arise from the peculiar nature of the transfer itself. It is not the intention here to cover these issues in full detail, only some of the more impotrant are considered, especially those which arise mainly in connexion with the identification and evaluation of the social costs and benefits related to the transfer of technology and employment creation.

Elements of cost-benefit analysis :

1 — Foreign exchange costs

Foreign exchange costs are perhaps the most obvious item in costs, both because foreign exchange is particularly scarce in many developing countries (and this scarcity is not usually fully reflected in the exchange rate) and because the import of technology frequently involves substan-

Evaluation of Technology

One of the important advantages claimed for private foreign investment is that it enables the domestic firm to keep abreast of technical progress. Different forms of acquiring technology will therefore have different effects in keeping domestic plants economically competitive. In an industry with rapid technical progress, without access to new knowledge, the domestic plant will become uncompetitive sooner than one in an industry where technology is more stable, or where the domestic firm has access to the continuing R & D innovations of foreign firms.

In addition to the various forms of acquiring technology through licensing agreements, technology may be also acquired through franchising agreements and licensing agreements with equity participation and the so-called management contracts. While franchising agreements are relatively simple, equity participation in licensing agreements, particularly when connected with joint venture, is an entirely different matter. Instead of royalties or cash payments for the technology, the licensor - for various reasons - often requests equity participation in the licensee's operations, either in the form of direct participation in profits or by acquiring a certain percentage of shares. It is also possible that if a new company is being established, the licensor may require the share in a joint capital which is represented by the value of technology, know-how and services supplied.(6)

Formally, policy-makers may be considered to be faced by the problem of maximizing a specified social welfare function subject to given resource and transformation constraints.The effects of a technology project will then have to be evaluated in terms of its impact on social welfare, taking into account the opportunity costs of all the domestic resources which will be absorbed by the project. These opportunity costs and relative benefits of the technology acquired will depend upon the alternatives to that investment.

For the evaluation of the "technology" component in a new joint venture project, we have first to identify the special issues that arise mainly in connexion with the evaluation of the costs and benefits specially related to the transfer of technology (presented later). Using the same analytic framework described above, and depending on the net present value (NPV) criterion, we can decide whether or not to accept the technology project suggested. The precise way to evaluate the technology component can be explained in terms of an example. Suppose there are two alternative projects A an B, for producing the same product. A is in

the stream of benefits and costs (measured in social values) flowing from the project during its life time, discounted to the present day. Due to the fact that any project involves costs and benefits over many years, and that benefits that are received in the future are not so valuable as those received today, future values should be reduced by a certain proportion to estimate how much they would be worth in terms of today's values. What the socially correct proportionate reduction (i.e. discount rate) should be is important and difficult to determine. This is the task of central decision-makers involved in aggregate planning. If shadow prices (social prices) are chosen corectly, all projects with a positive net present social value should be chosen, and all those with a negative net present social value should be rejected. In other words, we have to project the benefits of the project to the society as a whole, and compare these to the costs imposed by the project. We seek to determine whether a project's (discounted) benefits (B) exceed its (discounted) costs (C). If so, then its present social value (PSV) is greater than zero at the appropriate discount rate. It also follows that if the benefits exceed costs, then the benefit-cost ratio is greater than one, In other words, if (B C, then B/C I.

As mentioned before, the net present value criterion is based on the difference between benefits and costs, both discounted at the appropriate interest rate. In the ideal situation the investing unit, whether a private investor or government, should have (1) several potential projects from which to choose; (2) a capital budget that determines the amount to the invested; and (3) a discount rate that reflects the cost of capital to the particular investor or to the economy as a whole. Each project should be analyzed and the net present values calculated at the chosen discount rate.

However, analysts and investors are not always in a position to know all the investment possibilities. Investment decisions frequently are made on ad hoc basis, the question being whether or not to proceed with a single project that has been proposed and analyzed. In this situation, the yield from investment cannot be maximized because the decision makers do not have full information. But the net present value technique can be employed to ensure that the investment will be productive enough to pay for the cost of capital and leave some surplus or profit for the investor. The rule is simple : If the discount rate truly represents the cost of capital, then any project whose NPV is positive should be implemented.(5)

Of course, a clear formulation of the alternatives is an essential prerequisite to the proper appraisal of the value of foreign technology. The important point for analysis and policy is to envisage the various alternatives, against which any operational assessment has to be made and to assess the benefits and the costs of each, measuring what is measurable and judging what is not.(3)

Selection of Technology Transfer Projects

Methods of social cost-benefit analysis have been developed to help countries in making decisions regarding the choice of projects. In making such decisions countries have a number of objectives i.e. to increase income or employment, possibly to reduce dependence, to reduce income inequalities between people and regions, and others. By means of a cost-benefit analysis it becomes possible to take such objectives into account in a systematic and consistent way, in the sense that if employment is given a particular weight in one decision it is given a similar weight in another. This in a sense reflects the limitation of the cost-benefit approach, inasmuch as the technique is useful only for decision-making in the light of a wide range of considerations, some of them of a political or social character.

Thus, the purpose of cost-benefit evaluation is to assess projects in the light of social objectives. It enumerates all the relevant costs and benefits and draws attention to the close links between them.(4)

For a firm, profitability analysis is really a private cost-benefit analysis, i. e. the difference between the value of receipts and costs, measured at market prices. The market evaluation of economic activity is inadequate for a social evaluation of needs and may differ from social evaluation because some items which have an effect on social welfare may not be given any value of price at all by the market; and items which have no market price would be valued differently by the government. In evaluating an industrial project involving a transfer of technology some objectives such as the creation of employment, the development or inhibition of local technological capability including skill formation, may either not be included or given only inadequate weight in the market evaluation.

One criterion for determining the value to the economy of a project involving the transfer of technology could be the present value of net social benefits, arising from the project. This is the difference between

COST-BENEFIT ANALYSIS APPLIED TO TECHNOLOGY

W. G. Wahba*

Introduction

Broadly defined, "technology" can be used to describe technological and scientific know-how, engineering expertise, management practices, organizational know-how, marketing, financial, control techniques, and so on.

Although some researchers in the field of international production have advocated the need for a higher degree of adjustment of technology in developing countries, and some case studies have been added to the literature in the field, no formal attempt has yet been made to find an answer to whether technology should be adjusted or not.(1)

Given that the technology market is not a unified, perfectly competitive market for all products and processes, but is often likely to be monopolistic or oligopolistic, in order to know the alternatives available for acquiring the technology, it will be necessary to have at least some qualitative idea of the motives of different foreign investors in making direct investments in the host country, as this will in turn influence the terms on which the technology can be acquired.

It is unlikely that it will be possible to get anything more that qualitative evidence to form judgements about the reasons for particular direct investments. But it will be necessary to document those, together with any other information (quantitative if possible) on the alternative choices which might have been available to the host country to acquire the necessary technology. This information relates to the costs (direct and indirect) of acquiring the same or similar technology from alternative sources, if they exist.(2)

The objective of this chapter is to show how the technological factor can give rise to differential costs/benefits for different mixes of private foreign investment and to suggest some tools which may help determine the social net benefit of a particular technology.

*Director of Foreign Relations at the Public Corporation for Investment in Cairo.

BOOK REVIEWS IN ARABIC :

1 — M. Najjar , The Arab Joha

Reviewed by : **Y. Mahmoud.**

2 — S. C. Tewary, American-Indian Relations.

Reviewed by : **A. Al-Ashaal.**

CONFERENCES :

1 — The Arab Conferences on Management of Rural Development : Problems and Solutions. **A. Kubaisi.**

2 — The Fourty First Conference of the International Institute of Statistics. **M. Taha.**

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES :

M. Najjar.

The Indian National Archives in New Delhi

A GLOSSARY : ENGLISH-ARABIC :

Z. Ghousheh

Public Administration : Terms and Concepts.

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

CONTENTS

JANUARY 1979

VOL. VI **NO. 4**

ARTICLES IN ENGLISH :

ARTICLES IN ARABIC

SPECIAL SYMPOSIUM :

* **Subscriptions** ;

* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). $U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

·An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

· Forward all correspondence and subscriptions to
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
Kuwait

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. VI NO. 4 JANUARY 1979

